



المرأة بين اهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر

دكتور
فارس محمد عمران

الطبعة الاولى

٢٠٠٥



المِـرَاة
بين إهتمام الأمم المتحدة
وحماية مصر

المرأة بين إهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر



تأليفه

د . نارس محمد عمران

الطبعة الأولى

٢٠٠٥

كتب عربي
(شراء)

رقم القيد: ١٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[illegible]

وَقِيْلَ لِيَسْمَعْ تَابُو (۱) اَلَيْسَ اَنْتُمْ عِنْدَ رَبِّكَ تَبَاكُلُو

خَيْرُ النَّاسِ الَّذِي كَانُوا يَدْعُونَ

تصوير

المرأة المصرية بعد مؤتمر بكين

- ١- إنشاء أول مجلس قومي للمرأة يتبع رئاسة الجمهورية
في فبراير سنة ٢٠٠٠.
- ٢- إصدار قانون تيسير إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.
- ٣- إصدار القانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية دعماً لعمل القطاع التطوعي والمجتمع المدني والذي ينعكس إيجابياً على تقدم المرأة.
- ٤- تعيين أول امرأة رئيساً للديانة الإدارية عام ١٩٩٨.
- ٥- تعيين أول امرأة وكيلاً لمجلس الشعب عام ١٩٩٧.
- ٦- تعيين أول امرأة سكرتيراً عاماً لحي مدينة الجيزة.
- ٧- تعيين أول امرأة رئيساً لقرية بمحافظة جنوب سيناء.
- ٨- تعيين أول امرأة شيخ بلد بمحافظة القليوبية.
- ٩- وضع مكون خاص للمرأة في الميزانية العامة وتضمينه بالخط الخمسية للدولة (٩٧-٩٨/٢٠٠١-٢٠٠٢).
- ١٠- إنشاء ثلاثة آلاف مدرسة ذات الفصل الواحد لمحاربة أمية المرأة وتدريبها على مهارات مختلفة.

في كلمات السيد رئيس الجمهورية

"ساهمنا بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة ببيكين عام ١٩٩٥ ،
الذى وضع إستراتيجية دولية للنهوض بالمرأة في كافة المجالات الصحية
والعلمية والثقافية والوظيفية، بهدف تحقيق المساواة الكاملة بينها وبين
الرجل دون الإخلال بدورها الرئيسي في مجال الأسرة.

كما ساهمنا بفاعلية أكثر في الدورة الخاصة التي عقبتها الأمم
المتحدة بنيويورك ... بعد خمس سنوات من بدء تنفيذها ، وتعديلها
لملائمة تطورات العصر ولمولكة الدور المتزايد الذي تلعبه للمرأة في
التنمية بكافة أبعادها.

ومن هنا فإنني أشدد على أهمية مواصلة ما بدأناه على طريق
العناية بشكل أكبر بالمرأة والطفل.....

إن إنشاء المجلس القومي للمرأة في مطلع هذا القرن الجديد ، قد
جاء تعبيراً واضحاً عن إدراكنا لطبيعة المرحلة التي يمر بها العمل الوطني
في بلادنا وروبتنا للظواهر المعقدة التي تشهدها الساحة الدولية ، والتي
تتعرض في بعض جوانبها على معيرة العمل الوطني.

نحن نحث المرأة المصرية على دخول معترك العمل العام والنشاط
السياسي دون خوف أو تردد فليس من المصلحة أن تنفرد فئة قليلة في
تحديد المسار الذي يأخذ وطننا المصري.....

إن القيادة السياسية تهدف إلى أن تكون كل امرأة.....قادرة على دخول مضمار العمل المنتج المتطور ، مؤهلة علمياً ونفسياً للمشاركة في العملية الإنتاجية وتحصيل المهارات اللازمة للنهوض بها طبقاً لأحدث النظم العصرية مع تحمل الأعباء التي تتطلبها هذه المشاركة وتحمل المرأة هذه المسؤولية في كل أنحاء الريف والحضر على السواء لأن التنمية الشاملة تبدأ من القرية ولا تتحقق إذا كانت قاصرة على المدن وحدها أو ظلت هامشية ضئيلة في بعض الأقاليم^(١).

(١) كلمة للرئيس في المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة الذي عقد في ١٢ مارس ٢٠٠٠.

من كلمات السيدة /

السيدة / **السيدة /**

"إن الإهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزاً لها ، وليس فقط لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم والصحة والخدمة الثقافية والتدريب المهني وفرص العمل والمشاركة العامة مع أنها مطالبة بالعمل والعمل الشاق أحياناً بل أن خمس الأسر المصرية تعولها نساء حرم أغلبهن من حقوق المواطنة".

"إن وجود المجلس ضرورة ملحة في إطار التحديات التي تشهدها المنطقة ويعيشها العالم والتي تتطلب إحترام حقوق كل إنسان ومشاركته في مسيرة ديمقراطية لحل المشكلات المتفاقمة خاصة وأن للمرأة دوراً أساسياً في حلها".

مقدمة

يشهد العالم منذ بضع سنوات إهتماماً متزايداً بعدد من القضايا لحل أهمها ما يتعلق بالمرأة والإرهاب والبيئة وبات اليوم موضوع المرأة يشكل جزءاً من جدول الأعمال العالمى أكثر من أى وقت مضى وذلك نتيجة لثلاثين عاماً من الدعوة والضغط المستمرين.

وقد مر أكثر من ربع قرن على الثامن من مارس ١٩٧٦ الذى تم فيه الإحتفال الأول باليوم الدولى للمرأة فى الأمم المتحدة . وأسباب عديدة هى التى دعت للاحتفال بهذا اليوم مرة أخرى فى ٨ مارس ٢٠٠١ ، أهمها إحراز قدر كبير من التقدم فى مجال النهوض بالمرأة ... فمن تحسين التشريعات إلى تعزيز للمشاركة ، ومن مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية إلى منهاج عمل بكين ، و من التمكين الإقتصادى إلى التحرر الفكرى.

ورغم ذلك تبقى الحياة اليومية تشكل بالنسبة لأغلبية نساء العالم كفاً صعباً بل وخطيراً لى بعض الأحيان ، وليس ثمة شك أن الهدف الذى تسعى إليه الأمم المتحدة فى تحقيق المساواة بين الجنسين لا زال تحقيقه - مثل أهداف أخرى كاللتنمية والسلام - بعيد المنال.

وقد تبينت الدورة الإستثنائية للجمعية العامة - التى كانت مكرسة خلال شهر يونيو ٢٠٠١ لإستعراض نتائج مؤتمر بكين الذى عقد عام ١٩٩٥ - أن ثمة مجالات عديدة متعلقة بالمرأة لم يحقق فيها تقدم يذكر .. وقد ركز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة - خلال المناقشة العامة التى عقدها فى تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠ - على أشد هذه التحديات إلحاحاً.

ومن السمات المحزنة للصراعات الحديثة أن النساء والفتيات يعانين من وقعها بصورة متزايدة وغير متناسبة .. علينا أن نبذل المزيد من الجهود ، إذ يتعين القيام

- وفقاً لما أورده بوضوح قرار مجلس الأمن - بمعالجة مسألة المرأة ، والسلام والأمن على عدة جبهات.

وفى حين أنه كثيراً ما تكون المرأة الضحية الأولى للصراعات المسلحة ، يجب الإقرار أيضاً بأنها العنصر الرئيسى للحل . ويجب أن نسعى جاهدين إلى إدماج النساء بصورة أكثر فعالية فى عملية السلام على صعيد العالم أجمع .

وقد أصبح من المسلم به بصورة متزايدة أن المرأة تتمتع بمهارات وخبرات خاصة تمكنها من الإسهام فى جميع مراحل عملية السلام وكذا التنمية بشكل عام .. مما يقتضى من المجتمع الدولى الإستفادة بدرجة أكبر من تلك المهارات والإمكانات. ومن خلال سطور هذا البحث سنحاول إستطلاع مكانة المرأة لدى منظمة الأمم المتحدة وكذا فى جمهورية مصر العربية ، وذلك من خلال الحديث فى بعض النقاط أهمها : أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة - المؤتمرات الدولية التى عقدتها الأمم المتحدة للمرأة وأهم نتائجها وقراراتها - الأجهزة المعنية بالمرأة فى جمهورية مصر العربية - أهم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة رعاية المرأة وما يرتبط بها من تشريعات فى مصر.

وللوصول إلى ذلك سنقسم هذه الدراسة إلى فصلين نتحدث فى الفصل الأول عن "مظاهر إهتمام الأمم المتحدة بالمرأة" ونستعرض فى الفصل الثانى " صور رعاية المرأة فى جمهورية مصر العربية " ونختتم هذا البحث بخاتمة تضم أهم النتائج التى توصل إليها وتوصيات الباحث . وذلك على الوجه الآتى :

الفصل الأول

مظاهر إهتمام الأمم المتحدة بالمرأة

سنحاول في هذا الفصل إلقاء الضوء - سريعاً - على مظاهر إهتمام الأمم المتحدة بالمرأة ، وذلك من خلال مبحثين : نتحدث في أولهما عن " أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة " ونتعرض في ثانيهما لأهم " المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة للمرأة ونتائجها وقراراتها " .

ولكنه يبدو من المناسب قبل ذلك ضرورة الإلماح إلى حال المرأة على المستوى العالمي . وبالتالي نقسم هذا الفصل إلى المباحث الآتية :

- المبحث الأول : لمحة عن أوضاع المرأة على المستوى الدولي .
- المبحث الثاني : أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة .
- المبحث الثالث : أهم المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة للمرأة ونتائجها وقراراتها .

المبحث الأول

لمحة عن أوضاع المرأة على المستوى الدولي

- لاتزال المرأة على نطاق عالمي غير مرئية في المؤسسات السياسية الرسمية حيث: * تحتل المرأة من ٥% إلى ١٠% من مواقع القيادة الرسمية السياسية.
- * تحتل المرأة ١٢% فقط من المقاعد البرلمانية في العالم في سنة ١٩٩٧ بينما لم تتجاوز النسبة في الدول العربية ٣,٦% (IPU JULY 1997).
- * تحتل المرأة أقل من ٢٠% من المقاعد في ١٥٤ من بين ١٦٢ برلماناً وطنياً قائماً حتى شهر يوليو ١٩٩٧ (والتي تتوفر عنها المعلومات) وأقل من ٤% من المقاعد في ٣٨ دولة (IPU JULY 1997)
- * على صعيد المناصب الوزارية احتلت المرأة ٦% فقط من المناصب في كل أنحاء العالم في مسنه ١٩٩٤ وفي ٥٢ دولة لم تحتل أية امرأة منصباً وزارياً على الإطلاق وإقتصرت معظم للوزارات التي ترأسها امرأة على تلك التي يعتبر نطاق عملها تقليدياً ذا علاقة بقضايا المرأة كالصحة والرعاية الاجتماعية والثقافية والتعليم وشؤون المرأة.
- * بنهاية عام ١٩٩٠ كان لدى ٦ دول فقط من بين ١٥٩ دولة ممثلة في الأمم المتحدة نساء يشغلن منصب المديرية للتقنية الأولى.
- * يتكلى تمثيل المرأة كذلك في معظم الأجهزة والهيئات الدولية إذ تحتل النساء خمس المناصب الإدارية العليا في الأمم المتحدة.
- والواقع أن إقصاء المرأة عن المشاركة السياسية له جذور تاريخية واقتصادية وقانونية ، وبالمقارنة مع الرجال نجد أن للنساء تاريخاً أقصر في المشاركة في الانتخابات السياسية ، ونتيجة لذلك أصبح أقل خبرة في جميع مجالات العملية السياسية ولم تحصل المرأة على حق للتصويت في معظم الدول إلا في السنوات الثلاثين الأخيرة ولم تمنح سويسرا المرأة حق التصويت إلا في عام ١٩٧١.
- كذلك فإن مشاركة المرأة في الحياة العامة محدودة بسبب العنف القائم على أساس الجنس الذي وصل أوجه في مناطق عدة من العالم سواء كانت في الدول

نصناعية أوفى تلك الأكل نمواً. وينعكس هذا العنف غالباً على النساء اللواتي نجحن في إحتلال مواقع سياسية هامة في مجتمعاتهن وأولئك اللواتي يشجعن الأخريات على تحقيق ذلك.

وتعاني النساء من العنف الأسرى في الشمال والجنوب ، وتشير المعلومات التي جمعها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة أن امرأة واحدة من بين كل أربع نساء في البلدان الصناعية قد تعرضت للضرب من قبل شريك حياتها وقد بدأ الاهتمام بجمع المعلومات عن العنف في البلدان النامية كذلك حيث أشار مسح شمل ٩٠ مجتمعاً ريفياً صغيراً أن ثمة مستوى مرتفعاً من العنف الذي يرتكب ضد النساء في ٧٤ منها ، أما السنة عشر مجتمعاً الباقية فقد وصفت بأنها خالية من حوادث العنف الأسرى.

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة التعرض للإغتصاب مقاربة جداً في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية. وقد بينت أن امرأة واحدة من بين كل خمس أو سبع نساء تتعرض للاغتصاب في حياتها كما أشارت الإحصاءات التي جمعت من ثمانى دول (تمثل الدول الصناعية والنامية) أن مرتكبي حوادث الإغتصاب معروفون لدى الضحايا في أغلب الأحيان.

والنساء أكثر عرضة للإعتداءات الجنسية في أثناء الحروب والأحكام العسكرية وفي أوقات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي. وقد بقي موضوع الإساءة الجنسية للنساء مطوياً في تاريخ للقانون الدولي حسب ما يراه للقانونيون ، فعلى سبيل المثال لم يتم في الماضي إعتبار "الحمل القسرى" جريمة من جرائم الحرب في أى من الإتفاقيات الدولية والمحاكم الدولية ، إلا أن رجال القانون يبذلون جهوداً لإنشاء إطار قانوني يهتم بحالات الإعتداء على حقوق المرأة الإنسانية خلال الحروب ، وفي كثير من الأحيان يكون العنف ضد المرأة على أساس النوع مميتاً ، إذ تبين الإحصاءات في بنجلاديش والبرازيل وكندا وكينيا وباكواغيا الجديدة ونيبالند ، أن ما يزيد على نصف جرائم القتل التي ترتكب ضد النساء قد ارتكبتها شريك حالى أو كان شريكاً في الماضي ويرتبط الإنتحار بأشكال أخرى من العنف ضد للنساء إذ تبين إحصاءات البنك الدولي أن النساء اللواتي يتعرضن للضرب يتحررن بنسبة تفوق غيرهن بأثنى عشرة مرة.

ويشمل العنف ضد المرأة على أساس النوع أيضاً حوادث الحرمان من الموارد السدى يهدد استمرار الحياة : إذ تبين إحصاءات منظمة الصحة العالمية أن الإناث في معظم البلدان النامية يقاسون من سوء التغذية بنسب أعلى من الذكور كما أنهم يتلقون الخدمات الصحية بنسب أقل من الذكور وفي أرجاء أخرى من العالم شماله وجنوبه تعاني النساء من الآثار الجسدية والنفسية الممطرة للعادات والتقاليد النابعة من الثقافة الاجتماعية وتشمل الممارسات الضارة المبنية على الثقافة والعادات : زيجات البيع ، زيجات ، الأطفال ، تفضيل الذكور ، الإجهاض الإنتقالي ، وأد البنات ، الاختلاطات الغذائية. كما تنتشر في مجتمعات صناعية كالإيابان ممارسات من قبيل إهمال الفتيات والنساء صحتهم في سبيل الإلتزام بالمعايير الجمالية النابعة من الثقافة.

* وقد تم توثيق حالات الإغتصاب الجماعي المنظم (ويشمل الإغتصاب الذي تقوم به العصابات) والحمل القسري على أنها أدوات حرب وأدوات للتطهير العرقي في عدة أجزاء من العالم بما في ذلك بنجلاديش وكمبوديا وقبرص وهاييتي وليبيريا وبورو والصومال وأوغندا. وقد أظهرت بعثة السوق الأوروبية لتقصي الحقائق أن أكثر من ٢٠٠٠٠ امرأة مسلمة تعرضن للإغتصاب في البوسنة منذ اندلاع القتال في إبريل ١٩٩٢. وصرح المراقبون أن جميع الفئات المحاربة قد استخدمت الإغتصاب أداة من أدوات الحرب.

وهناك دلائل متزايدة تشير إلى أن الحروب والإضطرابات المدنية لا تقتصر على تعريض المرأة للخطر في الحياة العامة بل تؤدي إلى تكثيف حوادث العنف التي ترتكب ضدها في المنزل أيضاً وقد علل محلل سياسي ذلك بقوله إن الرجال المعاجزين عن حماية نسائهم من الإعتداء قد يلجأون إلى التعويض عن ذلك بممارسة القوة على زوجاتهم. وقد ورد في تقرير المفوض العام لوكالة غوث لللاجئين لعام ١٩٨٨ أن "النساء اللاجئات يقاسين من حوادث العنف العائلي من جراء الإجباطات التي تمود مجتمعهم المحلي".

* ومن بين ٩١٠٠٠٠ من حوادث الحمل التي تحدث يومياً في العالم نجد نصفها غير مخطط له وحوالي ٢٥% غير مرغوب فيها ، وتنتهي حوالي ١٥٠٠٠٠ امرأة حامل كل يوم إلى الإجهاض حيث أن ثلث هذا العدد يتم إجهاضه في ظروف غير مأمونة مما يؤدي إلى موت ٥٠٠ امرأة في العالم يومياً.

• يقدر عدد النساء اللواتي يمتن كل عام بحوالى ٥٠٠٠٠٠ امرأة (بمعدل ١٣٧٠ يومياً) بسبب حوادث كان يمكن تجنبها تتعلق بعدم تنظيم النسل أو مضاعفات الحمل والولادة.

وتبين التقديرات الأخيرة أن عدداً يتراوح ما بين ٨٥ و ١١٤ مليون فتاة وإمرأة يخضعن لعمليات تشوية الأعضاء الجنسية (ختان الإناث) هذا التقليد الذى يستوجب قطع جزء أو أجزاء من البظر والأعضاء الجنسية الخارجية الأخرى للأنثى. وغالباً ما تقع هذه الممارسات فى المناطق الشرقية والغربية من أفريقيا. وتخضع جميع الإناث تقريباً لهذه الممارسات فى عدد من الأقطار مثل : جيبوتى ومالى وسيراليون والصومال وقسم كبير من أنغوييا والسودان ومصر. وقد تقود هذه العمليات إلى الوفاة فى كثير من الحالات كما تضاعف أخطار الوفاة فى أثناء الولادة. ويدعى ممارسو هذه العميات أن مجرد بحث هذا الأمر يعتبر إهانة كبيرة للمجتمع المحلى والمتقنين والمتكلمات فى السن فيه ، وهؤلاء فى الأصل من يمارسه ويعطيه الشرعية. كذلك يدعى هؤلاء أن عدم ممارسته قد يحرم الفتيات من الشعور بالإنتماء إلى ثقافة مجتمعهن وقبولهن فى عداد الراشدين ويتم جالياً إستبدال هؤلاء الممارسين والممارسات التقليديين بأهل التخصص فى المهن الطبية مما يخفف من احتمالات الخطر ويسبغ على العملية إمكانية لشرعية أقوى.

• إن التمييز فى الرعاية هو السبب الغالب وراء مرض و وفاة غالب الإناث منذ الولادة وحتى من الخامسة. وحسب ما تبين منظمة الصحة العالمية تتلقى الفتيات تغذية أقل من البنين كما أنهن يتلقين الرضاعة الطبيعية لفترات أقصر ويحصلن على معدلات حرارية أقل ويعانين من سوء التغذية الذى قد يقود إلى الوفاة..أو إلى الإعاقة العقلية أو البدنية بنسب أعلى وقد تبين أن نسبة سوء التغذية فى المناطق الريفية فى بنجلاديش لدى البنات تبلغ ثلاثة أضعافها لدى البنين.

• إن إمكانية الحصول على خدمات صحية للفتيات أدنى مما يتاح للفتيان. وتبين الإحصاءات أن عدد البنين الذين يراجعون عيادات معالجة الإسهال أكبر من عدد البنات على الرغم من أن كلاً من الجنسين يعانى من الإسهال بنسب متساوية. ونتيجة لذلك فإن نسبة الوفيات لدى البنات كانت أعلى بمعدل ١ إلى ٤ بالمقارنة مع البنين فى ٤٣ بلداً من البلدان الـ ٥٤ التى شملتها الدراسة.

• إن الزواج المبكر (المرتّب له من قبل الأهل) يعرض صحة واستقلالية ملايين الفتيات الصغيرات للخطر. وفي عدد من دول العالم الثالث تتزوج معظم الفتيات تحت سن ١٥ سنة بالرغم من أن معظم الدول قد تبنت حداً أدنى للسّن القانونية للزواج فوق ١٥ عاماً (فقط في الحالات التي لا يوافق فيها الولد أو الوالدة على الزواج). وتبلغ السّن الدنيا للزواج قسّى كثير من البلدان ١٢ عاماً ، وتشمل هذه الدول : تشيلي والأكوادور وبنما وباراغواي وسري لانكا وفنزويلا. وقد حدثت بلدان أخرى سن ١٦ عاماً كحد أدنى للزواج ، إلا أن التقاليد والعادات ما تزال سائدة بهذا الخصوص.

• يقود الزواج المبكر إلى الأمومة المبكرة مما يعرض حياة الفتيات للخطر ، وقد أورد تقرير لمنظمة الصحة العالمية أن نسبة وفيات الأمهات للبالغات من العمر ١٥-١٤ عاماً بالمقارنة مع الفتيات اللواتي يبلغن من العمر ٢٠-٢٤ عاماً. وبسبب أن حوض الفتيات الصغيرات يكون ضيقاً لتحمل عملية الولادة ، فإن المخاض العسير يشكل خطراً محتملاً في حالة الحمل المبكر، ويزداد هذا الخطر لدى الفتيات اللواتي تعرضن لعمليات تشويه أعضائهن الجنسية ، مما يضاعف خطر الوفاة ، هذا علاوة على أن الأمومة المبكرة تحرم الفتيات من إكمال تعليمهن وتقلص فرصهن المستقبلية للعمل.

• غالباً ما تكون الفتيات هدفاً للإساءات الجنسية ، ويعزى ذلك جزئياً إلى تندي مكائتهن الإجتماعية وإعدام التعليم كصلاح يحميهن ويوفر لهن سبل الإمتناع ، والجنس المأمون. وقد أجريت دراسات سكانية قليلة حول موضوع الإساءات الجنسية للأطفال والمراهقات ، إلا أن الدراسات المتوافرة تبين أن هذا الأمر واسع الإنتشار. وهناك دلائل تشير إلى تزايد يثير القلق في أعداد الفتيات الصغيرات اللواتي يعالجن من مرض نقص المناعة التي تنتقل بالإتصال الجنسي. فعلى سبيل المثال أظهرت دراسة أجريت في زاريا / نيجيريا ، عام ١٩٨٨ أن ١٦% من الإناث المريضات اللواتي عولجن من أمراض تنتقل بالإتصال الجنسي كن تحت سن ٥ سنوات.

• تُعرض الفتيات بخاصة للإغتصاب ، بما في ذلك الإغتصاب الجماعي في المناطق التي ينتشر فيها فيروس نقص المناعة ، ويعكس ذلك الإعتقاد السائد بين كثير من الرجال البالغين والذي مفاده أنهم سيكونون أقل عرضه لخطر الإصابة

بمرض الإيدز إذا مارسوا الجنس مع الفتيات الصغيرات أو النساء الشابات. ونتج عن ذلك إصابة أعداداً متزايدة من هؤلاء الفتيات بفيروس الإيدز، ومن ثم نقله إلى أطفالهن فى أثناء الولادة. وقد تبنّت منظمة الصحة العالمية أن عدد 'يتامى الإيدز' سوف يبلغ ١٠ ملايين طفل بحلول عام ٢٠٠٠ مما أصاب المجتمع الدولي بصدمة كبيرة.

* يتزايد الطلب على الفتيات الصغيرات ودعارة الأطفال للأسباب نفسها. وقد ورد فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن العدد الإجمالى للبنات فى الأطفال الإناث فى كل من الفلبين وسريلانكا وتايلاند مجتمعة يبلغ نصف مليون. وقد وجدت الكثييرات من بنات الأطفال أنفسهن محاصرات فى مهنة الدعارة بسبب هروبهن من منازلهن. وقد أظهرت دراسة أجريت فى بوليفيا أن ٧٩% من الفتيات قد أصبحن بنات بعد هروبهن من منازلهن حيث كن ضحايا للإعتداءات الجنسية والإغتصاب.

* تتحمل المرأة فى الدول الفقيرة عبء قطاعات كاملة من السكان ، وتقوم بأعمال مدفوعة الأجر أو مجانية من التى تتطلب ٧٠ ساعة عمل أسبوعية أو أكثر.

* إن المقاييس التقليدية للمخرجات الاقتصادية تبخس مساهمة المرأة. ومثال ذلك أن تطبيق منظمة العمل الدولية لمعايير جديدة فى قياس الإنتاج الاقتصادى قد رفعت نسبة النساء اللواتى يساهمن فى النشاط الاقتصادى فى الهند من ١٣% إلى ٨٨%.

* فى الكثير من الدول ، تحرم النساء من القوة للربحية التى يوفرها التعليم الأساسى. إذ أن ثلثى الأميين والأميات فى العالم ، والبالغ عددهم ٩٦٠ مليوناً من النساء ، كما تقدر نسبة النساء الأميات فى الصين ٧٠% من الحد الكلى للأميين والأميات البالغ ١٨٠ مليون شخص.

* تستثنى قوانين ملكية الأرض النساء - وخاصة المتزوجات - من حق تسجيل الأرضى بأسمائهن حتى فى خطط إعادة التوزيع. وتتبع الأنظمة التشريعية وبخاصة فى الهند وأفريقيا ، التعاليم الدينية والعادات الاجتماعية فى حرمان المرأة من حق الملكية ، إما بمنع النساء من حق الوراثة أو بإعطاء الحقوق الإدارية للميراث فقط للرجال.

* فى عدد من الدول. تلعب نسبة عمالة المرأة من القوى العاملة الطارئة بسبب كبيره ومع هذا تبقى دون ضمانات أو حماية. وفى اله لابات المتحدة تعمل الآلاف من الأمريكيات من أصل لاتينى بما فيهن اللاجئات من الكاريبى وأمريكا اللاتينية فى الرعاية الصحية المنزلية بأجور متدنية ودهن الحق فى أية ضمانات كما تعمل آلاف اللاجئات الآسيويات واللاتينيات فى مصانع الألبسة ، ساعات عمل طويلة دون أية ضمانات أو حماية ، وبأجور تحت خط العيش الكريم وبستخدمن أطفالهن أحيانا لإتجاز الأعمال الموكلة إليهن.

* إن العوائق القانونية والثقافية التى تقف عقبة فى طريق ملكية النساء هى المسئولة عن فقر النساء وقد بين تقرير حديث للوكالة الأمريكية للإتماء الدولى أن الوضع القانونى للمرأة يقلص مشاركتها الفعالة فى نصف مشاريع الوكالة المذكورة تقريباً. ينص الدستور فى كينيا بوضوح على أن القضاء على التمييز ضد المرأة لاينطبق على المسائل التى يحكمها قانون الأحوال الشخصية أو القانون العرفى أو قوانين الملكية.

* تضىف قوانين العمل شرعية على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالأجور والترقيات والضمانات وفرص التدريب كما هو واقع الحال فى زامبيا.

* قوانين ملكية الأرضى فى كل من كينيا وسوازيلاند وزيمبابوى وغيرها تحد من حق المرأة فى إمتلاك الأرضى.

* تحد قوانين الإرث من نقل ملكية الأرض للمرأة من والدها أو زوجها ، وفى توجو يجرى حرمان الأرملة من أى ممتلكات زوجية بما فى ذلك للرهون العقارية من قبل أهل زوجها.

* هناك تمييز ضد النساء فى القوانين الضريبية ، وفى سويسرا لا يحق للمرأة تعبئة النموذج الضريبى المتعلق بها وإنما يطلب من زوجها أن يقوم بذلك عنها.

* قد تبدو أنظمة الإقراض حيادية وخالية من التمييز إلا أنها قد تتضمن تمييزاً ضد المرأة بإستراطها ضمانات كملكية الأرضى وغيرها مما قد لا يكون فى متناول معظم النساء وهذا ما يحدث فى كل من غانا وكينيا.

- * قد يفضل الدستور في إيقاف التعبير ضد المرأة في مجالات حيوية عدة كالملكية والعمل والتعليم والخدمات الصحية وإعطاء جنسيتها لأطفالها.
- * في زائير ، يمنع الدستور التمييز على أساس الجنس إلا في قانون العائلة بشرط حصول الزوجة على توقيع الزوج في كل الإجراءات القانونية المتعلقة بها.
- * يعتبر القانون في سوازيلاند من الرشد القانوني للمرأة والرجل ٢١ سنة إلا أنه يشترط موافقة خطية من الأقارب الذكور قبل إصدار جواز سفر لإمرأة.
- * تمنح القوانين في الكاميرون المرأة حق ملكية الأراضي إلا أن الإجراءات الإدارية المرهقة تجعل هذا الأمر مستحيلاً للنساء.
- * في كثير من البلاد تشترط الجهات الصحية موافقة الزوج قبل تنفيذ أية إجراءات طبية أو إعطاء موانع الحمل ، على الرغم من أن القانون لا يطلب ذلك.
- * يمنح للقانون الإسلامي حق الملكية للمرأة لكن في بعض الدول يتم تخطي هذا الحق في الممارسة والواقع ، وفي حين أن المرأة قد تكون هي المالكة إلا أن هذه الملكية يسيطر عليها الذكور.
- * في اليابان يؤكد قانون العرص المتساوية في العمل على المساواة في التوظيف والتدريب والضمانات إلا أنه لا ينص على عقوبات لانتهاك الأنظمة والتوانين وإنما يعتمد الإلتزام بها على حسن نوايا صاحب العمل أو إدراكه أن الإلتزام بالمساواة بين الجنسين يوفر مزايا تنافسية في أجواء العمل^(١).
- هذه مجرد أضواء على أشكال التمييز ضد المرأة وبعض ما تعانيه النساء على مستوى العالم^(٢).

(١) راجع فيما سبق : د. عادل أبو زهرة - المرأة وحقوق الإنسان - صادر عن المجلس القومي للمرأة ، عام ٢٠٠١ ، ص ١٠-٢١.

(٢) وقد جاء بإحصائية للأمم المتحدة عام ١٩٩٠ أنه قد تقلصت بعض الفروق فيما بين المرأة والرجل في الحياة العلمية والقيادية ، ولكن لا تزال هناك ثغرات واسعة ، ولا يزال دور المرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية على المستوى الرابع ثانوياً إلى حد بعيد في معظم البلدان. والنساء يتمتعن في كل مكان تقريباً بحق التصويت ، وهن يشكلن أكثر من النصف في معظم جماعات الناخبين ، ويزيد عدد اللاتي يعملن منهن في القطاع العلم عنه في أي وقت مضى ، ومع هذا فإن النساء قلما يتقنن

للمناصب التي تشغل بالانتخاب أو يتمتعن بفرض متساوية للإنخراط في الحياة السياسية ، وأبواب المناصب العليا في النقابات والأحزاب السياسية والحكومات والجمعيات المعنية بخدمة مصالح محددة وعالم الأعمال موصدة في وجوههن. والمرأة تضطلع من وقت طويل بأدوار قيادية على صعيد المجتمعات المحلية والصعيد الشعبي ، وهي معروفة بنصرتها القوية لحماية البيئة والصالح.

المناصب العليا : في نهاية عام ١٩٩٠ ، لم تكن النساء ترأس غير ست من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٥٩ (أي ٣,٨ ٪ منها) ، وذلك الدول هي : إيرلندا وإيسلندا وجمينيكا والفلبين والنرويج ونيكاراغوا. والمرأة ناقصة التمثيل أيضا في أعلى المناصب الحكومية. فلا تشكل النساء ٣,٥ ٪ من عدد الوزراء في العالم ، وهن لا يتولين مناصب وزارية في ٩٣ بلداً من بلدان العالم. ومعظم النساء الثلاث يتولين مركز قيادة حكومية موجودة في وزارات للتربية والثقافة ، والزراعة الاجتماعية ، وشؤون المرأة والبيئة ، ولمثالها من الوزرات كما أنهن يأخذن يتولغن بعض الشئ - في بعض المناطق - في مجالات الحدل والشؤون القانونية. ولكن نجد حتى في الميدان الإجتماعية أن للمرأة لا تتولى في المتوسط غير ١٢ إلى ١٤ ٪ من المناصب في البلدان المتقدمة النمو ، ٩ ٪ منها في إفريقيا الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، ٦ ٪ منها أو أقل في بقية أنحاء العالم. وبوجه عام ، نجد أن تمثيل المرأة على ككاه في الوزرات للتقنية والإقتصادية والسياسية والقانونية في آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا. والرجال يحتفظون بمعالمهم في مجالات أساسية من أمثال الدفاع والسياسة الاقتصادية والشؤون السياسية في جميع المناطق.

والأبواب موصدة في وجه المرأة بالنسبة إلى جميع وظائف صنع القرار في المراتب الحكومية الأربع العليا في ٤٩ بلداً : ٢١ منها في إفريقيا ، و ١٦ في آسيا والمحيط الهادئ ، و ٨ في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و ٤ في أوروبا وشمالي أمريكا. ولا تتولى المرأة أكثر من ٢٠ ٪ من المناصب الحكومية من المرتبة للوزارية إلا في بلدان ثلاثة هي : بوتان وجمينيكا والنرويج.

وهناك بلدان معدودة - هي بريغوس وجزر البهاما وجمينيكا وفلندا والنرويج - يوجد في مناصب صنع القرار فيها من النساء عدد يكفي لممارسة تأثير قوى. ولكن تمثيلهن في مجال صنع القرار والتأثير فيه لا يذكر في المناطق التي تقصر المرأة فيها على الأدوار التقليدية ، مثل إفريقيا الشمالية وشرقى آسيا وغربى آسيا.

مراكز صنع القرار في الحكومة : تعرف مركز صنع القرار في الحكومة بأنها مناصب الوزراء أو مايعملها ، ومناصب وزراء الدولة أو رؤساء الإدارات الدائمين أو ما يعادلها ، ومناصب نائب الدولة أو مدير الإدارة الحكومية أو مايعملها.

وفيما يقارب ١٠٠ بلد ، لم تكن المرأة تتولى أى منصب على المستوى الوزارى في عام ٨٧ / ١٩٨٨. وفي المناطق المتقدمة النمو ، ككفت تلك البلدان تتألف من الإتحاد السوفييتى وألمانيا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وكسبرج ومالطة واليابان ويوغوسلافيا. كما نجد أن عدد البلدان التي لم تكن المرأة تتولى فيها أى منصب على المستوى الوزارى في عام ٨٧ / ١٩٨٨ كان ٣١ في إفريقيا ، و ٢٤ في أمريكا اللاتينية والكاريبي ، و ٣٠ في آسيا والمحيط الهادئ.

(راجع : المرأة في العالم ١٩٧٠-١٩٩٠ ، طبعة ١٩٩١ ص ٣١).

المبحث الثاني

أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة

أنشئ ميثاق الأمم المتحدة بتنظيم وافى للتعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية فأفرد فصلاً خاصاً للتعاون الدولي الإقتصادي والاجتماعي وأنشأ فرعاً رئيسياً هو المجلس الإقتصادي والاجتماعي وعهد إليه بالإشراف على التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والربط بين المنظمات الفنية الدولية وبين الأمم المتحدة^(١).... ويقوم المجلس الإقتصادي والاجتماعي بمباشرة إختصاصاته تحت إشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعتبر هذه القرارات مجرد توصيات لا تلزم الهيئة الموجهة إليها

ويقدم المجلس توصيات فيما يختص بنشر احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

ولا يعمل المجلس منفرداً في الميدان الإقتصادي والاجتماعي وإنما يتعاون مع نوعين من الهيئات هما الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية .

ويعمل المجلس الإقتصادي والاجتماعي - بإسم الأمم المتحدة - على تحقيق عدة مقاصد أهمها أن يشجع في العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين للرجال والنساء ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

ويعد المجلس الهيئة الرئيسية التي تتولى توجيه وتنسيق الجهود التعاونية للمنظمات التابعة للأمم المتحدة في سبيل التقدم الإقتصادي والرعاية الاجتماعية وكفالة حقوق الإنسان ، وهو يبلّث مهمته من خلال عدد من اللجان الدائمة المنترعة عنه ، أهمها أربع لجان اقتصادية إقليمية وست لجان إقليمية^(٢).

(١) راجع د. عائشة راقب - للتنظيم الدولي ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ ومبجدها.

(٢) وذلك إصملاً للمادة (٦٨) من ميثاق الأمم المتحدة - الموقع بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية والذي أصبح نافذاً في ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ - التي تعضى بكل عضى المجلس الإقتصادي والاجتماعي لجان للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان . كما يشئ غير ذلك من اللجان التي قد يحتاج إليها لتلبية وظائفه.

ومن أهم اللجان الست الإجرائية للجنة الخاصة بمركز المرأة التي إنشئت عام ١٩٤٦ لتعنى بتأمين المساواة بين الرجل والمرأة في الوظائف السياسية وأمام القانون العام والخاص وفي مختلف مجالات الحياة ، وبشكل عام رصد حالة المرأة وتعزيز حقوقها في كل أنحاء العالم.

ومن أجهزة الأمم المتحدة - أيضاً - المعنية بالمرأة *يوجد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، وشعبة النهوض بالمرأة* في مركز التنمية الاجتماعية والشئون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١) بشكل عام إلى دعم برامج مكافحة الفقر من خلال تشجيع تبني سياسات التنمية البشرية المستدامة ، ودعم الأنشطة العلمية التي تسهم في توفير فرص العمل وحماية البيئة وإدارة شئون الدولة والمجتمع، كل ذلك مع إعطاء أولوية لاحتياجات المرأة .

وقد اضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولية صياغة عدد من الأهداف الإنمائية الرئيسية الجديدة ، كالتنمية المستدامة والنهوض بالمرأة ، وحقوق الإنسان وحماية البيئة والحكم الرشيد ، كما اضطلعت بمسؤولية وضع برامج لتحقيق هذه الأهداف^(٢).
وقضياً عما سبق ذكره إجمالاً من أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة يمكن القول تفصيلاً أن أهم هذه الأجهزة تتمثل فيما يلي :-

(١) بدأ هذا البرنامج فشاطه في مصر في نوفمبر سنة ١٩٨٥ . والجدير بالذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يحتل مكان الصدارة في الجهود المبذولة لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ويعمل هذا البرنامج - وهو أكبر الجهات المتحدة الأطراف في الأمم المتحدة لتقديم المنح المخصصة لأغراض التنمية البشرية المستدامة - في ١٧٤ بلداً وإقليماً .. راجع النشرة الصادرة عن إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة ، خدمات الأنباء والتحرير بطوان " الأمم المتحدة بيجاز " طبعة سبتمبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٦.

(٢) الأمم المتحدة بيجاز ، سبتمبر ٢٠٠٠ - المرجع السابق - ص ٢٤ .

١ - لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١)

فقد اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الرابعة والثلاثين ، المعقودة في عام ١٩٧٩ ، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (القرار ١٨٠/٣٤) . وبدأ سريان الإتفاقية في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ . وحتى ١٥ نيسان / أبريل ٢٠٠٠ كانت ١٦٥ دولة قد صدقت على الإتفاقية أو انضمت إليها . وصدقت ٢١ من الدول الأطراف على تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية أو انضمت إليه ووقعت ٣٥ دولة على البروتوكول الاختياري الملحق بالإتفاقية.

(١) راجع في شأن هذه اللجنة المواد (١٧ - ٢٢) من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ .

*** في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، أقرت الجمعية العامة إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، ثم أصبحت الإتفاقية معاهدة دولية في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ بعد تصديق الدولة العشرين عليها .

والإتفاقية ، بجعلها النصف الأكثرى من البشرية محلاً للإهتمامات المتصلة بحقوق الإنسان ، لم توجد فقط صدك حقوق دولياً للمرأة بل وضعت كذلك جدول أعمال يمس على التدابير التي ينبغي للبلدان أن تتخذها لضمان تلك الحقوق . حيث للترتبات الحكومات بما يلي :

- إيجاد الأوضاع التي يمكن للمرأة فيها أن تمارس وتستعمل الحقوق والحريات الأساسية .
- اتخاذ التدابير الإيجابية لصالح للمرأة إلى أن يتحقق لها التكافؤ مع الرجل .
- إلغاء استرقاق المرأة وحملها على الزواج بجميع أشكالها .
- ضمان حق المرأة في التصويت ، وترشيح نفسها للإنتخابات ، وتقلد المناصب العامة أو المتساوية .
- إتاحة فرصة متساوية للنساء لتمثيل بلدنهم على الصعيد الدولي .
- السماح للمرأة بحق تغيير أو استبقاء جنسيتها أو جنسية أولادها بصرف النظر عن حالتها الزوجية .
- لتكفل بتسعى جميع الفتيات والنساء بفرص متساوية للحصول على تعليم عالي النوعية في جميع الموضوعات وعلمى جميع المصنوعات ، ويشمل ذلك برامج مواصلة التعليم وبرامج للتدريب المهني للمرأة .
- إتاحة فرص العمل المتساوية ، والترقية ، والتدريب المهني ، وإستحقاقات ضمان العمل ، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي في القيمة ، وعلى البلدان بالإضافة إلى ذلك أن تكفل للمرأة المتزوجة أو الحامل أو التي لها أولاد الحق في العمل والحق في أجازة أمومة وغير ذلك من الإمتيازات ، كما أن عليها أن تؤمن توفير أسباب رعاية الطفل وحماية الحوامل من أى عمل يمكن أن يهدد صحتهن بالخطر .
- توفير خدمات صحية كافية ، بما فيها تنظيم الأسرة حيث تقتضيه الضرورة ، وتوفير الرعاية السابقة للولادة والرعاية اللاحقة للولادة ، بما في ذلك تأمين التغذية للحوامل والأمهات المرضعات .
- تأمين فرص الحصول على الإتمائات المالية والإستحقاقات المعيشية ، والحق في المشاركة في الأنشطة الترفيهية والثقافية والرياضية .
- توجيه اهتمام خاص إلى كل أحكام الإتفاقية المتصلة بالنساء اللاتي يشن في المنطلق للريفة .
- ضمان تساوي الحقوق في إختيار الزوج أو الأسم أو المهنة ، والزواج والطلاق ، وملكية الأيوان وبمهما وإدارتها ، والإشتراك مع الآباء في تربية الأولاد بصرف النظر عن الحالة الزوجية ، وإختيار عدد أولادهم والقرارات للفصل بين ولادتهم ، بما في ذلك التبنى والإجسالة . وبالإضافة إلى ذلك ، لتلتزم الحكومات بتقرير حد أدنى لمن الزواج والتكفل بأن يكون الدخول في كل الزوجات بحرية ورضا الطرفين .

وفقاً للمادة ١٧ من الاتفاقية ، تتألف اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من ٢٣ خبيراً . وينتخب أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات . ويجوز إعادة انتخابهم.

وفقاً للمادة ٢١ من الاتفاقية ، تقدم اللجنة سنوياً ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً إلى الجمعية العامة عن أنشطتها ، ويجوز لها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف.

وقد عقدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة دورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين في نيويورك في الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٤ شباط / فبراير ، وفي الفترة من ١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على التوالي . وقد نظرت الجمعية العامة المسألة في دوراتها من الخامسة والثلاثين إلى الخامسة والأربعين والسابعة والأربعين ومن التاسعة والأربعين إلى الثالثة والخمسين (القرارات ١٤٠/٣٥ ، ١٣١/٣٦ ، ٦٤/٣٧ ، ١٠٩/٣٨ ، ١٣٠/٣٩ ، ٣٩/٤٠ ، ١٠٨/٤١ ، ٤٢/٤٢ ، ٦٠/٤٣ ، ١٠٠/٤٤ ، ٧٣/٤٥ ، ١٢٤/٤٦ ، ٩٤/٤٧ ، ١٦٤/٤٩ ، ٢٠٢/٥٠ ، ٦٨/٥١ ، ١١٨/٥٣) . وفي الدورة الرابعة والخمسين ^(١) لاحظت الجمعية العامة بتقدير اعتماد البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية وألقت على اللجنة لمساهمتها في التنفيذ الفعلي

(١) المراجع المتعلقة بالدورة الرابعة والخمسين (البند ١٠٩ من جدول الأعمال) هي :

أ - تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن أعمال دورتها العشرين والحادية والعشرين، الملحق رقم ٣٨ (A/54/38/Rev.1) .

ب- تقارير الأمين العام عن :

- حالة اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة : A/54/224 و Corr.1 ،

- أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة : A/54/352 ،

- تحسين وضع المرأة في الألفية العامة : A/54/405 ،

- البيكل وأسلوب العمل الجديان للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة : A/54/500 ،

ج - مذكرتان من الأمين العام يحول بهما تقرير وحدة التنقيش المشتركة الملون " تقييم المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة : A/54/156-E/1999/102 والملحق عليه : A/54/156/Add.1 - E/1999/102/Add.1 ،

د- تقرير اللجنة الثالثة : A/54/598 و Corr.1 و 2 ،

هـ- مشروع القرار : A/54/L.4 ،

و- القرارات ٤/٥٤ ومن ١٣٣/٥٤ إلى ١٤٠/٥٤ ،

ز- جلسات اللجنة الثالثة : 12-7-54/SR. A/C.3/54، 17، 18، 20، 24، 26، 31، 50، 51 .

ح - الجلستان المملتان : 83 ، A/54/PV.28 .

للاتفاقية وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن حالة الاتفاقية وعن تنفيذ القرار ١٣٧/٥٤ .

٢ - شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة للأمم المتحدة

تُنظر الجمعية العامة في هذه المسألة كل عام على أساس تقرير يقدمه الأمين العام في سياق أعمال لجنتها الثالثة . كما تنتظر اللجنة الخامسة في هذه المسألة في السنوات الزوجية فقط .

وفي الدورة الرابعة والخمسين ، أعادت الجمعية العامة تأكيد الهدف للعاجل لتحقيق التوزيع المتساوي بين الجنسين بنسبة ٥٠ % لكل منهما في جميع فئات الوظائف داخل منظمة الأمم المتحدة وتأسف لعدم إمكانية بلوغ الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ ، وطلبت إلى الأمين العام أن ينفذ تنفيذاً كاملاً خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بتحصين وضع المرأة في الأمانة العامة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) وأن يرصدها ، وطلبت إليه أن يكفل محاسبة المديرين ، كل على حدة، عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية ضمن نطاق مسؤولية كل منهم ، وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل تهيئة بيئة عمل ملائمة لنوع الجنس ، وشجعت بقوة الدول الأعضاء على دعم جهود الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لتحقيق هدف التوزيع المتساوي بين الجنسين بنسبة ٥٠ % لكل منهما ، عن طريق تحديد المرشحات وتقديم المزيد منهن بصورة منتظمة، وطلبت إليه أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ، بما في ذلك تقديم إحصاءات عن عدد النساء ونسبتهن المؤوية في جميع الوحدات التنظيمية وفي جميع الرتب في جميع أرجاء منظمة الأمم المتحدة وعن تنفيذ خطط العمل الخاصة بكل إدارة (القرار ١٣٩/٥٤) .

٣ - الاتجار بالنساء والفتيات

نظرت الجمعية العامة هذه المسألة في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت عام ١٩٩٤ (القرار ٤٩ / ١٦٦) ، وبعد ذلك في دوراتها من الخمسين إلى الثانية والخمسين (القرارات ١٦٧/٥٠ ، ٦٦/٥١ ، ٩٨/٥٢) .

وفي الدورة الثالثة والخمسين^(١) حثت الجمعية العامة الحكومات على مواصلة جهودها لتنفيذ الأحكام المتعلقة بالاتجار بالنساء والفتيات الواردة في منهاج عمل

(١) المراجع المتعلقة بالدورة الثالثة والخمسين (البند ١٠٣ من جدول الأعمال) هي :
أ - تقرير اللجنة المعنية بالنساء على التمييز ضد المرأة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة
والتاسعة عشرة ، الملحق رقم ٣٨ (A/53/38) ،

بيجين وإعلان وبرنامج عمل فيينا . وشجعت الدول الأطراف على إبرام إتفاقات تعاون ثنائية إقليمية ودولية ، لمعالجة المشكلة ، وطلبت إلى جميع الحكومات تجريم الإكجار بالنساء والفتيات بجميع أشكاله ، وحثت الحكومات على تقديم الدعم وتخصيص الموارد لبرنامج تعزيز أعمال الوقائي ، وشجعت الحكومات على استحداث طرائق للجمع المنتظم للبيانات ، ودعت مختلف هيئات الأمم المتحدة إلى التصدي لهذه المسألة ، وطلبت إلى الأمين العام أن يجمع كمرجع ودليله لتدخلات والإستراتيجيات السانحة فى معالجة المشكلة وأن يقدم إلى الجمعية العامة فى دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ القرار (١١٦/٥٣).

٤ - المعهد الدولى للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

عملاً بقرارى الجمعية العامة ١٧٥/٤٥ و ١٤٠/٤٦ تنظر الجمعية العامة فى هذه المسألة فى اللجنة الثالثة كل سنتين فى السنوات الفردية ، وقد نظرت الجمعية العامة فى هذه المسألة فى دوراتها السادسة والأربعين والثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين ، وللخمسين والثانية والخمسين (للقرارات ٩٩/٤٦ و ١٠٥/٤٨ و ١٤٩/١٦٣ و ١٦٣/٥٠ و ٦٣/٥٢ و ٩٥/٥٢) .

وفى الدورة الرابعة وللخمسين ، أحاطت الجمعية العامة علماً بقرار المجلس الإقتصادى والإجتماعى ٥٤/١٩٩٩ وأيدت قرار الدول الأعضاء بالمشاركة فى تنشيط المعهد ، وأحاطت علماً بالاقتراح المقترح باعتماد المعهد أسلوباً جديداً للعمل من خلال إنشاء نظام للمعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بنوع الجنس ، وأعربت عن ارتياحها لإحداث ملاك جديد لموظفى المعهد ، وطلبت إلى مديرة المعهد أن تكفل إعداد دراسة جدوى لنظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بنوع الجنس ، بما فى ذلك خطة عمل وميزانية لفترة السنين ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ ، وطلبت إلى الأمين العام تصحيح العيوب الإدارية المشار إليها فى تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، وأن يواصل تقديم الدعم للمعهد وأن يقدم إلى الجمعية فى دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ القرار (١٤٠/٥٤).

ب - تقرير الأمين العام : A/53/409 .

ج - تقرير اللجنة الثالثة : A/53/618 .

د - القرارات من ١١٦/٥٣ إلى ١١٩/٥٣ .

هـ - جلسات اللجنة الثالثة : 12-17 ، A/C.3/53/SR. 22 ، 29 .

و - الجلسة العامة . A/53/PV.85 .

٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)

قررت الجمعية العامة ، في دورتها التاسعة والثلاثين ، المعقودة في عام ١٩٨٤ مواصلة أنشطة صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، الذي كانت قد أنشأته في دورتها الثلاثين (A/10034) ، من خلال إنشاء كيان منفصل محدد المعالم يرتبط ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي (القرار ١٢٥/٣٩) . وناقشت الجمعية العامة أعمال الصندوق بعد ذلك في دورتها من الأربعين إلى السادسة والأربعين ، والثامنة والأربعين ، والخمسين ، والثانية والخمسين (تقررات ٤٠ / ١٠٤ ، ٦٣/٤٢ ، ١٠٧/٤٣ ، ٧٤/٤٤ ، ١٢٨/٤٥ ، ٩٧/٤٦ ، ١٠٧/٤٨ ، ١٦٦/٥٠ ، ٩٤/٥٢ ، والمقرر ٤٢٦/٤١) .

وفي الدورة الرابعة والخمسين ، أثنت الجمعية العامة على الصندوق لدوره القيادي في تنظيم حملات مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي العالمي لوضع حد للعنف ضد المرأة ، وسلمت بالتقدم الذي أحرزه الصندوق في زيادة حجم وتأثير صندوقه الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة ، وطلبت إلى الصندوق مواصلة أنشطته المتعلقة بالمرأة في حالات الصراع المسلح ، ومواصلة جهوده لإنماج منظور نوع الجنس في الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة ، وأثبتت على الصندوق وشركائه المتعاونين لإستحداث آليات ابتكارية لتوسيع نطاق الخبرات المتاحة في مجال نوع الجنس لمنسقى الأمم المتحدة المقيمين (القرار ٥٤/١٣٦) .

٦ - لجنة متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة

إدرج هذا البند في جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٥ والدورة الإستثنائية للجمعية العامة المعقودة " المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين^(١) وفي تلك الدورة أيدت الجمعية العامة إعلان بكين ومنهاج العمل بصيغته المعتمدة في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ (القرار ٤٢/٥٠) ونظرت الجمعية

(١) إُعقدت في نيويورك دورة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان "المرأة عام ٢٠٠٠ للتنمية والسلام في القرن الواحد والعشرين" ، شاركت فيها وفود من ١٨٨ دولة تمثل الحكومات والمنظمات الأساسية لتقييم مآخذت من تقدم على طريق إصاف المرأة بعد مرور خمس سنوات على إعتاد مؤتمر بكين .

العامية أيضا في هذا البند في دوراتها من الحادية والخمسين إلى الثالثة والخمسين (القرارات ٢٠٣/٥٠، ٦٩/٥١ و ١٠٠/٥٢ و ٢٣١/٥٢ و ١٢٠/٥٣) .

وفي الدورة الرابعة والخمسين^(١) رحبت الجمعية العامة بالمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات ، ومنظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل تنفيذ إعلان بكين ومنهاج العمل ، وأثنت على عمل لجنة وضع المرأة بوصفها للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية ، ورحبت بالردود الواردة من الحكومات على الاستبيان المتعلق بتنفيذ منهاج العمل ، وأكدت من جديد أنه ، لتنفيذ منهاج العمل سيلازم القيام بالتعبئة المناسبة للموارد ، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين ، تقريراً عن الدورة الاستثنائية المعنونة " المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين " (القرار ١٤٢/٥٤)^(٢) .

- (١) للمراجع المتعلقة بالدورة الخامسة والخمسين (البند ١١٠ من جدول الأعمال) :
- أ - تقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ لتنام لإعلان ومنهاج عمل بكين : A/ 54/264 .
- ب - مذكرة الأمين العام يحيل بها تقرير لجنة عمل وضع المرأة ، بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة " المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين " عن أعمال دورتها الثانية ودورتها الثالثة المستقلة : A/54/354 .
- ج - تقرير اللجنة الثالثة : Corr.1 , A/54/599 .
- د - مشروعاً للمقررين A/54/L.77 , A/54/L.78 .
- هـ - القرارين ١٤١/٥٤ و ١٤٢/٥٤ ، والمقررين ٤٦٦/٥٤ و ٤٦٧/٥٤ .
- و - جلسات اللجنة الثالثة : 7-12 , A/C.3/54/SR.41 .
- ز - الجلسان المامتان 93 .
- * تقرير اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ، في الدورة الرابعة والخمسين ، ١٩٩٩/١١/١٢ .
- (٢) راجع في كل ما سبق بشأن أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة: محضر اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة "قائمة أولية مشروحة بالبنود المقرر إدراجها في جدول الأعمال المؤقت للدورة للجمعية العامة العادية الخامسة والخمسين ٧ يولية ٢٠٠٠ ، ص ٢٢٩ - ٢٣٤ .
- * القرارات والمقررات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين - المجلد الأول "القرارات" ١٤ أيلول / سبتمبر - ٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ ، الملحق رقم ٤٩ ، الأمم المتحدة/ نيويورك طبعة عام ٢٠٠٠ ، ص ٣٨٠ وما بعدها .

المبحث الثالث

المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة للمرأة

" وأهم نتائجها وقراراتها "

أكدت المواثيق الدولية أن للتنمية التامة والكاملة لبلد ما ، ورفاهية العالم وقضية السلم العالمي تتطلب أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين ، ومن هذا المنطلق كان الاهتمام الدولي بالمرأة على كافة الأصعدة العالمية والأفريقية والعربية .

وقد حرصت الأمم المتحدة منذ إنشائها على الإلتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، وهو المبدأ الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨^(١)

وأوصت الأمم المتحدة بأن تنشئ الحكومات لجاناً قومية لشئون المرأة وكذلك لجاناً دولية للمرأة على للمستويات الإقليمية بهدف دعم برامج النهوض بالمرأة في مختلف الدول ، وكذلك أوصت لجنة المرأة العربية بجامعة الدول العربية بأن تنشئ الحكومات العربية لجاناً قومية للمرأة أو شعب إتصال لمتابعة تنفيذ توصيات لجنة

(١) ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم ٢١٧/أ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ - على الحقوق والحريات الأساسية التي يحق لجميع الرجال والنساء التمتع بها وملها الحق في الحياة والحرية والجنسية وفي حرية الفكر والضمير والدين ، وفي العمل وتحصيل العلم والإشتراك في الحكم .

وهذه الحقوق ملزمة قانوناً بمقتضى عهدين دوليين غدت معظم الدول أطرافاً فيهما . أولهما العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وأصبح نافذاً في ٣ يناير ١٩٧٦ . وثانيهما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ . وأصبح نافذاً في ٢٣ مارس ١٩٧٦ . وهما يشكلان مع الإعلان للشرعية الدولية لحقوق الإنسان .

(راجع : الأمم المتحدة بلهجاز - المراجع السابق طبعة سبتمبر ٢٠٠٠ - ص ١٥ ، ١٦)

المرأة العربية تكون أداة لربط التنظيمات في الدول الأعضاء بأعمال اللجنة أو نشاطها^(١).

وفى هذا الصدد يمكننا التأكيد على أن المرأة قد شهدت اهتماماً متزايداً على المستوى العالمي لم يقف عند ما سبق ذكره ، فقد عقدت مؤتمرات ووضعت إتفاقيات دولية أخرى ، كلها تسعى لتحقيق الهدف وهو مساواة المرأة بالرجل وكفالة حقوق متساوية بينهما . نذكر من ذلك ، إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ٣٠ ديسمبر ١٩٥٢^(٢) - إتفاقية عامى ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ بشأن مساواة المرأة المتزوجة بما يضمن لها حقوقاً متساوية فى الزواج وفى فسخ الزواج - إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ١٩٦٧^(٣) - إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩^(٤) - السنة

(١) راجع : ككتاب العمل ، إعداد عزة عقيل " تنمية وتشغيل الإناث فى مصر فى إطار استراتيجيات ويرامج عمل المجلس القومى للمرأة " العدد ٤٨١ - أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ١٢ ، ١٣ .

(٢) أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بمركز المرأة إتفاقية الحقوق السياسية للمرأة وعرضتها للجمعية العامة للتوقيع والتصديق بقرارها ١٦٤٠ (د - ٧) المؤرخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٢ وبدأت فى النفاذ ٧ تموز / يولية ١٩٥٤ وفقاً للمادة السادسة منها . وهذه الإتفاقية تمثل أول تعريض عالمى يمنح المرأة حقوقاً سياسية متساوية مع الرجل فى ظل القانون : الحق فى التصويت وفى تولي المناصب وفى ممارسة الوظائف العامة . وتوقع هذه الإتفاقية فى إحدى عشرة مادة . وكان قصد أطراف هذه الإتفاقية من عقدها إصالح مبدأ تساوى الرجال والنساء فى الحقوق الواردة فى ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥ ، حيث جاء بنص المادة (١٥) منه أنه " ١- تنشئ الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد : أ - ب - والإعانة على تحقيق حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم فى الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء .. " وكذا المادة (٥٥) " ... تعمل الأمم المتحدة على : أ - ب - ج - أن يشجع فى العالم إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفرق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً " (راجع الملحق ٣).

(٣) صدر هذا الإعلان رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٢٣ (د - ٢٢) للمؤرخ ٧ تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٦٧ رغبة منها فى ضرورة كفالة الاعتراف العالمى ، فى القانون وفى الواقع ، بمبدأ تساوى الرجل والمرأة استناداً إلى عدة اعتبارات أهمها أن التمييز ضد المرأة يتلقى مع كرامة الإنسان وخير الأسرة والمجتمع ويحول دون اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويمثل عبء متعرض لاتمام الامتداد لتمام لطاقات المرأة على خدمة بلدها وخدمة الإنسانية ... وقد جاء هذا الإعلان فى إحدى عشرة مادة . وقضى فى مادته الثانية بأن " تتخذ جميع التدابير المناسبة لإنشاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التى تشكل تمييزاً ضد المرأة ، ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوى الرجل والمرأة فى الحقوق وبخصوصاً : أ - بنص على مبدأ تساوى الحقوق فى الدستور أو بكل قانونا على أية صورة أخرى . ب - بنص على تسريع وقت ممكن إلى تصديق الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمة بالقضاء على التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها وإلى تنفيذها على وجه التمام " . (راجع الملحق ١).

(٤) اعتمدت الجمعية العامة هذه الإتفاقية وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها ١٨٠/٣٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، وقد بدأ نفاذها ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، فأصبحت معاهدة دولية بعد تصديق الدولة العشرين عليها طبقاً لأحكام المادة (١/٢٧) منها . وقد كان دافع الجمعية إلى اعتماد هذه الإتفاقية اعتبارات عديدة أهمها إدراك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير فى الدور التقليدى للرجل وكذلك فى دور المرأة فى المجتمع والمرأة وعزمها على تنفيذ

الدولية للمرأة ١٩٧٥ - عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) - المؤتمر العالمي الثاني للمرأة (كوبنهاجن ١٩٨٠) - المؤتمر العالمي الثالث للمرأة (نيروبي ١٩٨٥) - المؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥) . إلى جانب بعض المؤتمرات الدولية الأخرى ذات العلاقة بالمرأة وأهمها : مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ١٩٩٠ - مؤتمر الأمم المتحدة للمعنى بالبيئة والتنمية ١٩٩٢ - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ١٩٩٣ - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤ .

فهذه بعض مظاهر الاهتمام العالمي بالمرأة ، ولكننا سنحاول حصر حديثنا في هذا المبحث في بيان أهم المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة بشأن المرأة وأهم ما ترتب عليها من نتائج وقرارات ، على النحو التالي :

المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة ، وعلى أن تتخذ لهذا الغرض التدابير التي يتطلبها القضاء على هذا التمييز بجميع أشكاله ومظاهره .
وقد جاءت هذه الاتفاقية في ثلاثين مادة نصت ملتها الأولى على أنه (لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "تمييز ضد المرأة" أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه ، توهين أو إبطاء الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر ، أو توهين أو إبطاء تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل) . (راجع الملحق ٢).

•• وإلى جانب هذه الاتفاقية صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣١٨ (د-٢٩) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنزعات المسلحة .

وقد أصدرت الجمعية هذا الإعلان إستناداً إلى عدة أسس أهمها توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للوردة في قراره ١٨٦١ (د-٥٦) المؤرخ ١٦ أيار / مايو ١٩٧٤ .. وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥١٥ (د-٤٨) المؤرخ ٢٨ أيار / مايو ١٩٧٠ والذي يرجو فيه المجلس من الجمعية العامة أن تنتظر في إمكانية صياغة إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ أو في وقت الحرب.

وقد جاء هذا الإعلان في ست نقاط ، نص في الأولى منهم على أنه " يحظر الاعتداء على المدنيين وقصفهم بالتدليل ، الأمر الذي يلحق بهم ألماً لا تحصى ، وخاصة بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مناعة بوقدان هذه الأعمال" . (راجع الملحق ٤).

راجع : * المجلد الأول (الجزء الأول) مجموعة صكوك دولية ، الصادر عن مركز حقوق الإنسان جنيف ، الأمم المتحدة ، طبعة ٢٠٠٠ ، ص ٢٠١ - ٢٣٥ .

* المرفق ٢ ، احصاءات ومؤشرات اجتماعية لمجموعة ك رقم ٨ ، المرأة في العالم ١٩٧٠ - ١٩٩٠ .
تجاهات وإحصاءات ، الأمم المتحدة / نيويورك ، طبعة ١٩٩١ .

أ - السنة الدولية للمرأة ١٩٧٥ (العام العالمي للمرأة)^(١)

لتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإعلان عام ١٩٧٥ عاماً عالمياً للمرأة، كما قررت الجمعية تكريس هذا العام لمضاعفة العمل على تعزيز المساواة بين المرأة والرجل وزيادة مشاركة المرأة في الجهود التي تبذل من أجل التنمية ، فضلاً عن تقوية دور المرأة في تقرير السلام العالمي ، وبعد هذا القرار نداءً لتحصين وضع المرأة بتوفير مختلف الفرص والإمكانات التي تجعلها قادرة على المشاركة الفعالة في بناء وتنمية المجتمع .

وطالبت الجمعية العامة بالتنفيذ الكامل لبرنامج العام الدولي للمرأة ، وأوصت بأن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتضمين خطط التنمية الوطنية فيها أهدافاً ومشروعات تخصص لتدريب وإعداد المرأة لتمكينها من المشاركة الأكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن تنشئ هذه الدول الأجهزة الوطنية اللازمة للإسراع بتحقيق دمج وتكامل المرأة في التنمية ورفع التمييز القائم على أساس الجنس.

كما دعت الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للمساهمة في مؤتمر العام الدولي للمرأة ، ودعت حركة التحرير الوطنية المعترف بها من قبل منظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية للإشراك في هذا المؤتمر - كمرافقين - وقدم المؤتمر توصياته إلى الجمعية العامة .

وقد حفل العام العالمي للمرأة - سواء على المستوى الدولي أو المحلي - بنشاط واسع متعدد المجالات ، حيث عقدت المؤتمرات والندوات وحلقات الدراسة

(١) في ديسمبر عام ١٩٧٢ قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون عام ١٩٧٥ عاماً دولياً للمرأة ، وولفت الأمم المتحدة على إقامة عام المرأة في إطار لخطة العشرية للتنمية الدولية ، وكان هدف الأمم المتحدة من تخصيص هذا العام عاماً دولياً للمرأة أن تستطيع المرأة المساهمة بجهودها في خطط التنمية الشاملة ، إذ أن خلفها عن أداء هذا الدور لم يعد مقبولاً .

وبناء عليه أعد مشروع برنامج الاحتفال وأرسل إلى الدول الأعضاء لتنفيذه ، وقد قام البرنامج في مجلته على أمرين : أ - للتعرف على المرأة أمر يتنافى وكرامة الإنسان ورفاهية الأسرة والمجتمع .

ب - أن للتنمية الشاملة لأمة دولة ورفاهية العالم وقضية السلام يتطلبان أقصى مساهمة من قبل النساء جنباً إلى جنب مع الرجال .

وقد وضعت خطة العام الدولي للمرأة على أساس تحقيق ثلاثة أهداف هي :

١ - المطالبة بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات .

٢ - مشاركة المرأة في صياغة التنمية الشاملة للاقتصاد والسياسة والثقافة .

٣ - دعوة المرأة إلى المشاركة في إرساء قواعد السلام العالمي .

" راجع : مصر . الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي - وزارة التعليم العالي ، طبعة ١٩٧٥ ص ١١ " .

لستادرس أوضاع المرأة في المجتمع. وإقيمت المعارض الفنية لتعبر عن دورها في المجتمع كأم وربة بيت وقوة منتجة ، كما صدرت للموفات التي تبين مكانتها في المجتمعات والدول المختلفة. ومن بين هذه النشاطات المختلفة يبرز حدثان هامان هما: مؤتمر المكسيك ، ومؤتمر برلين. ومع أن لكل مؤتمر منهما طابعه المميز إلا أن كل منهما مكمل للآخر (١).

أولاً : مؤتمر المكسيك " المؤتمر العالمي للمرأة "

عقد هذا المؤتمر في مدينة المكسيك تحت رعاية الأمم المتحدة وافتتح رسمياً يوم ١٩ يونيو ، وإستمر حتى يوم ٣ يوليو ١٩٧٥ ، تحت شعار : للمساواة - للتنمية - السلام. وتضمن جدول أعماله ، العمل على مشاركة المرأة مشاركة فعالة في تدعيم السلام العالمي والقضاء على التفرقة العنصرية ، والعنصرية ، والتمييز والاحتلال الأجنبي وضمان إسهامها مساهمة إيجابية في الأوضاع القائمة والتغيرات الحادثة في مكانة ونور كل من المرأة والرجل في المجتمع.

وإلى جانب هذا المؤتمر ذي الصفة الرسمية ، والذي اشتركت فيه وفود حكومية من ١٣٠ دولة كانت هناك أنشطة أخرى تسير جنباً إلى جنب مع نشاط المؤتمر ، وكلها تندرج تحت مسمى مؤتمر المنظمات غير الحكومية من الجمعيات والإتحادات - والذي أطلق عليه اسم " تريبيون " Tribune - الذي اشترك فيه ممثلون عن ٨٢ دولة وقد ساهم فيه مركز الإعلام التابع للأمم المتحدة.

وقد حقق المؤتمر في نهاية أعماله إنجازين كبيرين : أولهما : الموافقة على خطة العمل الدولية التي هدفت إلى حث المجتمعات القومية والدولية لإتخاذ خطوات إيجابية لحل مشكلات الدول النامية وتغيير للنظم الاجتماعية والاقتصادية التي تضع المرأة في مكانة أقل من الرجل ، وقد تضمنت الخطة عدة أهداف شملت الحد الأدنى لما يجب تحقيقه حتى عام ١٩٨٠ منها : إحداث زيادة واضحة في نسبة النساء المستعملات - إمتداد التدريب المهني ليشمل المرأة - إتاحة التعليم الابتدائي للفتيات - زيادة فرص العمل لأمم المرأة.

(١) وقد شاركت مصر في المؤتمرين بوصفها رافضة المستوى، أولها برئاسة السيدة مصر الأولى في ذلك الوقت - " جيهان السادات " وثانيها برئاسة السيدة / عزيزة حosen .
راجع : المرأة في مصر - المرجع السابق - طبعة ١٩٧٥ ، ص ١٤ وما بعدها .

وقد دعت الخطة على المستوى العالمى إلى الإسهام الكامل من جانب المرأة فى رسم السياسات.

وتمثل الإنجاز الثانى لهذا المؤتمر فى صدور ما يطلق عليه "إعلان المكسيك" وهو وثيقة سياسية شاملة تدعو لقيام نظام اجتماعى جديد. وتتضمن هذه الوثيقة على أن التعاون على المستوى الدولى وإقرار السلام يتطلبان تحقيق التحرير القومى والإستقلال ، والقضاء على الإستعمار والإمبريالية والإحتلال الأجنبى والصهيونية والفرقة العنصرية والعنصرية والتعصب بكافة أشكالها المختلفة ، كما أنها تدعو إلى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يكون نواته الأساسية ميثاق الحقوق والواجبات الإقتصادية للدول.

ثانياً : مؤتمر برلين :

عقد المؤتمر العالمى للسنة العالمية للمرأة فى الفترة من ٢٠ - ٢٤ أكتوبر ١٩٧٥ فى برلين بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وحضره ألفا عضو من جميع بلدان العالم.

وبينما كان مؤتمر المكسيك يمثل الحكومات فإن مؤتمر برلين كان يزخر بالمنظمات الشعبية والمهنية وحركات التحرر وغيرها من الهيئات غير الحكومية، إلا أن هذا المؤتمر قد اعتبر نفسه إمتداداً لمؤتمر المكسيك وما سبقه من إجتماعات ومؤتمرات.

ومن بين أهم قرارات المؤتمر :

- ١ - تدعيم الإعلان وخطة العمل اللذين صدرا عن المؤتمر العالمى للمرأة فى المكسيك.
- ٢ - الاعتراف بمساواة المرأة مع الرجل فى دستاتير وقوانين كل الدول وحققها فى التصديق على المعاهدات الدولية .
- ٣ - إزالة العوائق التى تعترض مشاركة المرأة فى سياسة بلدها وحققها فى شغل جميع المناصب فى أجهزة الدولة .
- ٤ - حق المرأة فى العمل وحققها فى نفس الأجر مع الرجل لقاء نفس العمل .
- ٥ - تأييد حقوق وواجبات متساوية فى الأسرة عند تربية الأطفال ، والإعتراف بالإمومة كوظيفة إجتماعية بحماية الأم والطفل.

ب - عقد الأمم المتحدة للمرأة (١٩٧٦ - ١٩٨٥) :

كان من بين نتائج المؤتمر العالمي الأول للمرأة الذي عقد في المكسيك عام ١٩٧٥ إعلان تسمية الفترة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٥ "عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام" يطلب إلى الوكالات لأول مرة جمع معلومات إحصائية عن المرأة^(١) . ومنذ ذلك التاريخ أصبح جمع بيانات شاملة موثوق بها عن حالة المرأة من الأولويات العليا في منظمة الأمم المتحدة . حيث طلبن اللقائات النسائيات في هذا المؤتمر إلى الدوائر الإحصائية بالأمم المتحدة جمع ورصد مؤشرات في عدة فئات أساسية بالنسبة إلى المرأة هي : ١- حياة الأسرة : كيف تتغير مسؤوليات المرأة في الأسرة بالقياس إلى مسؤوليات الرجل ؟ كيف تنتج التغيرات الحاصلة في الأسر المعيشية فرصاً أكبر من ذي قبل وتؤثر فيما عمله المرأة ؟ ٢- القيادة وصنع القرار : ما عدد النساء الممثلات في الحكومة ودنيا الأعمال و المجتمع المحلي ؟ هل أخذ تأثيرهن في الإزداد ؟ ٣- الصحة والحمل : هل تعيش النساء أعماراً أطول بفعمن فيها بصحة أحسن ؟ وما هي الحالة الصحية للمرأة والفتاة بالقياس إلى الحالة الصحية للرجل ؟ ما هي الإختيارات المتاحة للمرأة في مجال الحمل والولادة ؟ وما هي الأخطار المرتبطة بالحمل والولادة على صعيد العالم كله ؟ ٤- التعليم : هل المرأة أحسن تعليماً اليوم عما كانت عليه قبل عشرين سنة ؟ وما هو وضعها التعليمي بالقياس إلى الوضع التعليمي للرجل ؟ ٥- الحالة الاقتصادية : ما الذي تسهم به المرأة في الإنتاج وفي التنمية ؟ كيف يقوم ذلك الإسهام وكيف يقاس ؟.

جـ- المؤتمر العالمي الثاني للمرأة^(٢) (كوبنهاجن ١٩٨٠)

عقد هذا المؤتمر عام ١٩٨٠ في كوبنهاجن ، وقد اعتمد برنامج العمل للنصف الثاني من "عقد الأمم المتحدة للمرأة: المساواة والتنمية والسلام" يطلب إلى الوكالات

(١) راجع : المرأة : في العالم ١٩٧٠ - ١٩٩٠ اتجاهات وإحصاءات " إحصاءات ومؤشرات إقتصادية ، المجموعة ك رقم ٨ " - الأمم المتحدة / نيويورك ، سنة ١٩٩٠ ، ص ٧ .

(٢) راجع المرأة في العالم ١٩٧٠ - ١٩٩٠ اتجاهات وإحصاءات " إحصاءات ومؤشرات إقتصادية ، المجموعة ك رقم ٨ " - الأمم المتحدة / نيويورك سنة ١٩٩١ ، ص ٧ .

إعداد أحدث البيانات وتحليلات الاتجاهات في السلاسل الزمنية فيما يتعلق بحالة المرأة.

د - المؤتمر العالمي الثالث للمرأة (نيروبي ١٩٨٥)

عقد هذا المؤتمر في نيروبي عام ١٩٨٥ ، في نهاية عقد الأمم المتحدة للمرأة، وفيه وافقت ١٥٧ بلداً - اجتمعت لتقييم منجزات ونواحي إخفاق عقد الأمم المتحدة للمرأة - على إستراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة^(١).

(١) اعتمدت استراتيجيات نيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة من جانب المؤتمر العالمي - لاستعراض وتقييم منجزات " عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام " - الذي انعقد في نيروبي / كينيا في ١٥ - ٢٦ تموز / يولييه ١٩٨٥ ، ثم قررتها الجمعية العامة في قرارها ١٠٨/٤٠ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ . وهي تدعو إلى : أ- المساواة بين الجنسين : وفي سبيل ذلك يتعين تحقيق الآتي .
التضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة . * الحقوق المتساوية في ظل القانون .. الحقوق المتساوية في الزواج والطلاق . * إنشاء جهاز حكومي رفيع المستوى في كل بلد من البلدان يعنى برصد وتحقيق التقدم في سبيل المساواة .

ب- لاستقلال المرأة ومملكتها : * حق النساء جميعاً بصرف النظر عن حالتهم الزوجية ، في شراء وبيع وملكية وإدارة الأموال وغيرها من الموارد بصورة مستقلة .
* حماية حقوق المرأة في الأرض والإيمان والتدريب والاستثمار والدخل كجزء لا يتجزأ من الإصلاح الزراعي والتنمية الزراعية .

* المشاركة المتساوية للمرأة في كل مرحلة ومستوى من مراحل ومستويات التنمية .
* ترقية النساء إلى مراكز السلطة في كل مستوى من المستويات في جميع الهيئات السياسية والتشريعية لكي يוכל لهن التكافؤ مع الرجال .
* اتخاذ التدابير التي تشجع على تحقيق المساواة في توزيع الموارد الإنتاجية وتقليص نطاق الفقر الجماعي بين النساء ولا سيما في أوقات الركود الاقتصادي .

ج - الاعتراف بعمل المرأة دون أجر : * الاعتراف ببدى وقيمة عمل المرأة دون أجر داخل البيت وخارجه .

* إدخال عمل المرأة بأجر وبدون أجر في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية .
* تقاسم المسؤوليات المنزلية .
* إنشاء جنهيات للتخفيف من أعباء رعاية الأطفال والأعمال المنزلية الملقاة على عاتق المرأة ، بما في ذلك تطبيق حوافز تشجيع أولياد العمل على تهيئة مرافق رعاية الأطفال للأمهات والأباء .
* تطبيق المرونة في ساعات العمل لتشجيع تقاسمهم رعاية الأطفال والأعمال المنزلية بين الآباء والأمهات .

د - إجراءات للنهوض بعمل المرأة لقاء أجر : * تكافؤ فرص العمل .
* الأجر المتساوي على العمل ذي القيمة المتساوية .
* الاعتراف ببدى وقيمة عمل المرأة في القطاع غير النظامي .
* تدابير لتشجيع المرأة على العمل في المهن التي يسودها الذكور والمكس بالعكس بغية إزالة الفصل بين الجنسين في إمكانية العمل .
* المعاملة المتساوية في توظيف المرأة مادامت تشكل نسبة زائدة على الحد من الماعطيين عن العمل .

* مستوى كاف من الضمان الاجتماعي واستحقاقات البطالة .

هـ - الخدمات الصحية وتنظيم الأسرة : * تكافؤ إمكانات الحصول على الخدمات الصحية .

- وقد طالبت هذه الإستراتيجيات بأن تقوم الحكومات بما يلي :
- القيام بأدوار أساسية في التكفل بأن يتمتع الرجال والنساء جميعاً بحقوق متساوية في مجالات معينة من أمثال التعليم والتدريب والعمالة .
 - العمل على تبني الأفكار والتصورات للجامعة السلبية عن المرأة .
 - تزويد النساء بالمعلومات المتصلة بحقوقهن واستحقاقتهن .
 - جمع إحصاءات دقيقة في أولاتها عن المرأة ورصد حالة المرأة .
 - تشجيع تقاسم المسئوليات المنزلية ودعمها .

..... وتكرر إستراتيجيات نيروبي النص على المطالبات الواردة في الإتفاقيتين الدوليتين لعام ١٩٥٧ وعام ١٩٦٢ بتحقيق تساوى مركز المرأة والرجل في الزواج وفي حل الزواج. وبالإضافة إلى مثل هذه الإصلاحات في قوانين الزواج والممارسات المتصلة به فإن بذل الجهود في سبيل تحسين المركز الاقتصادي للمرأة وإستقلالها بشؤون نفسها - على نحو يعبر عن مسؤولياتها وإسهاماتها الاقتصادية - يمكن أن يقربها من المساواة مع الرجل ويخرجها من إطار الأميرة المعيشية .

و - المؤتمر العالمي الرابع للمرأة :

عقد هذا المؤتمر في بكين بالصين في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ لاستعراض وتقييم مدى التقدم الذي أحرزته المرأة منذ عام ١٩٨٥ في ضوء

-
- * مرافق صحية كافية للكهات والأطفال.
 - * حق كل امرأة في تقرير عدد أولادها والفترات الزمنية الفاصلة بين إجابهم ، وإتاحة إمكانات تنظيم الأسرة لكل امرأة.
 - * العمل على مناهضة الحمل في سن جد مبكرة.
 - تحسين الفرص التعليمية : * تكافؤ فرص الحصول على التعليم أو التدريب.
 - * بذل الجهود لتشجيع المزيد من البنات على إختيار المواد الدراسية التي يختارها في العادة البنون ، والعكس بالعكس ، بغية إزالة الفصل بين الجنسين في المناهج الدراسية المقررة.
 - * بذل الجهود لضمان عدم ترك البنات المدارس.
 - * إتاحة تعليم الكبار للمرأة.
 - ل - تعزيز السلم : * إشراك المرأة في تعزيز السلم ونزع السلاح.
 - * وإلى جانب ما سبق فقد وضعت هذه الإستراتيجيات حداً أدنى من الأهداف التي ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٠ هي:
 - إعمال القوانين التي تضمن تحقيق المساواة للمرأة
 - زيادة العمر المتوقع للمرأة إلى ٦٥ سنة على الأقل في كل البلدان .
 - خفض وفيات الأمومة .
 - محو أمية النساء.
 - توسيع فرص العمالة .
 - (رابع : المرفق ١ ، المرأة في العالم - المرجع السابق - طبعة ١٩٩١ ص ١١٣) .

استراتيجيات نيروبي للتطلعية لعام ١٩٨٥ كما اعتمد برنامج عمل يركز على إزالة العقبات التي تعترض النهوض بالمرأة ، كذلك بحث عدد من الموضوعات أهمها : إثارة الوعي ، والمشاركة في إتخاذ القرارات ، ومحو الأمية ، والفقر ، والصحة ، وإتاحة فرص العمل ، والعنف ، واللاجئون وأثر الحروب ، والبيئة ، وإستخدام وسائل الإعلام^(١).

وقد إستندت الأمانة للعلماء للمؤتمر^(٢) في إعداد مشروع منهاج العمل العالمي الذي قدم كإحدى الوثائق للرسمية والاساسية إلى خطط العمل التي إعتمدتها اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة بما في ذلك خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ والتي حثت الحكومات العربية على الإسراع في وضع السياسات وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة وتهئية المقومات اللازمة للإستجابة بفعالية إلى حاجات المرأة العربية الملحة ومنها : تأمين الحصول على الحقوق القانونية والمساهمة في إتخاذ القرار ، وزيادة التوعية ورفع مستوى التربية والتعليم ، ومحو الأمية والتأهيل ، وتوفير فرص العمل والحد من الفقر ، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية ، وصوت البيئة وإستخدام الإعلام للتنمية ، كما تحت الخطة إلى إسلاء عنائية خاصة لإنشاء آلية ، أو جهاز مركزي يعنى بشؤون المرأة على أعلى المستويات في الدول التي لا تتوفر فيها مثل تلك الآلية وتعزيز الآليات القائمة وكذلك البرامج الخاصة بالمرأة ودعم المنظمات غير الحكومية من أجل إستكمال بنائها المؤسسي بشريا وماديا^(٣).

(١) راجع : التقرير الختامي للجزء رفيع المستوى ٩ - ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٤ ، أعدته للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمناسبة الإجماع العربي الإقليمي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة ، بجينغ ١٩٩٥ ، ٦ - ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ عمان - الأمم المتحدة / نيويورك طبعة ١٩٩٥ ، ص ٣٥ .

(٢) التقرير الختامي للجزء رفيع المستوى - المرجع السابق - ص ١٢ .

(٣) وقد جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٤ / ١٤١ - الذي تفضته في الجلسة العامة ٨٣ ، المقنونة في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ بمناسبة متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتفويض لقيام لإعلان ومناهج عمل بكن- إن الجمعية العامة إذا تشير إلى قراراتها ١٠٠/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ ، و ٢٣١/٥٢ المؤرخ ٤ حزيران /يونيه ١٩٩٨ ، و ١٢٠/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ ، التي قررت فيها أن تعقد استعراضا عاما رفيع المستوى يكون بمثابة دورة إستثنائية للجمعية العامة في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران /يونيه ٢٠٠٠ ، بعنوان " المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين " .

ولا تشير أيضاً إلى قراراتها ٩٣/٥٢ و ٩٧/٥٢ المؤرخين ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٧ و ١١٦/٥٣ و ١١٧/٥٣ و ١١٨/٥٣ المؤرخة ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ ، وإذا نضع في الاعتبار قرارها ٥٤ / ٤ المؤرخ ٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٩ .

وإذ تؤكد أهمية الدورة الاستثنائية والحاجة إلى توفير إرادة والتزام قوين ومستدامين على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ، وإذ تؤكد من جديد في هذا الصدد أن التنفيذ التام لمنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة يتطلب من الجميع إتخاذ المزيد من الإجراءات. وإذ تؤكد من جديد مقررها بأن الدورة الاستثنائية ستعقد على أسس منهاج العمل وإحترامه التام وأنه لن تكون هناك مفاوضات جديدة بشأن الإنقاقات الحالية للدورة فيه .

وإذ هي مقتنعة اقتناعاً تاماً بأن إعلان بيجين ومنهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة يشكلان مساهمتين مهمتين في مجال النهوض بالمرأة على نطاق العالم في تحقيق المساواة بين الجنسين ويجب ترجمتهما إلى عمل فعال من قبل جميع الدول ، ومنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية الأخرى ، وكذلك من قبل المنظمات غير الحكومية .

وإذ تدرك أن المسؤولية عن تنفيذ منهاج العمل تقع أساساً على الصعيد الوطني وأن تعزيز الجهود يستمر أمراً ضرورياً في هذا الصدد ، وإذ تكرر تأكيد أن تعزيز التعاون الدولي يستمر أمراً أساسياً من أجل للتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين .

١- تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين.

٢- تثنى على عمل لجنة مركز المرأة التي تعمل كلجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الجمعية العامة المعنوة " المرأة عام ٢٠٠٠ : المساواة بين الجنسين ، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين " .

٣- تحيط علماً بالبيان الوزاري الذي اعتمدته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جزئه الرابع المعنوي من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ بشأن الموضوع " دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر : تمكين المرأة والسنهوض بها " وكذلك بقرار المجلس ٥٥/١٩٩٩ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ بشأن للتنفيذ والمتابعة المتكاملين وللمنتقين لمؤتمرات القمة الرئيسة للأمم المتحدة .

٤- تحرب بالمبادرات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى وكذلك المنظمات غير الحكومية وغيرها من العناصر الفاعلة في المجتمع المدني للتحميل بتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل وتهيئ بها أن تفض بفعالية جميع مجالات الاهتمام الحيوية في منهاج العمل وذلك من خلال تعزيز تمكين المرأة على جميع المستويات ومشاركتها مشاركة تامة في جميع أنشطة المجتمع من خلال وسائل من بينها وضع سياسة نشطة وشاملة للتركيز على منظور نوع الجنس بوصفه العنصر الرئيسي على جميع المستويات .

٥- تحرب أيضاً بالردود الواردة من الحكومات على الاستبيان المتعلق بتنفيذ منهاج العمل وتدعو مرة أخرى الحكومات التي لم تقم بعد بتقديم تقييماتها الوطنية لتنفيذ منهاج العمل وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٩٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى القيام بذلك .

٦- تسمم بالأهمية الممنوعة بالألجان الإقليمية وغيرها من الهيكل دون الإقليمية أو الإقليمية في القيام ضمن ولايتها وبالتشاور مع الحكومات بمسألة الرصد الإقليمي ودون الإقليمي لمنهاج العمل العالمية والإقليمية وتدعو إلى تعزيز التعاون في ذلك الصدد فيما بين الحكومات والأجهزة الوطنية في المنطقة الإقليمية نفسها حسب الاقتضاء .

٧- تؤكد من جديد أنه لتنفيذ منهاج العمل سيزام أيضاً القيام بالمتابعة المناسبة للموارد على الصعيدين الوطني والدولي فضلاً عن تدبير موارد جديدة وإضافية للبلدان النامية ، ولا سيما البلدان النامية في أفريقيا والبلدان الأقل نمواً من جميع آليات التمويل المتاحة بما في ذلك المصادر المتعددة الأطراف الثنائية والخاصة .

٨- تسمم بأن تنفيذ منهاج العمل في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يستلزم مواصلة الجهود على الصعيد الوطني والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي ، على النحو المبين في منهاج العمل .

٩- تؤكد من جديد أنه من أجل تنفيذ منهاج العمل يلزم إعادة صياغة السياسات وإعادة تخصيص الموارد ولكن بعض التغييرات في السياسات قد لا تترتب عليها بالضرورة آثار مالية .

١٠- تهيئ بالدول الأعضاء أن تخصص ما يكفي من الموارد لتقديم بيانات موزعة حسب النوع والنوع والاعطال لتحليل أثر الفروق بين الجنسين وقيم التقدم ، من أجل وضع استراتيجيات وطنية ناجحة لتنفيذ منهاج العمل .

•• أهم القرارات الحديثة للأمم المتحدة ولجهازها بشأن المرأة :

- ١ - وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعى فى قراره ١٩٩٦/٦ بشأن متابعة المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة ، برنامج عمل لجنة مركز المرأة ، وبخاصة البنود التى يجرى إدراجها فى جدول أعمال اللجنة . وفيما يتعلق بوثائق دورات اللجنة ، قرر المجلس فى جملة أمور أن يقدم الأمين العام سنوياً فى إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمال اللجنة استعراضاً لإمماج المنظور الجنسانى فى الأنشطة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة .
- ٢ - وفى القرار ١٢٠/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم سنوياً إليها ، وإلى كل من لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعى ، تقريراً عن متابعة وتنفيذ إعلان^(١).

١١-تشجيع جميع كيانات منظمة الأمم المتحدة - بما فيها البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة، واللجنة المكلفة بالقضاء على التمييز ضد المرأة - على مواصلة مشاركتها الفعالة فى الأعمال المنهجية للسدورة الاستثنائية بما فى ذلك عن طريق تقديم تقارير عن كل الممارسات والمعوكلات التى تمت مواجهتها ووضع أمور المستقبل للتجهيل لتنفيذ منهاج العمل ومعالجة الاتجاات الجديدة والأخذة فى الظهور .

- (١) ولد جاء بإعلان بيجين
- نحن الحكومات المشتركة فى المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة.
- وقد اجتمعنا هنا فى بيجين فى أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ ، عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.
- ولقد عقدنا لحزم على التقدم فى تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام لجميع النساء فى كل مكان ، لصالح البشرية جمعاء.
- وإذ نعترف بأصوات جميع نساء فى كل مكان ، ولحيط علماً بتنوع النساء وأدوارهن وظروفهن ونكرم النساء اللاتي مهدن السبيل ، ونستلهم الأمل المتمثل فى شباب العالم.
- نعتز بأن أحوال المرأة قد شهدت تحسناً فى بعض الجوانب الهامة على مدى العقد الماضى ، ولأن كان هذا التقدم متفاوتاً ، وما برحت أوجه التفاوت قائمة بين المرأة والرجل ، وما زالت هناك عقبات كبيرة، مما يؤدى إلى عواقب خطيرة على رفاهية الناس جميعاً.
- نعتز أيضاً بأن هذه الحالة تزداد سوءاً بسبب الفقر المتزايد الذى يؤثر على حياة أغلبية سكان العالم ، ولا سيما النساء والأطفال ، والناشئ عن أسباب وطنية ودولية.
- نكرس أنفسنا دون تحفظ لمعالجة هذه القيود والعقبات ، لنعزز بذلك سبل النهوض بأحوال المرأة وتمكينها فى جميع أنحاء العالم ، ونقر بأن هذا يقتضى عملاً عاجلاً ينطلق من روح العزم والأمل والتعاون والتضامن ، يؤدى الآن ويسمر حتى القرن القادم.
- لذلك مجدداً التزامنا بما يلى :

- تسمارى النساء والرجال فى الحقوق والكرامة الإنسانية المتصلة ، وسمارى المقاصد والمبادئ المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، ولا سيما إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، وإتفاقية حقوق الطفل ، فضلاً عن إعلان القضاء على العنف ضد المرأة ، وإعلان الحق فى التنمية.
- ضمان الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان للمرأة والطفلة بإعتبارها جزءاً لا يقبل للتصرف أو التجزئة لو الفصل عن جميع حقوق الإنسان وحريته الأساسية.

- الإطلاق مما تحقق من توافق آراء ومن تقدم فيها سبق من مؤتمرات الأمم المتحدة وإجماعات لقمة - المعنية بالمرأة في نيروبي عام ١٩٨٥ ، والاطل في نيويورك عام ١٩٩٠ ، والبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ ، وحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣ ، والسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤ ، والتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ ، وذلك بهدف تحقيق المساواة والتنمية والسلام.
- التوصل إلى التنفيذ الكامل والفعال لإستراتيجيت نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة.
- تمكين المرأة والنهوض بها بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد ، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء وللرجال ، فرادى أو بالإشتراك مع غيرهم ، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لطموحاتهم هم أنفسهم.
- ونحن على إقتناع بما يلي :
- أن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع ، بما في ذلك المشاركة في صفة صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة ، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.
- أن حقوق المرأة من حقوق الإنسان.
- أن المساواة في الحقوق والفرص ، والوصول إلى الموارد ، وتكافؤ الرجل والمرأة للمسؤوليات عن الأسرة بالشاؤى والشراكة المتصعبة بينهما أمور حتمية لرفاهيتهما ورفاهية أسرتهما وكذلك للتنمية الديمقراطية.
- أن القضاء على الفقر بالاعتماد على النمو الاقتصادي المعطرد ، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة وتفسير العدالة الاجتماعية يقتضى إشراك المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق تكافؤ الفرص ومشاركة المرأة والرجل مشاركة كاملة على قدم المساواة باعتبارهما من عوامل تحقيق للتنمية المستدامة الموجهة لخدمة البشر وإعتبارهما مستفيدين منها.
- أن الاعتراف الصريح بحق جميع النساء في التحكم في جميع الأمور المتعلقة بصحتهن . وخاصة تلك المتعلقة بخصوبتهن ، وتأكيد هذا الحق مجدداً ، أمر أساسي لتمكين المرأة.
- أن المسلم المحلي والوطني والإقليمي والعالمي يمكن تحقيقه ويرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالنهوض بالمرأة التي تمثل قوة أساسية في مجالات القيادة ، وحل النزاعات وتعزيز السلم الدائم على جميع المستويات.
- أن من الضروري أن يتم بمشاركة كاملة من المرأة ، تصميم وتفايض ورصد سياسات وبرامج بما في ذلك سياسات وبرامج إئتمانية ، تراعى فيها اعتبارات الجنسين وتنقسم بالمعالية والكفاءة والتعزيز المتبادل فيما بينهما ، على جميع المستويات ، يكون من شأنها أن تعزز وتضجع على تمكين المرأة والنهوض بها.
- أن مشاركة وإسهام جميع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني ، وخاصة الجماعات والشبكات للنساء ومسائر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية ، مع الإحترام الكامل لإستقلال هذه الجماعات والمنظمات ، وبالتعاون مع الحكومات ، أمر هام لتنفيذ منهاج العمل ومناخته بفعالية.
- أن تنفيذ منهاج العمل يقتضى التزام الحكومات والمجتمع الدولي . وأن الحكومات والمجتمع الدولي بعددهم التزامات وطنية ودولية بالعمل ، بما في ذلك الالتزامات المعقودة في المؤتمر ، بضرورة اتخاذ تدابير فورية لتمكين المرأة والنهوض بها.
- وقد عقدنا العزم على مايلي :
- مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف إستراتيجيت نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة بنهاية القرن الحالي.
- ضمان تمتع المرأة والطفلة تماماً كالأول بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، واتخاذ تدابير فعالة ضد إنتهاك هذه الحقوق والحرية.
- إتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والطفلة ، وإزالة جميع العقبات التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة وتمكينها.
- تشجيع الرجال على المشاركة الكاملة في جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة.

- * تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة ، بما في ذلك توفير فرص العمل لها والقضاء على عبء الفقر المستمر والمستتراد الواقع على المرأة من خلال معالجة الأسباب الهيكلية للفقر ، عن طريق إجراء تغييرات في البنية الاقتصادية وضمان تحقيق المساواة في وصول جميع النساء ، بمن فيهن نساء المناطق الريفية بإعتبارهن من الأطراف الحيوية في عملية للتنمية إلى الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة.
- * تعزيز التنمية المستدامة التي تركز على البشر ، بما في ذلك النمو الاقتصادي المطرد من خلال توفير التعليم الأساسي والتعليم المستمر مدى الحياة ومحو الأمية والتدريب والرعاية الصحية الأولية للنهضة والنساء.
- * اتخاذ خطوات إيجابية لكفالة السلام من أجل النهوض بالمرأة والمسي الحثيث اعترافاً بالدور الرائد الذي تؤديه المرأة في حركة السلم ، إلى نزع السلاح العام والكامل تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة ، وتأييد المفاوضات المقصود بها التوصل دون إبطاء إلى إبرام معاهدة عالمية لفرض حظر شامل على التجارب النووية يمكن التحقق منها تحقّقاً فعالاً ومتعدد الأطراف وتسهم في نزع الأسلحة النووية ومنع انتشار هذه الأسلحة بجميع جوانبها.
- * منع جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه.
- * ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على التعليم والرعاية الصحية وفي معاملتهما في هذين المجالين وتحسين الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة ، وكذلك ما تحصل عليه من تعليم.
- * تعزيز جميع حقوق الإنسان للمرأة والفتاة وحمايتها.
- * مضاعفة الجهود لضمان تمتع جميع النساء والفتيات اللاتي يولجن عقبات متعددة تحول دون تمكينهن والنهوض بهن بسبب عوامل مثل الأصل العرقي أو السن أو اللغة أو الانتماء الأثني أو التبع أو الدين أو الإعاقة ، أو لكونهن من السكان الأصليين ، تمتعا كاملا بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- * ضمان إحترام القانون الدولي بما في ذلك القانون الإنساني من أجل توفير الحماية للمرأة والفتاة بوجه خاص.
- * تسمية الإنجازات القصوى للنهضة والنساء في جميع الأعمال وضمان مشاركتهن الكاملة على قدم المساواة في بناء عالم أفضل للجميع ، وتعزيز دورهن في عملية التنمية.
- ولقد عقدنا العزم على مايلي :
- * ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية ، بما في ذلك الأرض ، والإئتمان ، والطب والتكنولوجيا ، والتدريب المهني ، والمعلومات ، والاتصالات ، والأسواق كوسيلة لزيادة النهوض بالمرأة والفتاة وتمكينهما بما في ذلك من خلال تعزيز قدرتهما على جني ثمار الوصول على قدم المساواة إلى هذه الموارد بواسطة التعاون الدولي ، ضمن جملة وسائل.
- * ضمان نجاح منهج العمل الذي سيطلب التزاماً قوياً من جانب الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية على جميع الصعد. وإبنا مقتنعون إقتناعاً شديداً بأن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر مترابطة يبرز بعضها بعضاً في التنمية المستدامة ، التي هي الإطار الذي يضم ما نبذله من جهود لتحقيق نوعية حياة أرقى لجميع البشر. إن للتنمية الاجتماعية النصفية التي تسلم بتأمين الققرار وبخاصة النساء اللاتي يمتن تحت وطأة الفقر ، من أجل استغلال الموارد البيئية على نحو مستدام هي أساس ضروري للتنمية المستدامة. كما نعلم بأن النمو الاقتصادي المتواصل ذا القاعدة الراسخة في سياق التنمية المستدامة أمر لازم لاستدامة التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية. كما أن لصاح منهاج العمل سيقتضي تحيئة كافية للموارد على الصعيدين الوطني والدولي ، وكذلك توفير موارد جديدة وإضافية للبيانات الدامية من جميع آليات التمويل المتاحة ، بما في ذلك المصادر المستعدة الأطراف والثقافية والخاصة ، من أجل النهوض بالمرأة وتوفير موارد مالية لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية ، والالتزام بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والمسؤوليات والفرص ، وبمشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في جميع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية وعصليات رسم السياسات وإنشاء أو تعزيز آليات المساهمة على جميع الصعد أمام نساء العالم.

ومنهاج عمل^(١) بيجين. وقد وردت عبارات مماثلة في قرارات الجمعية العامة ٥٠/٢٠٣ و ٦٩/٥١ و ١٠٠/٥٢ .

٣ - وترد فـى كل من التقارير الثلاثة المقدمة فى خلال السنة المعلومات الوثيقة الصلة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية . وتشدد التقارير المقدمة إلى لجنة مركز المرأة على الجهود التى تضطلع بها الأمانة العامة لدعم إيمـاج المنظور الجنسانى فى الأنشطة الرئيسية وأنشطة المتابعة التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية . ويتركز التقرير المقدم إلى المجلس الإقتصادى و الإجتماعى على تيسير مهام التنسيق التى يضطلع بها المجلس ويتضمن للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة المعلومات الواردة من جميع كيانات منظمة الأمم المتحدة ، بما فيها الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية ، وتحليلاً للأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطنى ولأنشطة المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المننى.

٤ - ولقد أعد الفرع الثانى من هذا التقرير تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٣ ، بينما يستجيب الفرع الثالث لقرار المجلس الإقتصادى والإجتماعى ١٥/١٩٩٩ بشأن

-
- ضمان نجاح منهاج العمل أيضاً فى البلدان التى تمر إقتصاداتها بمرحلة انتقالية ، وهو ما سيقتضى استمرار التعاون والمساعدة على الصعيد الدولى.
 - إننا نحن الحكومات نحدد هاهنا منهاج العمل التالى ولتزم بتنفيذه ، بما يكفل مراعاة الجنسين فى جميع سياساتنا وبرامجنا . وإننا نحث منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية ، وسائر المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة والنساء والرجال كافة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، مع الاحترام التام لاستقلالها ، وجميع قطاعات المجتمع المننى ، بالتعاون مع الحكومات على الالتزام الكامل بمنهاج العمل هذا والمساهمة فى تنفيذه.
- (تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة . بيجين ١٥-٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ ، الأمم المتحدة / نيويورك سنة ١٩٩٦ ص ٢-٦).

(١) منهاج عمل بكن ، وقد اشتمل على الأقسام التالية :

- ١- تحديد المهمة والذى بلورها فى (تمكين المرأة وإزالة عوائق مشاركتها فى كافة مجالات الحياة).
 - ٢- الإطار العالمى ، والذى يحدد الميثاق الإجتامعى والإقتصادى والسيسى والثقافى الذى تصدر فى ظلّه الوثيقة وي طرح لتحديات التى تواجه العالم.
 - ٣- مجالات الاهتمام الحاسمة وتتضمن أولويات القضايا التى تحقق من خلالها مهمة تمكين المرأة وإزالة معوقات مشاركتها.
 - ٤- الأهداف والإجراءات الإستراتيجية التى تكفل تحقيق المهمة فى الاثنى عشر مجالاً التى تم تحديدها.
 - ٥- الترتيبات المؤسسية على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى ومى الجهات المنوط بها تنفيذ الإجراءات ومتابعة تحقيق الأهداف وإعمال مبدأ المعاملة
 - ٦- الترتيبات المالية لتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتمكين المرأة على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى.
- (راجع : تقرير المؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة ، بيجين ١٥-٤ أيلول / سبتمبر ، سنة ١٩٩٥ . الأمم المتحدة / نيويورك سنة ١٩٩٦ ، ص ٨-١٥٨).

المرأة الفلسطينية ، ولقرار لجنة مركز المرأة ١/٤٣ بشأن الإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في المنازل المسلحة والمسنونين.

٥- ويستجيب الفرع الرابع لقرار لجنة مركز المرأة ٢/٤٣ بشأن المرأة والطفلة الطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

٦- يتضمن هذا التقرير علاوة على ذلك إضافة تشكل الفرع الخامس (E/CN.6/2000/Add.1) ، تستجيب للطلب الوارد في قرار لجنة حقوق الانسان ٤١/١٩٩٩ ، وفي قرار لجنة مركز المرأة ٥/٣٩ ، بوضع خطة عمل مشتركة وتقديمها إلى لجنة حقوق الانسان في دورتها الخامسة والخمسين ، وإلى لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والأربعين .

الفصل الثانى

صور رعاية المرأة فى جمهورية مصر العربية

سنحاول فى هذا الفصل بيان أهم مظاهر وصور رعاية جمهورية مصر العربية للمرأة، وفى سبيل ذلك سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نستعرض فى أولهما: الأجهزة المعنية بالمرأة فى جمهورية مصر العربية ، ونخرج فى ثانيهما على أهم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة رعاية المرأة فى جمهورية مصر العربية وما يرتبط بها من تشريعات ونسبق هذين المبحثين بمبحث أول نستكشف فيه أهم أوضاع المرأة فى مصر .. وذلك على النحو التالى :

المبحث الأول : لمحة عن أوضاع المرأة فى جمهورية مصر العربية.

المبحث الثانى : الأجهزة المعنية بالمرأة فى جمهورية مصر العربية.

المبحث الثالث : أهم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة رعاية المرأة وما يرتبط بها من تشريعات فى جمهورية مصر العربية.

المبحث الأول

لمحة عن أوضاع المرأة

فى جمهورية مصر العربية

ليس الحال فى مصر بأفضل كثيراً مما هو فى العالم ، بل أنها تعاني فى مصر أشكالاً من التمييز تضعها فى مكانة أسوأ ، وتعانى المرأة من ذلك طفلة وفتاة وشابة وزوجة ، تعاني من أشكال التمييز المرتبطة بالعادات والتقاليد والأعراف والقيم السائدة ، بل أن بعضها قد قننته بعض أهم التشريعات التى تنظم العلاقات فى المجتمع كقانون الجنسية وقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات ، وتعرض المرأة فى مصر لأشكال متنوعة من العنف البدنى والنفسى كما تحرم من شغل بعض الوظائف العامة والقيادية ، ويتم تشويه صورتها فى وسائل الإعلام وفى السينما والمسرح وفى بعض وسائل التعليم وتعرض لضغوط نفسية وإجتماعية كى تظل تلعب أدواراً تقليدية تكون فى الغالب محصورة فى الأعمال المنزلية ويتبنى إسهامها فى الحياة العامة وفى العمل العام وفى إدارة شؤون المجتمع ، والرجال فى الغالب هم الذين يحددون ماذا تتعلم ومتى تخرج ومتى تعود ومن تتزوج ومتى تسافر وهل تستخرج جواز سفر أم لا ، ومن خلال لغة الخطاب السائدة خاصة لدى للوعاظ - تلك اللغة التى لا ترى فى المرأة غير مجرد جسد مؤثر - يتم تكريس الشعور بالذنب والخطيئة والعار لدى المرأة نتيجة الإلحاح الدائم على أنها مصدر للفتنة والغواية وسبب كل الخطايا والكوارث الأخلاقية فى المجتمع.

فى مصر تنوع وتعدد أشكال العنف ضد المرأة وتصاحبها منذ طفولتها وتزداد حدة فى شبابه وكهولتها وقد تظل مستمرة بصور مختلفة حتى فى شيخوختها. والعنف ضد النساء فى مصر يمارس غالباً من الرجال ضد النساء، لكن أحياناً يمارس من النساء ضد النساء يمارس العنف من الأزواج والآباء والأبناء ، من الرجال فى الشوارع وفى أماكن العمل وفى أقسام الشرطة ، يمارس العنف ضد النساء بدوافع ومبررات تستند إلى الثقافة التقليدية مثل الختان والتأكد من عذريتهن ليلة العرس ، يمارس العنف ضد الفتاة إذا تأخرت فى الرجوع الى المنزل أو إذا تحدثت مع شخص

من غير أفراد الأسرة أو إذا تحدثت في التليفون مع شخص قد لا تعرفه الأسرة ، وهذا قد ينزل بها العقاب الأب والزوج والأخ وأحياناً يكون الأخ الأصغر منها سن وكذلك قد يفعل الإبن ، كل ذلك ينطلق من تصور منخلف المرأة على أنها مجرد كائن بيولوجي مثير مصدر للفتنة والغواية ، عاطفية وهوائية لا تستطيع أن تتحكم في مشاعرها وميولها واتجاهات وهي دائماً بحاجة لمن يعقلها أو يشكمها لأنه إذا لم يقم أحد بذلك فسوف تكون مصدراً للفضائح وممرغة لشرف الأسرة للمقدس ، تظل المرأة في الثقافة التقليدية مجرد خلية وحرمة ، ربة فراش وشغالة منزلية يجب أن تركز جهودها في إجابة الطهي وحياسة الملابس وأشغال الإبرة والتفنن في إغواء زوجها ولفتت إهتمامه وتحريك رغبته ، أما أن تكون ذات قدرات عقلية مثل القدرة على التفكير والتحليل والنقد والمشاركة في الإنتاج وفي إدارة شئون المجتمع والقيام بأعمال كالإحسة والبحث العلمي والتخطيط والقضاء والمحاماة ، فهذا تدخل في شئون الرجال وسلباً لأنوارهم الطبيعية لذلك يمارس العنف ضد النساء بناء على هذا التصور المغلوط لإمكانيتهن وقدراتهن وأدوارهن في الحياة.

إن الدراسات التي أجريت عن العنف ضد النساء في مصر قليلة ونادرة لأن مصر مثل الكثير من المجتمعات الشرقية التقليدية لا تزال ترى أنه من المخجل وغير اللائق أن تتحدث المرأة عما يقع عليها من عنف أيا كان نوع هذا العنف جسدياً أو نفسياً ويقع الأمر في منطقة المحرمات المظلمة إذا كان هذا العنف جنسياً.

وفي دراسة من هذه الدراسات النادرة التي أجريت عن العنف الإسراري عام ١٩٩٤ تم فيها رصد وتسجيل وتحليل ١٠٥ حالة من حالات العنف نشرت في الصحف المصرية في الفترة من يونيو ١٩٨٨ حتى مايو ١٩٨٩ واشتملت المجموعة الثانية على ٩٥ حالة ، عبارة عن قضايا نظرت أمام المحاكم ، وكان من أهم نتائج البحث في الصحافة أن أهم أساليب العنف ضد النساء كانت كالآتي: الحرق كانت نسبته ٢١% من الحالات ، والقتل بالرصاص كانت نسبته ٩,٥% ، الإلقاء من أدوار عالية وكانت نسبته ٨,٦% ، ثم يأتي الخنق والقتل بالمسم والضررب وتشويه الوجه والخطف والتعذيب والصعق بالكهرباء. أما المجموعة الثانية التي نظرت أمام المحاكم فقد أظهرت أن أبرز مظاهر العنف ضد النساء جاءت كالآتي : للضررب وكانت نسبته

٧١,٦% ، الطرد من المسكن وكانت نسبته ١٣,٧% ، اللطعن بسكين وكانت نسبته ٧,٤% ، ثم جاء بعد ذلك فى الترتيب تبديد المنقولات ثم الإغتصاب.

وفى دراسة حديثة نسبياً تمت بدعم من اليونسيف فى مصر (عام ١٩٩٤) إتضح أن ٨٦% من النساء المتزوجات تتقبلن ضرب الأزواج لسبب أو لآخر وكانت أكثر الأسباب التى أدت إلى ضرب الأزواج لزواجهم : امتناع الزوجة عن تلبية رغبة الزوج الجنسية وقت أن يريد ٧٠% ، ومجادلة الزوجة لزوجها أو ردها عليه ٦٩% ، ثم حرقها للطعام ٢٧% ، كما إتضح أن ١٨% من النساء اللاتى تعرضن للضرب حدثت لهن إصابة ، بينما احتاجت ١٠% إلى الإنتقال إلى المستشفى لتلقى عناية طبية.

وفى دراسة أحدث (عام ١٩٩٨) جرت فى مصر عن العنف ضد النساء بدعم من اليونسيف على عينة من الرجال و النساء من النخبة ومن الجمهور العام ، من الحضر ومن الريف ، من الأميين ومن الذين نالوا تعليماً متوسطاً ومن هؤلاء الذين نالوا تعليماً عالياً جاء ترتيب العنف ضد المرأة من وجهة نظر العينة كالتالى :

التهحرش بها جنسياً ٨٨% ، ضربها وإيذاؤها بدنياً ٨٥% ، سبها وخدش حياتها لفظياً ٨٢% ، خيانة الزوج لزوجته ٨١% ، منعها من زيارة أهلها ٧٧% ، تهديدها بالإيذاء ٦٨% ، حرمانها من الترقى فى عملها ٦٨% ، التضييق عليها مادياً (البخل) ٨٦% ، لإظهارها بصورة غير لائقة فى وسائل الإعلام ٦٥% ، الإستخفاف بأرائها أمام الغير ٦١% ، هجر الزوج لمنزل الزوجية ٥٤% ، مطاردة الزوج لها فى طلبها للطلاق ٤٨% ، للزوج بأخرى ٤٧% ، منعها من العمل خارج المنزل ٣٩% ، منعها من الخروج من المنزل ٣٨% ، ختان البنات ٣٣% ، منعها من السفر للخارج ٢٧%.

كما أتضح من هذه الدراسة أن الزوج هو الأكثر ممارسة للعنف ضد المرأة ٧٢% ، يليه الأب ضد بنته ٤٣% ، ثم الأخ ضد أخته ٣٧% . أما أكثر الأماكن التى يمارس فيها العنف ضد النساء فجاءت على الترتيب التالى : فى وسائل النقل ٧٢% ، فى الشارع ٦١% ، فى المنازل ٤٥% ، ثم فى أقسام الشرطة ٢٤%.

وعندما سئلت العينة ، هل للزوج الحق فى عقاب زوجته قالت نسبة ٩٦% ، من الرجال نعم ، والمدعش أن ٨٦% من النساء وافقن على ذلك وعندما سئلت العينة لماذا للرجل الحق فى عقاب زوجته قالت نسبة ٦٤% من الرجال لأن الدين منح

للرجل هذا الحق وولفتت على نفس الإجابة نسبة ٦١% من النساء. وفي تحليل فرعى للعينة وافق على نفس الإجابة ٥١% من الأميين ، ٦٤% من الذين نالوا تعليماً متوسطاً و ٧٣% من الذين نالوا تعليماً عالياً ، أما المبررات الأخرى التي تعطى للرجل الحق في عقاب زوجته والتي جاءت بعد ذلك في الترتيب فكانت كالآتي : لأنه رجل ، لأن النساء طائفتان ولا يرتدعن إلا بالعقاب ، ولأن الرجال أحكم من النساء. وكانت مصر من أوائل الدول التي وقعت على إتفاقية إنهاء أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٧٩ وأسهمت في صياغتها على مدى ست سنوات ، ثم صدقت عليها مع بعض التحفظات في عام ١٩٨١.

وقد جاء بالإتفاقية تتخذ الدول للموقعة على الإتفاقية في جميع الميادين، سيما الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية، كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع، لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق وحرثات الإنسان الأساسية ولتتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

كما جاء بمادتها الرابعة أنه لا يعتبر إتخاذ الدول للموقعة تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً، كما تحدده الإتفاقية، لكنه يجب ألا يستتبع بأي حال، كنتيجة له، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير عندما تكون أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة قد تحققت.

ولا تعتبر الإتفاقية أن إتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة إجراءً تمييزاً.

وبالرغم من أن الحكومة المصرية لم تحتفظ على المادة الرابعة السابق الإشارة إليها إلا أنها لم تتخذ أي تدبير من أجل التعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة ، بل إن التفسير الذي إتخذته الحكومة المصرية في هذا الشأن تم قبل أن تقوم بالتصديق على الإتفاقية ، وقد تراجعت عنه بعد تصديقها على الإتفاقية للحكم بعدم دستوريته ، وتم هذا الإجراء من خلال القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ اللذان خصصا نسبة من المقاعد للنساء في كل من مجلس الشعب والمجالس المحلية على التوالي وتم إلغاء هذا التخصيص عام ١٩٨٦ من خلال القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ بالنسبة لمجلس الشعب ومن خلال القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٨٨ بالنسبة

للمجالس المحلية. وقالت الحكومة فى تبريرها لذلك أنها تمنح المجال لمشاركة المرأة فى المناقشة على كافة المقاعد دون تحديد نسبة معينة ، ويرى البعض أن فى ذلك مخالفة واضحة للمادة الرابعة المشار إليها ، ذلك أن اتخاذ تدابير تمييزية للتعبيل بالمساواة بين النساء والرجال وإلغاء هذه التدابير بعد الوصول الى هذه المساواة لا يعد إنتهاكاً لمبدأ المساواة الدستورية بأى حال لأننا نعطي بعض المميزات أحياناً للمعاقين دون أن يقول أحد بأن فى ذلك إنتهاكاً للمستور ونمنح بعض المميزات للمرأة فى حالة الوضع ورضاعة الطفل ورعايته فى السنوات الأولى من حياته دون أن يعد ذلك إنتهاكاً لمبدأ المساواة الدستورية ، وحتى فى بعض الأنشطة الرياضية لا تعامل المحترفين كالهواة ، يحدث ذلك فى سباحة المسافات الطويلة وفى الملاكمة على سبيل المثال ، ولو تصورنا أن أباً ما لديه طفلان أحدهما بصحة جيدة والأخر يعاني من حالة ضعف عام أو أنيميا بعد مرض طويل أو حتى بدون مرض ، فميز المريض على الصحيح وأعطاه من الطعام الضعيف ، فمن غير المعقول أن ينظر إلى مثل هذا الأمر على أنه إخلال بمبدأ المساواة ، بل هو أبسط أشكال العدل والإنصاف وهنا قد يقول قائل وهل نتظر إلى المرأة على أنها كائن معاق أو مريض أو مظلوم؟ ولا أتردد فى القول نعم لقد عانت المرأة من كل أشكال التمييز ضدها فى كافة مجالات الحياة بدءاً من التمييز المستمد من عادات وتقاليد وأعراف وقيم مروراً بالتمييز فى كل الحقوق المتعلقة بالتعليم والملكية والرياضة والترقية وشغل المناصب القيادية والحصول على الخدمات الصحية وصولاً إلى التمييز من خلال المستويات التشريعية المختلفة ، وهذا كله أعاق قدرات المرأة وإمكاناتها عن النمو والإزدهار والتفتح ، مما أصبح معه القول بأنه أدى إلى تعويقها.

وبالرغم من ذلك فلقد تحفظت الحكومة المصرية على أربع من مواد هذه الاتفاقية وهى : *المادة (٢) تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتوافق على أن تشجع بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة القضاء على التمييز ضد المرأة*

*المادة (٩) تمنح الدول الأطراف للمرأة حقاً مساوياً للرجل فى إكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها ، وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبى أو تغيير جنسية الزوج أثناء الزواج أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة ، أو

أن تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية الزوج، وتمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مياوياً للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها"

*المادة (١٦) "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية"

*المادة (٢٩) "يعرض للحكيم أى خلاف ينشأ بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ولا يسوى عن طريق المفاوضات"

وبررت الحكومة المصرية تحفظها على المادة (٢) بأنها لا تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وبررت تحفظها على المادة (٩) بأن موافقتها على إعطاء المرأة نفس حقوق الرجل فى منح جنسيتها لأطفالها سوف يؤدي إلى إزدواج الجنسية. وأسست الحكومة المصرية تحفظها على المادة (١٦) بأن بعض ما جاء فيها يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، أما تحفظها على المادة (٢٩) فقد بررت بأنه يعنى التد.ل فى الشئون الداخلية للدولة^(١).

(١) راجع فيما سبق : د. عادل أبو زهرة - المرأة وحقوق الإنسان - صادر عن المجلس القومي للمرأة ، عام

المبحث الثاني

الأجهزة المعنية بالمرأة فى جمهورية مصر العربية^(١)

تتوزع مصر بمجموعة من الآليات والبرامج التى من شأنها تعزيز تقدم المرأة، ومن أمثلة ذلك ، المجلس القومى للأمومة والطفولة الذى أنشئ عام ١٩٨٨ ، والتابع لرئاسة مجلس الوزراء ومن قبل كانت للجنة للقومية للمرأة التى أنشئت عام ١٩٨٧ وأعيد تشكيلها تحت مظلة المجلس القومى للأمومة والطفولة وذلك فى ١/١٢/١٩٩٣ وإنجازاتها العلمية المشهودة بالنسبة للمرأة المصرية . ثم كان المجلس القومى للمرأة الذى أنشئ فى بداية عام ٢٠٠٠ ليحل محل اللجنة القومية للمرأة هذا بالإضافة إلى :-

(أ) وزارة السكان والأسرة^(٢) :

إنشئت وزارة السكان والأسرة فى عام ١٩٩٣ بهدف إعداد السياسات والخطط والمشروعات فى مجال شئون السكان وتنظيم الأسرة والإشراف على تنفيذها ومتابعتها. ويتضح نشاط الوزارة فى مجال تنمية للمرأة فى المشروعات الخاصة بتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل فى محافظات الجمهورية بالتعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الأهلى بتمويل محلى وأجنبى والمشروعات الخاصة بالتوعية والتثقيف الصحى ونضمين المكون السكانى فى برامج التدريب والتعليم ، والمشروعات الخاصة بالتنمية الإدارية على المستوى المركزى والمحلى .

(ب) الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية :

(١) راجع : عزة عقيل ، تنمية وتشغيل الإناث فى مصر فى إطار استراتيجيات وبرنامج عمل المجلس القومى للمرأة ، كتاب العمل ، للعدد ٢٤١ أكتوبر ٢٠٠٠ ، ص ٢٩ - ٣١ .

(٢) إُلغيت وزارة السكان والأسرة وأندمجت إلى وزارة الصحة لتباشر اختصاصاتها، وأصبح مسماها الآن المجلس القومى للسكان .

أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية الإدارة العامة لشئون المرأة عام ١٩٧٧
تفويضاً لتوصيات المؤتمر العالمى للمرأة الذى عقد بالمكسيك عام ١٩٧٥ ، وقد عملت
تلك الإدارة على تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها ، من خلال عدد من
المشروعات التى سيرد ذكرها لاحقاً .

(ج) الإدارة العامة للأسرة والطفولة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية:

وتهتم بتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية للأسرة بحيث تساعدها على القيام
بوظائفها المختلفة ، كما تولى اهتماماً كبيراً بالأسرة التى تعاني من ظروف صعبة .

(د) وحدة السياسة والتنسيق لنشاط المرأة فى الزراعة التابعة لوزارة الزراعة:

تقوم وزارة الزراعة من خلال هذه الوحدة بالتعاون مع المنظمات والهيئات
الدولية فى الحيد من الأنشطة التى تهدف إلى تحسين وضع المرأة الريفية ومن أهم
هذه الأنشطة:

- برنامج تغذية الطفل والتدريب على تجهيز وإعداد وجبات إقتصادية ترفع من
الحالة الصحية فى المجتمعات الريفية .
- توفير القروض اللازمة للقيام ببعض المشروعات الصغيرة التى توفر فرص
عمل وزيادة دخل المرأة الريفية .
- نشر المعلومات الزراعية والاجتماعية عبر الإذاعة المرئية والمسموعة .
- تحسين تغذية الثروة الحيوانية والتى تحتل المرأة مكانة أساسية فى رعايتها .

(هـ) الإدارة العامة لرعاية الأمومة والطفولة بوزارة الصحة :

تقوم تلك الإدارة بأنشطة لتنمية صحة المرأة وذلك عن طريق زيادة كفاءة
الوحدات الصحية التى تقدم الخدمة للأم مع تدريب العاملين بها على تشجيع المتردات
على متابعة الحمل تجنباً للمضاعفات .. وفى هذا المجال قامت الوزارة بأنشطة متعددة
لتطوير الخدمات وتوعية المرأة بالأخطار الصحية التى قد تتعرض لها.

(و) وزارة القوى العاملة والهجرة :

تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بتقديم الحماية والرعاية للمرأة العاملة من
خلال أنشطتها فى مجال مراقبة تطبيق قوانين العمل والقرارات الوزارية الخاصة
بتشغيل النساء وتقديم خدمات السلامة والصحة المهنية للمرأة العاملة والخدمات
المالية مثل دور الحضانه والأنشطة الاجتماعية والرياضية ... إلخ .

(ل) المنظمات غير الحكومية :

يوجد فى مصر العديد من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجالات التنمية والرعاية الإجتماعية المتعددة التى تضم ميادين رعاية الأسرة عامة والمرأة خاصة والمساعدات الإجتماعية ورعاية للشيخوخة والفئات الخاصة بجانب الجمعيات الثقافية والعمالية والجمعيات ذات النشاط الأدبى ، وجمعيات تنظيم الأسرة ، وجمعيات تنمية المرأة وتنمية المجتمع ، والدفاع الإجتماعى ، وتضم هذه الجمعيات فى مجالس إدارتها وفى مجالات أنشطتها عدداً كبيراً من العناصر النسائية . وقد حققت تلك الجمعيات أنشطة ملحوظة فى مجال للخدمات الصحية وفى مجال للتعليم ، وتنفيذ مشروعات للبنية الأساسية وتقديم القروض للمشروعات المدرة للدخل والصناعات الصغيرة وتعبئة الجهود المحلية فى جهودات التنمية.

(ن) المجلس القومى للمرأة :

بدأ القرن الحادى والعشرين وهو يحمل خصائص العقد الأخير من القرن العشرين من تغيرات دولية متسارعة وتكتلات إقليمية وعولمة اقتصادية وطفرة تكنولوجية هائلة ، وثورة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل هذه المتغيرات استدعت من دول العالم حشد كل طاقاتها وتعبئة كل مواردها فكان من الطبيعى أن تعيد مصر حساباتها فيما لديها من طاقات كامنة لتدعيم مسيرتها فى تلك المرحلة .. ولما كانت المرأة نصف المجتمع وفى الإهتمام بها ورعايتها إهتمام بطاقة مبدعة خلاقة ، ودعم مشاركتها فى النشاط الإقتصادى إسهام إضافى تحتاج إليه كل دولة تسعى لدعم مسيرتها الإجتماعية والإقتصادية لتستهل به القرن الحالى وهى مفعمة بالقوة والنشاط والحيوية.. ومن ثم كان قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ بإنشاء المجلس القومى للمرأة^(١) لكى يتم وضع المرأة المصرية فى مكانها

(١) حيث نص هذا القرار فى مادته الأولى على أن تنشأ مجلس يسمى (المجلس القومى للمرأة) يتبع رئيس الجمهورية تكون له الشخصية الاعتبارية ، ويكون مقره مدينة القاهرة.

ونسب فى المادة التالية على أن يتكون المجلس من ثلاثين عضواً من بين الشخصيات العامة ولدى الخبرة فى شئون المرأة والنشاط الإجتماعى ، وتكون مدة العضوية ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويصدر بتشكيل المجلس قرار من رئيس الجمهورية. ويختار المجلس فى أول إجتماع له رئيساً للمجلس. (٢/م) واردة بالمقتن.

(٤/م) بأن يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه مرة على الأقل كل شهرين ، أو كلما رأى رئيس المجلس ضرورة لذلك ، ويكون إجتماع المجلس صحيحاً بحضور أغلبية أعضائه وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

الصحيح على حريطة العمل والإسهام فى التنمية . ومن الأهداف الإستراتيجية للمجلس القومى للمرأة الارتقاء بمكانة المرأة وتمكينها من القيام بدور فعال فى النهضة الاجتماعية لمصر محافظة على تراثنا القومى وشخصيتنا المصرية لكى تقوم بتربية أجيال يحملون الحب لوطنهم ويتمكنون بتقاليدهم وتعاليمهم الدينية فى مواجهة التغيرات والتأثيرات التى تترتب على العولمة فى بداية الألفية الثالثة حتى لا يظل دور المرأة هامشياً فى مجتمع يتغير بسرعة متعاطفة وفى دولة تسعى إلى التقدم والارتقاء . وقد حددت للمادة الثالثة من القرار اختصاصات المجلس فيما يلى : -

- ورئيس المجلس أن يدعو لحضور إجتماعه من يرى الإستعانة بخبراتهم عند بحث أو مناقشة أى من الموضوعات الداخلة فى إختصاصه .
- (م/٥) شكل بالمجلس لجان دائمة لممارسة إختصاصاتها المبينة فى المادة الثالثة ، وذلك على النحو التالى :
- ١- لجد: التعليم والتدريب والبحث العلمى ٢- لجنة الصحة والسكان ٣- لجنة المنظمات غير الحكومية
 - ٤- للجنة الثقافية ٥- للجنة الاقتصادية ٦- لجنة المشاركة السياسية ٧- لجنة العلاقات الخارجية
 - ٨- لجنة المحافظات ٩- للجنة التشريعية ١٠- لجنة الإعلام
- ويتولى أمانة كل لجنة أحد أعضاء المجلس ، ويجوز لها أن تستعين بمن ترى وجهاً للإستعانة بخبراتهم عند بحث أى من الموضوعات المطروحة بهم .
- ويجوز للمجلس أن يشكل لجان خاصة أو مؤقتة لمباشرة عمل معين يحدده المجلس فى قرار تشكيلى .
- (م/٦) يكون للمجلس القومى للمرأة أمانة فنية برئاسة الأمين العام تتولى معاونة المجلس فى مباشرة أعماله وإبلاغ قراراته وتوصياته وإقتراحاته إلى الجهات المختصة ، ويصدر بتعيين الأمين العام وتحديد مكلفاته قرار من رئيس المجلس ، ويكون للتحين لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .
- ويختص الأمين العام بتنفيذ قرارات المجلس والإشراف العام على الأمانة الفنية وشئون العاملين والشئون المالية والإدارية وإدارة وتنظيم العمل بالمجلس وفقاً للوائح .
- (م/٧) أمين عام للمجلس القومى للمرأة هو الذى يمثل المجلس فى صلاته بالخارج وأمام القضاء .
- (م/٨) على أجهزة الدولة تزويد المجلس وأمينه العام بما يطلبه المجلس منها من بيانات وإحصائيات تتعلق بإختصاصاته .
- (م/٩) تكون للمجلس موازنة خاصة تشمل على إيراداته ومصروفاته ، وتبدأ السنة المالية وتنتهى مع بداية ونهاية السنة المالية للدولة .
- (م/١٠) تتكون موارد المجلس مما يأتى :
- ١ - الإعتمادات التى تخصصها له الدولة فى الموازنة العامة .
 - ٢ - القرارات والمعونات التطوعية التى يقررها المجلس قبلها .
- وينشأ حساب خاص لحصيلة هذه الموارد فى أحد بنوك القطاع العام التجارى ويراعى ترحيل الفائض من هذا الحساب فى نهاية كل سنة مالية إلى موازنة السنة التالية .
- (م/١١) يضع المجلس لائحة لتنظيم العمل فيه ، ولائحة لتنظيم شئون العاملين والشئون المالية والإدارية .
- (م/١٢) يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .
- صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذو القعدة سنة ١٤٢٠ هجرية ، الموافق ٨ فبراير سنة ٢٠٠٠ ميلادية .
- (راجع اللائحة الداخلية للمجلس القومى للمرأة : الصادرة بالقرار رقم ٥٠ بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٩) .

١ - إقتراح السياسة العامة للمجتمع ومؤسساته الدستورية في مجال تنمية شئون المرأة وتمكينها من أداء دورها الإقتصادي والإجتماعي وإمماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

٢ وضع مشروع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التي تواجهها.

٣ متابعة وتقييم تطبيقات السياسة العامة في مجال المرأة ، والتقدم بما يكون لديه من مقترحات وملاحظات للجهات المختصة في هذا الشأن.

٤-إيداء للرأى في مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بالمرأة قبل عرضها على السلطة المختصة والتوصية باقتراح مشروعات القوانين والقرارات التي تلزم للنهوض بأوضاع المرأة.

٥-إيداء الرأى في جميع الإتفاقيات المتعلقة بالمرأة .

٦-تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشئون المرأة .

٧-إنشاء مركز توثيق لجمع المعلومات والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة وإجراء البحوث والدراسات في هذا المجال.

٨-عقد المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والبحث في الموضوعات التي تخص المرأة.

٩-تنظيم دورات تدريبية للتوعية بدور المرأة في المجتمع وبحقوقها وواجباتها.

١٠-إصدار النشرات والمجلات والمطبوعات المتصلة بأهداف المجلس واختصاصاته للمبينة بعاليه.

١١- الموضوعات التي يحيلها رئيس الجمهورية للمجلس.(١)

(١) شكلت في مصر لجنة تحضيرية لعام المرأة الدولي مبنية من اللجنة القومية لمكافحة المرأة التي شكلت عام ١٩٧١ في نطاق جامعة الدول العربية وذلك على غرار لجنة المرأة في الأمم المتحدة ، بهدف التخطيط والتنسيق بين الجهات المعنية بشئون المرأة وبذلك هذه اللجنة تتحرك بصورة أوضح وكبر بمناسبة العام الدولي للمرأة بولدت هذه اللجنة هي اللجنة الأولى التي تشكل في البلاد العربية .. وكان هدفها للتنسيق بين البرامج القومية لعام المرأة ومتابعة تنفيذها .. ولتتبع عنها لجان فرعية متخصصة .. وقد أوصت اللجنة التحضيرية بصفة دائمة بأن تستمر لجانها الأربع الفرعية في القيام بمهامها في نطاق اللجنة القومية لمكافحة المرأة .

راجع : المرأة في مصر - المرجع السابق - طبعة ١٩٧٥ ، ص ١١ - ١٢ .

المبحث الثالث

أهم أنشطة أجهزة رعاية المرأة والتشريعات المرتبطة بها في جمهورية مصر العربية

سنحاول في هذا المبحث استعراض أهم الأنشطة التي تقوم بها أجهزة رعاية المرأة في جمهورية مصر العربية وكذا بيان التشريعات المصرية المرتبطة بالمرأة ، وذلك من خلال مطلبين .

- المطلب الأول : أهم أنشطة أجهزة رعاية المرأة في مصر .
- المطلب الثاني : أهم التشريعات المرتبطة بالمرأة في مصر .

المطلب الأول

أهم الأنشطة التي تقوم بها أجهزة رعاية المرأة في جمهورية مصر العربية

فضلاً عما ما ورد ذكره عند الحديث عن الأجهزة المعنية بالمرأة في جمهورية مصر العربية فإنه يمكننا القول هنا بأن هناك العديد من الأنشطة التي تمارس في مصر من قبل أجهزة رعاية المرأة ، أهمها ما تقوم به الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية ، وكذا ما يقوم به المجلس القومي للمرأة^(١).

*** أهم أنشطة الإدارة العامة لشئون المرأة بوزارة الشئون الاجتماعية.

(١) راجع : عزة عقيل ، كتاب العمل ، العدد ٢٤١ أكتوبر ٢٠٠٠ - المرجع السابق - ص ٢٩ - ٤٤

تعمل تلك الإدارة على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها من خلال

المشروعات التالية :-

مشروع السرايدات : ويعتمد على اختيار عناصر قيادية من نساء الريف ، لتدريبهن وإعدادهن للعمل الريادي .

مشروع الأندية النسائية : ويهدف إلى الإرتفاع بمستوى المعيشة فى المجتمع المحلى والنهوض الذاتى بالمجتمع الريفى والحضرى.

مشروعات المرأة الريفية: وتهدف تلك المشروعات إلى رفع مستوى المرأة الريفية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً ، ومن أهم تلك المشروعات :

مشروع تنمية المرأة الريفية ، ومشروع تدريب المرأة الريفية فى تنمية السكان، ومشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية والمهارات المدرة للدخل ، ومشروع تطوير دور المرأة فى إنتاج الغذاء .

المشروعات الإنتاجية : وتقدم هذه المشروعات قروضاً ميسرة للنساء الريفيات لتنفيذ مشروعات إنتاجية مدرة للدخل .

مركز توثيق ومعلومات المرأة : ويهدف إلى بناء قاعدة قومية للمعلومات عن المرأة ونشر وتبادل تلك المعلومات مع مراكز المعلومات المحلية والعالمية .

*** أهم أنشطة المجلس القومى للمرأة :

من العرض السابق يتضح أن المجلس القومى للمرأة قد أنشئ على أعلى مستوى سياسى إيماناً من القيادة السياسية بأهمية تعزيز الآليات الوطنية المنوط بها مهمة النهوض بالمرأة. ويمكن الإشارة إلى أهم أنشطة هذا المجلس من خلال الإلماح إلى أنشطة لجانته الدائمة ، وذلك على الوجه الآتى :-

أولاً : فى مجال التعليم :

- مناقشة البرامج الرامية إلى : * تضيق الفجوة النوعية في مراحل التعليم المختلفة بكل مستوياتها بصفة عامة والبدء بإزالة الفجوة في مراحل التعليم الأساسي في كل محافظات الجمهورية في مدة زمنية محدودة * ٥ سنوات مثلاً.
- تضيق الفجوة النوعية الموجودة بين الذكور والإناث في الدراسات العلمية والتكنولوجية سواء على مستوى التعليم الجامعي من خلال برامج نوعية تبدأ من مرحلة التعليم قبل الجامعي لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالأقسام العلمية التي توهبن للالتحاق بكليات علوم المستقبل * العلوم الطبيعية والتطبيقية *.
- التأكيد على تكثيف مشاركة المرأة في القطاعات المعنية بالتخطيط ووضع السياسات التعليمية بكل من وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.
- تقييم برامج محو أمية الإناث وتجربة الفصل للولاد ومدارس المجتمع وإقتراح البرامج التي تؤدي إلى القضاء على هذه المشكلة في مدى زمني محدد.

ثانياً : في مجال التدريب :

- ضرورة مشاركة المرأة في المجلس الأعلى للتنمية البشرية والتدريب والتأكيد على أخذ شئون المرأة في الاعتبار عند إقرار السياسات التدريبية.
- تحديد الأسلوب الأمثل للزعم لتغطية الاحتياجات التدريبية ذات الأولوية بالنسبة للمرأة في كل المجالات وعلى كل المستويات بما يتناسب واحتياجات سوق العمل.
- ضرورة مشاركة المرأة في برامج الإصلاح الإداري الذي تعكف عليه الدولة في الوقت الحالي بالنسبة التي تتناسب وتواجدها في هذا المجال.
- حث الجهات المعنية لتنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية للمرأة الريفية والبدوية على إدارة مشاريع متكاملة للتنمية على غرار تجربة وزارة الزراعة.
- إنشاء مراكز متخصصة على مستوى الجمهورية لتدريب المرأة على المهن المناسبة والإرتقاء بمهارتهن على غرار تجربة المركز الحضاري للمرأة بولاية سيوة.

* حث وزارة التربية والتعليم على تنفيذ البرامج التدريبية للإرتقاء بمستوى مهارات خريجات المدارس المتوسطة وخاصة التجارية منها بما يتناسب وسوق العمل .

ثالثاً : فى مجال البحث العلمى والتكنولوجيا :

* العمل على زيادة مشاركة المرأة فى مجلس أكاديمية البحث العلمى الذى يقوم بوضع السياسات البحثية فى خطة الدولة حيث إنها لا تمثل إلا حوالى ٦% من مجموعة الأعضاء .

* للتأكيد على مشاركة المرأة فى مستويات إتخاذ القرار فى لجان وضع سياسات التنمية التكنولوجية التى تركز عليها الدولة فى الوقت الحالى.

* وضع البرامج التى تؤدى إلى النهوض بالمرأة علمياً وتكنولوجياً والعمل على زيادة نصيبها من مشروعات البحوث العلمية والتكنولوجية الرامية إلى خدمة المجتمع والنهوض به .

رابعاً : الندوات - المؤتمرات - الدورات - ورش العمل :

تبذل جهود كبيرة وتعد الدورات للتوعية بأهمية دور المرأة فى برنامج الإصلاح الإدارى ، وتقوم الدولة الآن بتنفيذ برنامج ضخم للإصلاح على مستوى الجمهورية .

كما تقام ورش عمل حول تحسين صورة المرأة فى المناهج الدراسية بالإشتراك مع المتخصصين من وزارة التربية والتعليم ، إلى جانب برامج العمل المقترحة لدعم مشاركة المرأة المصرية فى الحياة الاقتصادية.

خامساً : فى المجال الاقتصادى

وفى هذا النطاق يمكن التعرض للنقاط الآتية :

(أ) أهداف اللجنة الاقتصادية :

فى إطار الاختصاصات المنوط بها المجلس القومى للمرأة وفق القرار الجمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠ و خطابى السيد رئيس الجمهورية والسيدة الفاضلة رئيس المجلس القومى للمرأة فى المؤتمر الأول للمجلس الذى عقد يوم ١٢ مارس ٢٠٠٠ ، يمكن بلورة أهداف اللجنة الاقتصادية فيما يلى :-

١ - التوعية بأهمية الأدوار المتعددة التى تقوم بها المرأة والتى من أهمها الدور الإقتصادى وبوجه خاص دورها الإنتاجى .

٢ - إقتراح السياسات العامة على المستوى الكلى والجزئى فى مجال تنمية المرأة والإرتقاء بمستوى مشاركتها الإقتصادية الفعالة فى المجتمع .

٣ - وضع خطة قومية للنهوض لقتصادياً بالمرأة المصرية بهدف إدماجها فى المجرى الرئيسى للتنمية على مستوى كافة الأنشطة لتصبح مشاركة فعالة فى التنمية وليس مجرد منقح سلبي منها .

٤ - إيداء الرأى وإقتراح مشروعات القوانين والقرارات الإقتصادية التى تلزم للنهوض بالوضع الإقتصادى للمرأة ، أو التى تؤثر على وضعها أو تلك التى قد يكون لها سمة تمييز محجف بالمرأة .

٥ - متابعة وتقييم تطبيقات السياسات العامة فى مجال المرأة وتأثير ذلك على وضعها الإقتصادى .

(ب) القضايا الاقتصادية الملحة والفئات المستهدفة

إتساقاً مع أهداف اللجنة الاقتصادية تستهدف اللجنة فى مقترحات برامج عملها المساهمة الفعالة فى معالجة القضايا الاقتصادية الملحة التى تواجهها المرأة المصرية كذلك تركز اللجنة على أكثر الفئات إحتياجاً وتمثل أهم القضايا الاقتصادية الملحة فى:

- البطالة - التمويل - الإنتاجية - الفقر - التسويق - التأمين والضمان الاجتماعى.

وتشمل الفئات المستهدفة مرتبة حسب الأولويات ما يلى :

- المرأة الفقيرة فى الريف والحضر ، وبوجه خاص المرأة الريفية الفعلية .

- الشابات العاطلات حديثات التخرج .

- المرأة للعاملة .

(جـ) برامج العمل المقترحة :

تأخذ البرامج المقترحة التالية فى الاعتبار تبليين المشاكل الاقتصادية للفرائح المختلفة للمرأة المصرية خاصة فيما بين الريف والحضر ، وفيما بين المحافظات وبعضها البعض، وتهتم اللجنة بالتخطيط الذى يحقق التكامل فيما بينها لتجنباً للتكرار وتوفيراً للجهد وترشيداً للإنفاق وتعظيماً للمنفعة على المستوى القومى . ونقترح للجنة فى هذا الصدد ثمانية برامج على النحو التالى :

البرنامج الأول : برنامج متكامل للتوعية الاقتصادية للمرأة لإيضاح أهمية دورها ومشاركتها فى التنمية الاقتصادية وتعكس ذلك عليها كعنصر إيجابى فى المجتمع ، وكذا لتعكاسات ذلك على أسرتها ، وعلى الدولة ككل . وسوف تعتمد اللجنة فى الآليات للتنفيذ على ما يلى :

- عقد الندوات ومنتديات للفكر والمؤتمرات حول أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية التى تهم المرأة وتؤثر على وضعها الاقتصادى .

- تنظيم محاضرات عامة بالمحافظات .

- إعداد زيارات ميدانية إلى القرى والمراكز الريفية .

- التنسيق مع وسائل الإعلام لابت برامج توعية اقتصادية والمساعدة فى إعدادها .

البرنامج الثانى : برنامج لتشجيع تنفيذ المشروعات الجديدة الصغيرة وتنشيط إقامة

الصناعات البيئية ، ويدعم المشروعات القائمة الصغيرة ويوجه خاص تلك التى

تتمتع بقدرات تصديرية كامنة أو محتملة .

وسوف تعتمد اللجنة عند إعداد البرنامج على بعض الأجهزة الحكومية ،

خاصة الهيئة العامة للإستثمار ومكاتب التمثيل التجارى لتحديد أنماط الطلب المختلفة

فى الأسواق المحنية والعالمية ووضع قوائم المشروعات الصغيرة ذات الجدوى ومستقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات الحكومية وقطاع الأعمال فى مصر والمؤسسات الدولية ، وبتحديد البيانات والمعلومات الخاصة بالأسواق والمشروعات التى يجب أن تتوافر بصفة دورية مستقبلاً .

ومستفترح اللجنة كيفية إلماج هذا البرنامج فى الخطة الخمسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية للدولة .

البرنامج الثالث : برنامج يستهدف توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التى يمكن أن تقوم بها الفئات المستهدفة فى المحافظات المختلفة مع التركيز على المرأة الريفية .

ويتضمن البرنامج التعريف بأساليب التمويل المختلفة ومصادره وأصول العمل المصرفى ومنح الائتمان والضمانات وأنواعها وإمكانات التعامل مع البنوك وشركات التأجير التمولوى وسوف تقوم اللجنة باقتراح خطة لى تقوم البنوك وشركات الإستثمار المتخصصة وشركات التأجير التمولوى بدورها لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة التى تقوم بها المرأة وتتضمن :

- انتشار فروع بلوك التجزئة بالقرى حسب خطة زمنية مدروسة .
- تدريب العاملين فى البنوك للتعامل مع المشروعات الصغيرة .
- إقامة شركات استثمار متخصصة فى تمويل المشروعات الصغيرة
- انتشار شركات التأجير التمولوى فى كافة المحافظات لتوفير هذا النوع من التمويل أخذاً فى الاعتبار حجم هذه المشروعات .

البرنامج الرابع : برنامج للتدريب المهنى ونشر الوعى التكنولوجى واستخدام الأساليب المتطورة لخدمة الإنتاج ، ويتضمن :

- وضع تصور لإقامة مراكز تدريب مهني متنقلة في المحافظات حسب طبيعة وقدرات كل محافظة.

- تقديم مقترحات بشأن إقامة مراكز لتوفير خدمات الحاسب الآلي في المحافظات المختلفة وتشجيع الجمعيات الأهلية ورجال الأعمال على تبني إقامة هذه المراكز.

- اقتراح برامج توجيهية وتعليمية - لإستخدامات التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج - تبث في برامج تليفزيونية وفي الراديو.

البرنامج الخامس : يتعلق بتقديم مقترحات عملية للمساهمة في حل مشكلة التسويق تتناسب مع طبيعة الإنتاج للمشروعات في المحافظات المختلفة ، وفيما يلي بعض الآليات المقترحة.

- العمل على إنشاء ببنات تخدم العملية التسويقية بما يتسق مع البرنامج الثاني

- تشجيع إقامة مراكز لتقديم خدمات استشارية في مجال التسويق.
- الدعوة إلى اتساع نشاط شركات التسويق لتشمل منتجات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في المحافظات المختلفة.

البرنامج السادس : يختص بتقديم مقترحات لمعالجة مشكلة البطالة للشابات حديثات التخرج ورفع مستوى الإنتاجية ، ويتضمن إجراء الدراسات وتقديم الإقتراحات بشأن إقامة نظم معلومات عن فرص العمالة في المحافظات المختلفة وتشجيع القطاع الخاص على إتاحة فرص عمل للمرأة.

- إدخال نمط عمل للمرأة بالقطاعين العام والخاص للعمل نصف الوقت أو ٣/٤ الوقت بأجر مناسب .

- النهوض بالحضانات وإنتشارها لأطفال العاملات خاصة في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

البرنامج السابع : ويتعلق بالتأمين والضمان الإجتماعى وإقامة الاتحادات والجمعيات المحلية بما يخدم تحويل القطاع الإنتاجى غير المنظم إلى قطاع منظم. ويتضمن الإشراف على الدراسات وتقديم التوصيات بشأن :

- إيجاد نظم تأمين للعاملات بالقطاع الخاص غير المنظم .
- إقامة شبكة ضمان إجتماعى للعاملات فى القطاع غير المنظم وتكوين صندوق يتلقى التبرعات لتغطية حصة التأمين عن صاحب العمل لصاحبات المشروعات متناهية الصغر.
- الإستفادة من تجارب الدول النامية فى مجال إقامة الاتحادات والجمعيات المحلية ونشر المعلومات عن هذه التجارب للإستفادة منها والمساعدة على إقامتها .

البرنامج الثامن : برنامج توثيقى للمؤشرات الإقتصادية والقضايا المتعلقة بالمرأة

- ويستخدم التكنولوجيا فى الحفظ والتخزين ، ويشمل : -
- بناء قاعدة بيانات ومعلومات عن الوضع الإقتصادى للمرأة بكافة جوانبه على مستوى الجمهورية وعلى مستوى كل محافظة على حده .
- جمع الدراسات عن الوضع الإقتصادى فى مصر بالنسبة للمرأة وذلك من كافة الجهات البحثية والأكاديمية والجهات المانحة والمنظمات الدولية .
- توثيق التجارب الدولية الرائدة فى مجال تنمية المرأة وزيادة فعالية مشاركتها فى الحياة الإقتصادية وإيراز كيفية الإستفادة منها .
- إقامة قنوات اتصال مع الجهات المحلية التى تعمل فى مجال تنمية المرأة بغرض التنسيق وتبادل الخبرات .

(د) خاتمة

تمثل البرامج الثمانية المبينة أعلاه خطة عمل المجلس خلال دورته الحالية، وخلال السنة الأولى من العمل تعترف اللجنة عقد لقاءات مع المسؤولين عن مكاتب المجلس بالمحافظات (نحو ٦ محافظات فى البداية) بغرض بحث إمكانية تنفيذ

مشروع نموذجي يتضمن محاور البرمج الخمسة الأولى في هذه المحافظات يتم إختيارها وفق معايير محددة بعد جمع المعلومات اللازمة ودراستها إلى جانب المضى قدا في البرامج الأخرى.

ساساً : في مجال الصحة :

١- مشروع النهوض بصحة المرأة في الريف ضمن برنامج تنموى متكامل صحى - إجتماعى - ثقافى ، والمقترح فى هذا الخصوص :

أ - مشروع تعزيز ونشر نوادى صحة المرأة فى الريف بحيث تشمل كل ريف مصر مع إيجاد أدوات جديدة يمكن أن تؤدى من خلال تلك المنشأة نظراً لتأثيرها الإيجابى الملموس فى تلك المناطق مع الإعداد الجيد لفريق العمل ويشمل "الأطباء ، الطبيبة ، الممرضة ، الزائرة الصحية " .

ب - مشروع الولادة الآمنة لتشمل كل ريف وحضر مصر .

٢- مشروع مكافحة أنيميا فقر الدم فى الطلفة الأثنى بالتنسيق مع مجلس الأمومة والطفولة.

٣- مشروع نور المرأة فى مواجهة مشكلة الإدمان ، الجانب الصحى ، والعلاجى منه بالتشارك مع جهات أخرى عديدة تتناسب مع تعدد جوانب المشكلة.

٤- مشروع الرعاية الخاصة للحمل المصحوب بمشكلة صحية أخرى ويشمل فئات الحمل الآتية :

- الحمل فى وجود روماتيزم القلب.
- الحمل فى وجود عمليات صمامات القلب ، ومشكلة مسيلات الدم فى وجود الحمل.
- الحمل فى وجود ارتفاع بضغط الدم وتسمم الحمل.
- الحمل فى وجود مرض البول السكرى.

- الحمل فى وجود أمراض الكلى.

٥- برامج بالسلوكيات الصحية المطلوب نشرها على المستوى القومى:

- برنامج توعية عن الغذاء الصحى السليم للمرأة والأمرة .
- برنامج توعية عن أهمية ممارسة الرياضة للصحة الجسيمة والعقلية .
- برنامج توعية عن أهمية السلوكيات السليمة فى مكافحة البلهارسيا.
- برنامج توعية عن الوقاية من مرض هشاشة العظام عند المرأة.
- برنامج توعية صحية يتناول كل الجوانب للصحة للمرأة ، على أن يقوم للمجلس بإعداد المادة العلمية له.

٦. - مشروع الوقاية ومكافحة الحمى الروماتيزمية ومضاعفاتها على المستوى القومى .

٧ - مد شبكة التأمين الصحى لتشمل الفئات المحرومة من مظلة التأمين الصحى لاسيما الفقيرات والمهمشات .

٨- للمشروع القومى لاكتشاف نقص إراز الغدة الدرقية فى الأطفال حديثى الولادة (بالتنسيق مع المجلس القومى للأمومة والطفولة) .

٩ - مشروع الرعاية الصحية للمرأة المسنة ضمن مداخل أخرى تشترك فى تقديم الرعاية المتكاملة لهذه الفئة .

١٠ - مشروع الرعاية والتهوض بأداء الممرضة فى مصر .

١١ - مشروع تعزيز مشاركة الطبيبة حديثة التخرج فى برامج التنمية للمرأة فى الريف.

سابعاً : فى مجال السكان :

تبني المشكلات الخاصة بالحقوق والأبعاد الطبية والاجتماعية للصحة الإيجابية

وما يتعلق بالزواج المبكر وعلى الخصوص :

- التشخيص المبكر لأورام الصدر والرحم.

- إعداد مشروع للتنمية الفنية فى من المراقبة وتزويدهن بالمعلومات الصحية والسكانية ودعم دورهن كأمهات المستقبل.
- متابعة وتبنى الدراسات السكانية وتأثيراتها الإجتماعية والإقتصادية على الأسرة.
- إعداد دورية سنوية لما تم من أعمال وخدمات فى متابعة توصيات مؤتمر السكان والتنمية ومؤتمر المرأة.
- رصد الأوضاع الديموجرافية والإقتصادية والإجتماعية للمرأة فى الأحياء العشوائية وعلاقة ذلك بقضايا الإنجاب.
- برامج الرعاية الموجهة إلى المرأة المسنة (أوضاعها - الدور الذى تقوم به فعلاً - مدى كفايتها - الحلول).
- التربية السكانية فى البرامج الدراسية.
- معسكرات توعية بالمشكلات السكانية وعلاقتها بالبيئة بين الطالبات وطلبة الجامعات.
- دعم قدرات المرأة فى الإستفادة بالخدمات المقدمة لها .

ثامناً : فى مجال البيئة :

- (أ) برامج موجهة للمرأة من أجل تفعيل دورها .
- برامج توعية للمرأة فى دورها فى : * الحد من الاستهلاك . * ترشيد المياه . * الاستفادة من القمامة.
- أهمية السلوكيات التى لا تضر البيئة.
- أهمية النظافة فى الحياة اليومية.
- توعية الأبناء بمشاكل البيئة ومسئولياتهم تجاهها.
- التوعية بعدم إستخدام المبيدات الضارة والكيماويات.
- التوعية بأضرار الضوضاء وضرورة الحد منها.
- توفير المادة العلمية والإعلامية لهذه التوعية.

- التنسيق مع الكتاب والمحررين ومخرجى الأفلام وغيرهم لتضمين أفلامهم لقطات وإشارات ذكية عن المرأة والبيئة.
- توعية المرأة بدورها فى التوعية بكل هذه الأدوار.
- توطيد الاتصالات مع للتجمعات مثل النقابات والأندية وفصول محو الأمية لنشر هذا الوعي البيئى للمرأة ودورها.

(ب) برامج ميدانية :

- إدخال مكون للمرأة فى خطط وبرامج البيئة .
- إدخال مكون للبيئة فى خطط وبرامج للدولة بصفة عامة .
- حمايةعاملات من الأخطار والأمراض التى تتعرض لها فى الصناعات للملوثة .
- توعية المرأة بأضرار المبيدات الكيميائية وكيفية التعامل معها وذلك بالصوت والصورة ولغة سهلة لحمايتها من الأمراض ومن الإجهاض المتكرر والإصابة بالعقم.
- حماية المرأة للحامل من التعرض للتلوث الذى يؤثر على سلامة الجنين وتكوينه.
- التأكيد من حماية المرضعات المتعاملات مع الأمراض الخطيرة مثل الإيدز وغيره.
- حشد مشاركة المرأة فى جمعيات ومنظمات البيئة .
- مساعدة المرأة فى تنظيم مجموعات البيئة .
- مساعدة المرأة فى تنظيم مجموعات بالأحياء من أجل خدمة البيئة .
- توعية المنظمات النسائية والأنشطة الاجتماعية وعضوات النقابات بالعلاقة المتبادلة بين أنشطتهم ومجال البيئة .
- مساعدة إستخدام البضائع والمأكولات التى لا تضر بالبيئة والإنسان.
- تكوين مجموعات ضاغطة لحماية الأمرة من مضار الصناعات والممارسات الملوثة للبيئة.
- دعم حملات النظافة وبرامج كشافة البيئة وكتائب التشجير .

- (ج) برامج تساهم فيها المرأة كمواطنة من أجل المجتمع :
- بحث لجان المجلس وبرامجه على مراعاة البعد البيئي فى القرارات والبرامج.
 - تطبيق فجوة التطبيق بين القانون والبرامج فى مجال البيئة .
 - حصر المنظمات التى تعمل فى مجال الصحة سواء فى القطاع الحكومى أو المبنى .

تساعاً : فى مجال الثقافة والإعلام:

يسعى المجلس كذلك إلى وضع استراتيجية للتنمية الثقافية وتطوير الوعى العام بما يحقق مسيرة المرأة ويبرز حقوقها وواجباتها وأدوارها الإيجابية فى تنمية المجتمع وذلك من خلال ما يلى :

- ١- عقد حلقات دراسية أو مؤتمرات بحثية لندارس أشكال التمييز ضد المرأة فى التأليف والإبداع والتعليم والإعلام ومجالات الدعوة الدينية.
- ٢- إعادة نشر أعمال الرندات من النساء المصريات ، جنباً إلى جنب مع نشر دراسات عن إنجازات المرأة المصرية والعربية عبر التاريخ القديم والحديث تحت عنوان (ذكر المرأة).
- ٣- نشر وترجمة أهم الأبحاث والكتب التى تتناول موضوعات تخص وضع المرأة فى المجتمع ، أو تفتح لها أبواب الحوار مع العالم من حولها.
- ٤- بث وسائل إعلامية محددة عن دور ونشاط المجلس ودلائل تشكيل المجلس.
- ٥- إعداد برامج مكثفة تستهدف المرأة المهمشة فى الريف والمناطق الفقيرة ، والمرأة التى تحول أسرتها.
- ٦- تزويد مركز المعلومات والتوثيق فى المجلس بالمعلومات والخبرات والتجارب والبيانات والبحوث المتعلقة بالمرأة .
- ٧- تنظيم قوافل تنوير نجوب المحافظات لنشر الفكر المستنير المتصل بقضايا المرأة ودورها التاريخي فى نهضة المجتمع ، ويمكن أن يتم ذلك بالتعاون مع أجهزة وزارات الثقافة والشباب والتنمية المحلية فى الوقت نفسه .
- ٨- عقد لقاءات فى شكل مائدة مستديرة للحوار مع المسؤولين من الإذاعة والتلفزيون ورواسى تحرير الصحف وصانعى القرار فى كل المجالات.
- ٩- الإتصال بمقدمى البرامج التلفزيونية البارزة لتقديم برامج عن المرأة .
- ١٠- الإهتمام بإنتاج أعمال فنية تعمل على إبراز الدور الإيجابي للمرأة فى شتى مناحى الحياة مع إعادة التركيز على نماذج المرأة القنوة وتقديمها فى الأعمال

الفنية والتاريخية وذلك من خلال دراسة الشخصيات الرائدة فى مجال العمل الوطنى.

١١- الإهتمام بأماكن العبادة المؤثرة فى الجماهير ، وذلك عن طريق الاستعانة بالمستثمرين من رجال الدين والتعاون مع وزارة الأوقاف ، وما يمانئها فى المؤسسات الدينية المسيحية .

١٢- إنشاء جهاز لمتابعة ورصد كل ما يقدم عن المرأة ويمس صورتها فى المجتمع ، فى وسائل الإعلام والصحف والمجلات وإصدار نشرة دورية تستولى التعقيب على المادة الإعلامية المرصودة وتقوم بنقد كل ما هو سلبى، والإشادة بكل ما هو إيجابى.

١٣- العمل على عقد اللقاءات فى النوادى لمواجهة ظاهرة تطرف الدروس الدينية فى المنازل .

١٤- تخصيص جائزة لأفضل الأعمال الإبداعية والفكرية للشابات ، وأعمال للشباب الإبداعية والفكرية التى تدور حول المرأة وتعالج إيجابية قضاياها ومشكلاتها .

عاشراً : فى مجال للمشاركة السياسية (١):

تعد المشاركة السياسية جوهر للتطور الديمقراطي والطريق إلى تحقيق التنمية الشاملة المتواصلة . وقد شهد العالم مؤخراً اهتماماً متزايداً بقضايا التنمية البشرية ودور المرأة كشريك للرجل فى صنع التنمية ، وحدث ذلك بناء على قناعة ترسخت بعزم جدوى النمو إذا لم يصاحبه توسيع للاختيارات وفرص المشاركة أمام البشر وفى مصر التى تشهد جهوداً مستمرة لتعميق تجربة الليبرالية الاقتصادية والتعددية السياسية ، تواجه حركة تقدم المرأة فى هذا الإطار - رغم الميراث الحضارى - عقبات متعددة ولكن تحظى هذه الحركة فى نفس الوقت بمعايدة قوية من الدولة ومن التيارات المستتيرة فى المجتمع ، هذه العقبات وتلك المعايدة إنما تمثل القيود والفرص التى تشكل إطار عمل اللجنة ، كيف نتغلب على هذه العقبات ؟ كيف نخلق الفجوة بين ما هو متاح للمرأة من حقوق سياسية على مستوى الدستور والتشريعات وبين ممارسات الواقع ؟ كيف نعظم فرص المشاركة الفعلية للمرأة فى إدارة شئون الدولة والمجتمع ؟ تلك هى مهمة اللجنة . ومن أجل إنجازها تعمل على المحاور الآتية :

أ - تعزيز فرص مشاركة المرأة فى النشاط السياسى بكافة مستوياته التشريعية والتنفيذية والرقابية ، بمعنى مشاركة المرأة للرجل فى المسؤوليات المتعلقة بصنع السياسات وتنفيذها ، والرقابة عليها بما يتطلبه ذلك من العمل من أجل

(١) وجدير بالذكر أن لجنة العلاقات الخارجية قد عقدت إجتماعاً برئاسة السفير الدكتور منير زهران مقرر اللجنة لمناقشة ورقة العمل التى كان مقترح تقديمها فى منتدى "المرأة فى بلاد المهجر" والتى تدور حول المشاكل التى تواجه المرأة المصرية فى المهجر ودورها فى دفع عجلة التنمية . واستعرضت اللجنة خطة للتعامل مع الموضوعات ذات الصلة بالمرأة فى المهجر .

كما عقدت لجنة المشاركة السياسية ولجنة المحافظات إجتماعاً مشتركاً لمناقشة البرنامج المقترح لفظة المجلس خلال انتخابات المحليات المقبلة ٢٠٠٢ والدور الذى يمكن أن تلعبه اللجنتان فى سبيل تعزيز وجود المرأة فى هذه الانتخابات.

وناقش الاجتماع سبل توفير بيانات ولقبة عن خريطة للمجالس الشعبية المحلية على مختلف مستوياتها ورصد الخبرات السابقة لمشاركة المرأة فى الانتخابات المحلية.

•• كذلك وقعت الدكتور فرخندة حسن الأمين العام يوم الاثنين ١٨ يوليو سنة ٢٠٠١ بمقر المجلس إتفاقية التعاون بين المجلس القومى للمرأة والإتحاد الأوروبى ، وهى أول إتفاقية مع الإتحاد يتم بمقتضاها تأسيس آلية فى المجلس تقوم برصد القضايا والمشاكل التى تواجه المرأة المصرية تطبيقاً للمادة (الثانية) من القرار الجمهورى المنشئ للمجلس.

يتبع المشروع الذى سينفذ بناء على الإتفاقية أسلوباً يتيح للمجلس التعرف بصورة مباشرة على المشاكل التى تهم المرأة فى كل مجالات التنمية بهدف التصدى لها بأسلوب علمى مدروس عن طريق تحليل هذه المشكلات بواسطة الخبرات المتخصصة ودراساتها وتقييمها وتقديم أبحاثها ومتابعتها مع الجهات المختصة.

وسيمت تنفيذ المشروع بالمشاركة مع الجهات الحكومية وغير الحكومية سواء مركزياً أو محلياً مما يستلزم إنشاء وحدة خاصة بالمجلس تضم الخبراء والمختصين.

(راجع النشرة الإعلامية - السابق الإشارة إليها - العدد ٦ ، يوليو - أغسطس ٢٠٠١ ، ص ٧).

رفع مستوى تمثيل المرأة فى المجالس النيابية والمحلية والنفابات المهنية والعمالية ، وكافة مؤسسات المجتمع المدنى .

ب - نشر وعى سياسى وثقافة مجتمعية تتحاز لأهمية تفعيل مفهوم المواطنة والمشاركة السياسية كأسس للتطور الديمقراطى فى المجتمع بوجه عام ، ولضرورة تغيير نظرة المجتمع بأسره للمرأة ودورها فى هذا الإطار بوجه عام .

ج - تعليم المرأة ورفع درجة وعيها بذاتها وبحقوقها القانونية والسياسية وبأهمية ممارستها لهذه الحقوق فضلاً عن حشد مزيد من التضامن والتكتل النسائى وراء قضية المشاركة السياسية للمرأة.

ويتمثل برنامج عمل اللجنة فى عدة أهداف أهمها :

١- وضع خطة عاجلة لمشاركة المرأة فى الانتخابات النيابية المقبلة.

٢- وضع خطة عاجل استعداداً للانتخابات التشريعية القادمة من أجل:

أ - زيادة أعداد النساء المرشحات فى الانتخابات (بصرف النظر عن انتمائهن الحزبى) .

ب - إعداد برنامج متكامل لتوفير الدعم المادى والفنى للمرشحات.

ج - تفعيل مسئولية المرأة كناخبة من خلال رفع نسبة النساء المشاركات فى عملية التصويت .

وتتمثل أهم عناصر هذه الخطة فيما يلى:

- الإتصال المباشر بالمسؤولين فى الأحزاب المختلفة وعقد مؤتمر عام لمناقشة مطالب المجلس بخصوص إدراج أعداد كافية من النساء فى قوائم المرشحين وبحث إمكانية تطبيق نظام الحصص داخل الأحزاب كإجراء مؤقت لضمان هذا .

- تنظيم برامج تدريب وورش عمل لتزويد النساء بالمهارات والقدرات اللازمة للعملية الانتخابية من جانب ورفع مستوى أدائهن داخل البرلمان فى حالة الفوز من جانب آخر.

- التنسيق مع الجمعيات الأهلية النشطة فى مجال المرأة لتأكيد حضور نمائى قوى فى الانتخابات .

- تنظيم حملات إعلامية مكثفة بالتنسيق مع لجنة الثقافة والإعلام لتغيير نظرة المجتمع للمرأة ونظرة المرأة لنفسها وللآخرين فيما يتعلق بالنشاط السياسى .

- إعداد ملفات وموائل إعلامية جيدة لإستخدامها أثناء الحملات الإعلامية والانتخابية

٣ - عقد مؤتمرات وندوات للنقاش حول :

- قضايا المجتمع وطبيعة التحديات التي تواجهها وأهمية مشاركة المرأة للرجل في هذه المواجهة .

- المشكلات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعوق النشاط السياسي للمرأة

- الحلول والإصلاحات الجذيرة بتفعيل آليات المشاركة السياسية عموماً وبالنسبة للمرأة خصوصاً .

٤- ممارسة الضغط على جهات صنع القرار لفتح مجالات العمل والمشاركة التي مازالت موصودة أمام المرأة دون سند من القانون .

٥ - جمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات بشأن أشكال وآليات المشاركة السياسية في مصر ، وتطور دور المرأة في الحياة العامة ، وتجارب الدول الأخرى في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة .

حادى عشر : برنامج عمل اللجنة التشريعية^(١)

١ - المبادرة بإعداد خطاب للسيد وزير الداخلية يهيب به المجلس إصدار قرار بتعديل المادة ٣٣ من قراره بشأن استخراج جوازات السفر لإلغاء الحكم الذى يجيز للزوج بإزالته المنفردة منع للزوجة من السفر وذلك تطبيقاً لحكم الفقرة " ٥ " من المادة الأولى من القانون رقم " ١ " لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضى فى مسائل الأحوال الشخصية .

٢ - مراجعة مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة وإيداء رأى فيها قبل صدورها .

٣ - مراجعة القوانين ذات الصلة بالمرأة بهدف حصر النصوص التى تميز بين الرجل والمرأة مثال : قانون الجنسية المصرية - قوانين العمل - القوانين المتعلقة بمباشرة الحقوق السياسية - للتأمينات - الضرائب - العقوبات - الأحوال الشخصية والنوصية بالالزام بتنفيذ الأحكام الدستورية .

(١) وقد اجتمعت اللجنة التشريعية لمناقشة تقرير اللجنة المصغرة المنبثقة عنها لبحث التحفظات على إنفاذ منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما بدأت اللجنة فى مناقشة قانون الجنسية فيما يتعلق بجنسية أبناء الأم المصرية المتزوجة من اجنبى. كما تناولت اللجنة بالدراسة آثار زواج المصرى بأجنبية وإنكسبات ذلك على المجتمع.

- ٤ - مراجعة القوانين المصرية على ضوء الإتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر لتحديد مدى مراعاتها .
 - ٥ - عقد ندوات لتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها القانونية .
 - ٦ - إعداد برنامج إعلامى تليفزيونى أسبوعى للرد على مشكلات المرأة ذات الصيغة العامة وتوعيتها بحقوقها القانونية على أن يكون تنفيذه بطريقة جيدة ودقيقة لجذب أكبر عدد من المشاهدين .
 - ٧ - إصدار نشرة دورية " كتيب " لبيان حقوق المرأة وواجباتها فى جميع المجالات .
 - ٨ - النظر فى اقتراح مشروع قانون الأسرة .
 - ٩ - طلب مراجعة المجلس للقرار المتعلق بتنفيذ بنك ناصر لأحكام النفقة قبل إصداره .
 - ١٠ - طلب مراجعة المجلس للقرار الخاص بنظام التأمين على الأسرة قبل إصداره .
- ثالثى : **نسر : برنامج عمل لجنة المحافظات والمنظمات غير الحكومية**
- ١ - تقديم مقترحات لتشكيل المجالس الإقليمية للمرأة بالمحافظات .
 - ٢ - التنسيق مع المجالس الإقليمية للمرأة لتفعيل دور المرأة فى الانتخابات القادمة .
 - ٣ - متابعة عقد دورات وندوات بالمحافظات .
 - ٤ - مساعدة المجالس الإقليمية على مستوى المحافظات فى دراسة والتعرف على مشاكل واحتياجات المرأة فى المحافظات ووضع خطة عملها وبرنامج النهوض بالمرأة فى المحافظة .
 - ٥ - مساعدة المجالس الإقليمية على مستوى المحافظات فى وضع برامج التعاون بينها وبين للتنظيمات الجماهيرية على مستواها للنهوض بالمرأة .
 - ٦ - تحديد احتياجات المرأة بالمحافظات من الخطة القومية .
 - ٧ - تيسير أداء اللجان الدائمة للمجلس القومى للمرأة لمهامها بالمحافظات .
 - ٨ - وضع خطة للمساعدة الفنية لخدمة المجالس الإقليمية ومساندتها لخدمة قضايا المرأة .
 - ٩ - العمل على التنسيق بين المجالس الإقليمية على المستوى الجغرافى .
 - ١٠ - تيسير أداء اللجان الدائمة للمجلس القومى للمرأة لمهامها فى المحافظات .
 - ١١ - إنشاء قاعدة بيانات عن الجمعيات التى تهتم بالمرأة .

ولا يفوتنا أن ننوه فى النهاية إلى أن المجلس القومى للمرأة أصبح ممثلاً فى المجلس الأعلى لتنمية القوى البشرية فى مصر الذى أنشئ بالقرار الجمهورى رقم

١٠٢ لسنة ٢٠٠٠ ليصبح المجلس القومي للمرأة^(١) شريكاً في وضع كافة سياسات التنمية البشرية وما يتعلق منها بالمرأة في إطار منظومة تنمية القوى البشرية على المستوى القومي .

(١) وجدير بالإشارة أن الفترة الماضية لهذا المجلس قد شهدت نشاطاً مكثفاً على الصعيدين الإقليمي والدولي ، حيث شارك عدد من أعضاء المجلس والأمين العام وأعضاء اللجان والأمانة العامة في العديد من الاجتماعات والمنشآت والمؤتمرات خارج مصر تفعيلاً للتكليف الصادر من القرار الجمهوري المنشئ المجلس الذي ينص على أهمية تمثيل المرأة في المحافل والمنظمات الدولية المعنية بشؤون المرأة، وقد تنوعت هذه الاجتماعات والمنشآت والمؤتمرات وتناولت عدداً من الموضوعات وكانت المشاركة كثافتها على الصعيد العربي :

شارك المجلس القومي للمرأة في العديد من المنشآت والمؤتمرات العربية، حيث شارك في المنتدى الأول عن المرأة وللقانون بالبحرين في ٢٨-٢٩ أبريل برئاسة الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام التي لقت كلمة السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيسة اللجنة.

- كما شارك المجلس في المنتدى الثاني حول المرأة والمشاركة السياسية والذي عقد بنونس في الفترة من ٣١ مايو إلى ١ يونيو ، وتكون الوفد المصري من الدكتورة فرخندة حسن التي لقت كلمة نيابة عن السيدة الفاضلة سوزان مبارك رئيسة اللجنة.... وذلك تفعيلاً لإعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الأول للجنة المرأة العربية الذي عقد في نوفمبر ٢٠٠٠ بالقاهرة والذي وفق على عقد عدد من المنشآت لدراسة القضايا التي تهم المرأة العربية.

- عقدت اللجنة التحضيرية للجنة الاستشارية للمرأة العربية اجتماعها الرابع بمقر المجلس القومي للمرأة برئاسة الدكتورة فرخندة حسن الأمين العام وحضور ممثلين عن كافة الدول العربية الأعضاء والجهات المنظمة ولتمتد للجنة لوضع خطة عمل المملكة الأردنية الهاشمية حول إجراءات استضافة منتدى "المرأة في بلاد المهجر" والذي عقد في ٣ سبتمبر.

لونس : شاركت الدكتورة بولقة الدبيب في مهرجان المرأة العربية الذي نظمته وزارة شؤون المرأة والأسرة بالجمهورية التونسية من ١٠ إلى ١٣ مارس ٢٠٠١. وقد عرضت الدكتورة لوحات بيانية وإحصائية حول تطور أوضاع المرأة في مصر.

المغرب : شاركت عزة عقيل وكيل وزارة القوى العاملة في المؤتمر الخاص بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي عقده اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة والخاصة بمجموعة الدول دون الإقليمية لحدول شمال إفريقيا والذي عقد في طنجة من ١٣ إلى ١٦ مارس ٢٠٠١. وكلفت أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر هي تضمين النوع في الخطط والبرامج والمشروعات كما ناقش أهمية المشروعات الصغيرة بالنسبة للمرأة والشباب.

مناشدت المجلس في المؤتمر العربي حول المرأة والقرن الذي عقد بالدار البيضاء من ٢٠ إلى ٢٣ مارس للدكتورة هدى مكي - أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي ومديرة إدارة تخطيط النوع بالمجلس - وتقديم بورقة عمل "المرأة والقرن من نتائج المسوح الإحصائية المتخصصة".

الأردن : شاركت السفيرة سميرة أبوسنت مستشار الأمين العام في المؤتمر المنعقد في الفترة من ٣ إلى ٦ أبريل ٢٠٠١ بالأردن على هامش اجتماعات منظمة العمل العربية بهدف إنشاء لجنة شؤون عمل المرأة العربية.

على الصعيد الدولي : شارك المجلس القومي للمرأة في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية خلال الفترة الماضية على النحو التالي : لادامارك شاركت الدكتورة سمير كامل -عضو لجنة المشاركة السياسية بالمجلس وعضو مجلس الشورى - في مؤتمر المرأة التكنولوجية الذي عقد في ٢٣ مارس في كوبنهاجن بورقة عمل تحت عنوان "المرأة وسوق العمل في مصر".

الولايات المتحدة الأمريكية : لقت الدكتورة فرخندة حسن في الأول من مايو ٢٠٠١ محاضرة تحت عنوان "سياسات النوع الاجتماعي في مجال العلوم والتكنولوجيا" وذلك بنادي هيئة التدريس بجامعة هارفرد. وقد طلب رئيس هيئة التدريس منها استمرار التعاون بين الجامعة والمجلس.

أندونيسيا : شارك كل من السفير الدكتور مفير زهران - مقرر لجنة العلاقات الخارجية - والدكتورة زينب صقر - عضو لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي - في اجتماعات إتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات التي عقدت على هامش قمة مجموعة الخمسة عشر في ٢٦ مايو بجاكرتا. وقد قدمت الدكتورة زينب ورقة عمل تحت عنوان "تمكين المرأة المصرية من تأدية دورها الإقتصادي والإجتماعي"، دراسة حالة عن المجلس القومي للمرأة، وذلك في إطار الإهتمام بالدور الذي يجب أن تلعبه المرأة في عملية التنمية من خلال المشروعات الصغيرة.

ومثلت الدكتورة جيهان رشدي والدكتورة زينب رضوان المجلس القومي للمرأة في الإحتفالات التي جرت بجكرتا يوم ١٢ يوليو بذكرى مرور عشرة أعوام على تأسيس مجلس التعليم الأندونيسي والتركيز على تعليم المرأة.

بلجيكا : مثلت الدكتورة يمن الحاصلي -عضو لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي - والسفيرة سميرة أبوسنيت، المجلس في منتدى "دور المرأة في التنمية الإقتصادية : المساواة بين الرجل والمرأة في الشركات الأوروبية" الذي عقد في بروكسل يومي ١٣-١٤ يوليو في إطار التعاون الأوروبي. هذا وكانت الدكتورة يمن الحاصلي قد شاركت في الإجتماع التمهيدى للمنتدى والذي عقد في بروكسل يوم ١٦ يوليو حيث تقدمت بورقة مصر التي نوقشت في الإجتماع. ويهدف المنتدى إلى إختيار للمشروعات التي يمكن تطبيقها في دول أوروبا وحوض البحر المتوسط والتي تنمى دور المرأة في النشاط الإقتصادي عن طريق المشروعات الصغيرة.

إيطاليا : بدعوة من مركز توريين للتدريب الدولي بإيطاليا التابع لمنظمة العمل الدولية من ١٦ إلى ٢٧ يوليو شاركت الدكتورة يمن الحاصلي (عضو لجنة التعليم والتدريب والبحث العلمي) ممثلة عن المجلس في برنامج دراسة إنمساك التوظيفين على دور المرأة في النشاط الإقتصادي وقامت بالتعريف بدور المجلس القومي للمرأة في دعم مشاركة المرأة المصرية في النشاط الإقتصادي، هذا وقد تم الإتفاق على التعاون بين المجلس ومركز توريين للتدريب.

إنجلترا وفرنسا : في إطار جهود للتواصل بين المجلس والهيئات والمؤسسات الدولية المناظرة، قامت الدكتورة فرخندة حسن بزيارة لكل من إنجلترا وفرنسا من ٢١ إلى ٢٨ يوليو وألقت بمدير معهد التخطيط التسموي ومديرة وحدة إمداج النوع بجامعة لندن تبادلت معها العديد من الأفكار حول أساليب إمداج المرأة في خطط الدولة للتنمية. كما إلتقى الأمين العام في لندن بمديرة وحدة المرأة التابعة لمكتب رئيس الوزراء البريطاني وكان هدف الزيارة هو الإطلاع على التجربة البريطانية في التأكيد على تضمين شؤون المرأة في سياسات الدولة والتعريف بدور المجلس ومساهمته. وفي فرنسا إلتقى الأمين العام بوزيرة الدولة المعنية بحقوق المرأة والتدريب المهني، كما حضرت لقاء موسع مع منظمة اليونسكو.

(راجع : النشر الإعلامي، الصادرة عن المجلس القومي للمرأة - جمهورية مصر العربية - لعدد ٦، يوليو - أغسطس ٢٠٠١، ص ٢٤٣).

كما أكدت د. فرخندة حسن أمين عام المجلس القومي للمرأة بأن المجلس يحد حاليا إستراتيجية لإمداج المرأة في كل القطاعات. والعمل على تنشيط الجهود التي تقدم من أجلها. وتدعيم مشاركتها في جميع مجالات الحياة والتي كان من نتائجها إنشاء مركز دعم وتنمية المرأة في المشروعات الصغيرة. ولذلك قدم المجلس في ورقته لمؤتمر الدول المانحة بقرم الشيخ نحو ٣٥ مشروعات لرعاية وخدمة المرأة المصرية مع التركيز بشكل خاص على الريف ومن بينها مشروع طموح لمحور أمية المرأة المصرية بشكل كامل خلال خمس سنوات. ومشروعات أخرى للرعاية الصحية، كما طلب المجلس نحو ٢٠٠ مليون دولار لتمويل تلك المشروعات، وأنصرفت د. فرخندة حسن أن جهود المجلس تركز أيضا على دعم المرأة إجتماعيا من خلال حملة كبيرة للتضاء على الجهل بين النساء وتوافير سبل الحصول على بطاقات شخصية وتحسين صورة المرأة في جميع وسائل الإعلام، وكذلك دعمها اقتصاديا من خلال التدريب المهني وتخصيص المهارات، وإزالة العقبات التي تواجه المرأة للمشاركة في القطاع الخاص، كما يدعم المجلس المرأة سياسيا. من خلال زيادة الوعي والبرامج التي تهدف إلى إعطاء المرأة الحق في ممارسة حقوقها السياسية.

(راجع: جريدة الأهرام، الثلاثاء ٢٠٠٢/٢/١٢، ص ٢٥٢ مشروعا لرعاية وخدمة المرأة المصرية).

المطلب الثاني

أهم التشريعات المرتبطة برعاية المرأة في جمهورية مصر العربية

إعترفت الشريعة الإسلامية بالمرأة منذ ظهور الإسلام وسوت بينها وبين الرجل في التكليف والواجب ، فالإسلام قد نزل لكل بنى البشر ، دون تمييز بين ذكر وإنثى. وكان توجيه الخطاب في القرآن الكريم إلى كل من الرجل والمرأة على حد سواء^(١) ، فقد قال الله تعالى لآدم وحواء "ويا آدم إسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين"^(٢).

كما أعطت الشريعة للمصنات جزاءهن وللمسينات جزاءهن ، وأكدت شريعة الإسلام هذه المعنى في كثير من آيات القرآن الكريم وأعلنت في وضوح تام المساواة بين الرجل والمرأة في المسؤولية والجزاء في الدنيا والآخرة ، ومن ذلك قوله تعالى "من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون"^(٣) وقوله سبحانه "ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فيها"^(٤). وقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن". وقوله جل شأنه "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله"^(٥).

وسوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة في الحقوق المدنية^(٦) بمختلف أنواعها فأعطى المرأة الحقوق المدنية التي أعطاهما للرجل ، لا فرق في ذلك بين وضعها قبل الزواج ووضعها من بعده . فمن قبل الزواج يكون للمرأة شخصيتها المدنية المستقلة

(١) راجع: محمد الخزالي ، قضايا المرأة بين التقاليد والركنة والوقادة ، الطبعة السادسة مارس ١٩٩٦ ، "المساواة ثابتة في القرآن" ، ص ٣٤ وما بعدها.

(٢) (٣) (٤) (٥)

(٦) راجع : د. محمد سيد طنطلوى - من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة - صادر عن المجلس القومي للمرأة ، سنة ٢٠٠١ ، حيث جاء به قوله "ويعنى بالحقوق المدنية كل ما يشمل جميع التصرفات التي لأبحاثها شريعة الإسلام للبالغين العقلاء..." ص ٧ وما بعدها.

عن شخصية أبيها أو من هي تحت رعايته ، فإن كانت قد وصلت سن البلوغ يحق لها أن تتعاقد وتحمل الإلتزامات وتملك العقار والمنقول وتتصرف فيما تملك ، ولا يحق لوليها أن يتصرف في شئ إلا إذا أذنت له أو وكلته عنها ، ولها أن تلغى وكلته وتوكيل غيره إذا شأنت.

كما أعطاهما الإسلام حرية إختيار الزوج إختياراً حراً . ويحظر أن تتزوج بدون رضاها وفي ذلك يقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) : تستأمر النساء في أزواجهن ، الثيب تعرب عن لسانها واليكر تستأمر في نفسها فإن سكنت فقد رضيت. وصحيح أن الإسلام أباح لولى الأمر أن يشترك معها بالمشورة والرأى ولكن ليس له أن يجبرها على زوج معين ، وأن يختار لها زوجاً فلا يتم زواجها به إلا برضاها.

وبحيط الإسلام حقوق القاصرات من البنات بسياج من الحماية والرعاية فأوجب على الولي تنمية مال القاصرة وإستثماره ، ونهى عن أخذ شئ من هذا المال دون وجه حق.

ومن بعد الزواج يكون للمرأة كذلك في نظر الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة ، فالزواج في الإسلام يختلف عن الزواج في معظم أمم الغرب في أنه لا يفقد المرأة إسمها ولا شخصيتها المدنية ولا أهليتها في التعاقد ولا حقها في التملك ، بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة بإسمها وبإسم إسرته وبكامل حقوقها المدنية وبأهليتها في تحمل الإلتزامات واجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة وما إلى ذلك ، ومحتفظة بحقها في التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها ، فللمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة وثنوتها الخاصة.

وسوى الإسلام أيضاً بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة فأعطى المرأة الحق نفسه الذى أعطاه الرجل في هذه الشؤون . وحبب إليها طلب العلم فجعله فرضية عليها كما هو على الرجل ، حتى كانت من نساء المسلمين من تحفظ القرآن الكريم وتعرف قراءاته وروايته وتحفظ الأحاديث وتهتم بتلقيها عن روايتها كما تهتم بشرحها وتفهم معانيها ، و بدراسة العلوم الشرعية والعربية والإشتراك في مجالس التعلم والمناظرة حتى بلغت مراكز الإستاذية ، يجلس أمامها الشيوخ والطلاب ، يستمعون إليها ويقرأون عليها .

ومسوى الإسلام كذلك بين للرجل والمرأة فى حق العمل^(١) فأتاح للمرأة أن تضطلع بالوظائف العامة والأعمال المشروعة التى تحسن أداءها ولا تنتافر مع طبيعتها . ولم يقد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها وينأى بها عن كل ما يتنافى مع الخلق الكريم، فإشترط إذا كان للمرأة عمل فى خارج منزلها أن تؤديه فى وقار وحشمة بعيدة عن نطاق الفتنة ، وألا يكون من شأن هذا العمل أن يؤدى إلى ضرر إجتماعى أو خلقى يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو زوجها وأولادها وبيتها أو يكلفها مالا طاقه لها به ، وألا تخرج فى زينتها وفى زيها وإختلاطها فى أثناء عملها عما سنته الشريعة الإسلامية فى هذه الشؤون.

وهكذا يتضح أن الإسلام سوى بين المرأة والرجل بعد أن مضى على المرأة حين من الدهر قبل الإسلام لم تكن فيه شيئاً مذكوراً مستترقة وكأنها متاع ، فأصبحت فى ظل الإسلام وما سنه من تعاليم تنقسم مع للرجل الحقوق والواجبات وتقاسمه الأموال والأعمال وتقف من الرجل موقف الخصومة إن بغى عليها ، ومنحها الإسلام حق الحياة الذى سلبه منها مجتمع الجاهلية الذى جرى على عادة وأد البنات ، فحرم الإسلام هذا الولد . وأعطى للمرأة حق الميراث بعد طول حرمان وحق إختيار الزوج وجعلها راعية فى بيت زوجها ولم يفقدها إستقلالها بالزواج .

وقد أوجب الإسلام على المرأة ما أوجب على الرجل من العقائد والعبادات والمعاملات والحلال والحرام وباقى التصرفات.

أما عن تعدد الزوجات فإن الإسلام لم يبتدئ شرعه^(٢) ، ولكنه كان فى نظم السابقين ، وكان بلا غاية ومطلقاً ، فلما جاء الإسلام نظمه وقبده بما يجعل الإقدام عليه بدون تحقيق شروطه مجازفة تنتهى إلى عاقبة وخيمة وقد يكون فى نصرف بعض الناس مما يعاب وليس ذلك حجة على التثريب .

(١) راجع : د. زيلب رضوان - مسيرة الحضارات والمرأة المصرية - صادر عن المجلس القومى للمرأة ، سنة ٢٠٠١ ، ص ٥١ وما بعدها.

(٢) راجع : د. زيلب رضوان ، تعدد الزوجات ، المؤتمر الثانى للمجلس القومى للمرأة ، ١٣-١٥ مارس ٢٠٠١م.

وفى مصر ، منذ أشرق عليها نور الإسلام وجميع ما كفله الشرع للمرأة
يجرى العمل به وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية للمرأة المسلمة ^(١) .

(١) نتحدث كثيراً عن احترام الإسلام للمرأة ، وفى المحافل الدولية نمثلُ فخراً بديننا الحنيف ونحن نعد
ما يمنحه للمسلمات من حقوق فالتقديرات ومسيرات ما قدمته ديانات وحضارات عديدة ، منذ أربعة عشر قرناً
هجرية أى حوالى ألف وثلاثمائة عام ميلادى ، فإذا كان العالم قد توصل بعد أربعة عشر قرناً من
ظهور الإسلام إلى الحقيقة وأصبحت المحافل الدولية تتحدث بلا انقطاع عن المساواة التامة بين الرجل
والمرأة والخملاً للفاقد الذى ارتكبه البشرية فى حق نصف تعدادها وضرورة تصحيح أوضاع المرأة
وملحها ما يسمى بحقوق الإنسان . فإن القاعدة الأساسية التى أرساها الإسلام هى أن المرأة من الرجل
من المرأة فهما معا من نفس واحدة " يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها ويث منهما رجالاً كثيراً ونساء .." سورة النساء الآية (١).

لقد كان على المرأة أن تمر بطريق طويل من الآلام والمعاناة قبل أن يقر لها العالم بحقوقها ويرد
لها اعتبارها . والمآل الذى يجب أن نتدارس الإجابة عليه هو لماذا لم يقر رسالة الإسلام المضيفة
إلى العالم ، فتتخذ المرأة وتعيد حقوقها للضرورة التى منحها الله لكل خلقه ؟

لقد أوصى الرسول (صلى الله عليه وسلم) رجال المسلمين بالنساء فى مواضع عدة " واستوصوا
بالنساء خيراً البجارى ومسلم عن أبى هريرة والأمثلة والروايات التى تدل على احترامه للمرأة
والحسانه العميق بمكانتها ومنحها كرامتها لا حصر لها .

والأسر المؤسف أن العالم الخارجى لا يعرف هذه الحقوق ولكنه يحكم على الإسلام سلباً من
خلاف ما يراه من تقهقر وتأخر المرأة المسلمة ومن تقضى الأمية بين المسلمين والمسلمات ومن تكس
للمحامل الشرعية بقضايا لا حصر لها . نتيجة لتفانى القوانين الوضعية عن أغلب الحقوق الشرعية
للمرأة ، ومعاملتها معاملة لا تتفق مع ما شرعه الخالق عز وجل .

والمشكلة الأساسية فى نظرى هى أن أغلب النساء المملمات متعلمات وأمويات خير واعيات
لمكافئتهن فى المجتمع ولا لحقوقهن المشروعة وغير مدركت أن الإسلام منح المرأة المسلمة استقلالها
الكامل . وذلك على الرغم مما تنفر به آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية والصحيحة من عبارات
وروايات تدل على المساواة الكاملة بين النساء والرجال فى التكليف والحقوق " من عمل صالحاً من
ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " سورة النحل
الآية (٩٧) .

إن العمل الصالح يمكن أن يكون فى نطاق الأسرة والمائلة ولكنه بالقطع يكون أفضل لو شمل المجتمع
كله وبعض الآيات للكرامة تحض المرأة على الخروج من قوقعة الذات وأن يمتد عطاولها للخير إلى
مجال العمل العام .

والمرأة فى الإسلام مواطن كامل الأهلية راشد له الحق فى ممارسة الأنشطة الثقافية والاجتماعية
والسياسية " والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض بالمرور والمعروف وينهون عن المنكر " سورة
التوبة الآية (٧١) . إن التمثيل لهذه الآية للكرامة يجد أن من حق النساء أن تتكون منهن جماعات
تنهى الرجال المنحرفين عما يقتضى بينهم من إيمان المخدرات وتعاطى المنكر والمراقبة ولتتطوع فى
لشروعات والتعرض للفتيات وزعاج السكان وغير ذلك مما يسر إلى المجتمع ، فإذا نظر إلى بعض
المجتمعات الإسلامية رأى نساءها محرومات من ممارسة حقوقهن السياسية ممنوعات من الالتحاق
بالشرطة والنسابة والقضاء ، فإن ستقوم المسلمة بما هى مأمورة به من النهي عن المنكر والأمر
بالمعروف وهى مقصية عن التشريع والانتخاب فى المجالس التشريعية وأغلب المؤسسات الشرعية
التي أصبحت تودى وظائف الأمر والمعروف واللهى عن المنكر فى المجتمع الحديث ! لم تكن المرأة
المسلمة فى عصر الرسول إنسانة سلبية لا علاقة لها بما يجرى حولها من أحداث بل كانت تشارك
مشاركة فعالة فى كل الأمور ولم تكن تقبل ما يقال لها من فتوى وأحكام دون أن تتحرى موقف حكي
البجارى ومسلم حكيمة سبيعة بنت الحارث الأسلمى التى ملكت زوجها وكانت حاملاً منه فلما وضعت
وانتجت من الفلاس بدأت تتجمل للخطاب وهذا لم يعجب مملكتها أحد رجال المائلة فقال لها أنها يجب ألا
تستخرج قبل أن يمر عليها أربعة أشهر وعشراً ، وشكت سبيعة فى هذا الكلام ، فما كان منها إلا أن

ومنذ كانت مساوئير في مصر ، كان للمرأة فيها حظ ونصيب ، وإذا كان قد بدأ محدوداً فقد أخذ ينمو ويضطرد مع مر الأيام . فقد نص دستور عام ١٩٢٣ في المادة ١٩ على حق المرأة في التعليم " التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنات وبنين وهو مجاني في المكاتب العامة " .

ثم كانت ثورة عام ١٩٥٢ ، التي تعتبر علامة بارزة في حياة المرأة المصرية، من حيث حصولها على المزيد من الحقوق حيث أعطى دستور عام ١٩٥٦ - لأول مرة في تاريخ مصر - الحق للمرأة في ترشيح نفسها في الانتخابات وفي الإدلاء بصوتها^(٢) . وقضى ظل هذه الثورة أيضاً ، صدر الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية عام ١٩٧١ فكفل للمرأة المصرية مزيداً من الحقوق التي تنضج في موادها التالية :

مادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

مادة ٩ : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

مادة ١٠ : تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم.

ذهبت إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لتسأله فأفتاها بأنها حلت حين وضعت حملها ، وأمرها بأن تتركه إن بدا لها . فما هي امرأة عربية تملك شجاعة السؤال في أمر ما زال يعتبر في عصرنا الحديث محرماً ، وهي لم تأخذ ما أفتاها به الرجل اعتباطاً وإنما تحرت لتعرف الصواب وكل من فعلت ذلك شاركت بإيجابية في التشريع واتاحت للفرصة لغيرها من المسلمات أن يعرفن الحق من الباطل .

وتمتلئ كتب الفسنة بأمثلة عديدة للنساء حاورن الرسول والصحابية واستطلعن أحياناً أن يفرضن آراءهن على الرجال مثل (أم سلمة) التي قدمت المشورة للنبي (صلى الله عليه وسلم) يوم الحديبية وأخذ بها . فلما فرغ من صلح الحديبية قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لأصحابيه قوموا فاتحروا ثم ألقوا وكرر ذلك ثلاث مرات ولكن الرجال لم يتحرك فيهم لحد فشكا الرسول ذلك ، لأن سلمة فقالت له " يا نبي الله .. أخرج ثم لا تكلم أحداً منهم كلمة حتى تنحر بذلك (ناقك) وتدعو حالئك فيحلق لك ففرج الرسول وفعل ما أشارت به زوجته ورأى الرجال ذلك ففعلوا مثله وجعل بعضهم يحلق بعضاً . لمزيد من التفصيل ، راجع : د. عبد الحميد الشواربي ، الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة ، طبعة ١٩٨٧ .

* إقبال بركة ، مكانة المرأة في الإسلام ، مقالة منشورة بجريدة الأهرام في ٢٠٠١/١١/١٥ ، ص ٨ .
* المرأة في مصر ، الإدارة العامة للنشاط الثقافي والعلمي ، وزارة التعليم العالي ، طبعة ١٩٧٥ ، ص ٣٩ وما بعدها .

(٢) راجع في المساواة بين الرجل والمرأة في حق المشاركة السياسية ، د. زينب رضوان - مسيرة الحضارة والمرأة المصرية - سنة ٢٠٠١ ، ص ٤٨ وما بعدها .

مادة ١١ : تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

وكان للمرأة نصيبها ومكافئها أيضا فيما صدر عن الثورة من موائيق ، فقد جاءت في الميثاق - الصادر في ٢١ مايو ١٩٦٢ - النصوص الآتية :

- أن للمرأة لا بد أن تتساوى بالرجل ، ولابد أن تسقط عنها بقايا الأغلال التي تعوق حركتها الحرة حتى تستطيع أن تشارك بعمق وإيجابية في صنع الحياة.
- حق كل مواطن في العلم بقدر ما لديه من إستعداد ومواهب ، وأن العلم طريق تعزيز الحرية والانسانية وتكريمها .
- أن المجتمع هو كل انسان فرد يعيش على تربة الوطن وترتبط آماله مع غيره من المواطنين من أجل غد عزيز عليهم جميعا ولأجيال للقادمة .

* وقد أوصى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بأن ينص في الدستور على تحرير المرأة وحماية حقوق الأمومة والطفولة والإسرة .

* أما ورقة أكتوبر ١٩٧٤ فقد أكدت على مكانة المرأة ، فجاء على لسان السيد الرئيس محمد أنور السادات " حين أتكلم عن الإنسان المصري في مجال التنمية الاجتماعية فإنني أعني المجتمع كله أي الرجال والنساء لأن المرأة نصف المجتمع وتعطيل المرأة عن المشاركة في استراتيجيتنا الشاملة للتقدم يحرم المجتمع ، من قدرات نصف أفرادده . إن توفير التعليم والعمل والمعاملة الإنسانية للعائلة لا ترفضه الشريعة السمحاء " .

وكان من الطبيعي أن يتبع صدور الدساتير الحديثة بما تضمنه من عدم تمييز بين المواطنين بسبب الجنس إعادة النظر في وضع المرأة في القوانين.

وباستثناء صدور قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٨٥ ليحل محل القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ لم تحدث في عقد الثمانينات أى تغييرات تذكر بالنسبة للقوانين التي لها تأثير على المرأة ، وإن كانت للفترة منذ ١٩٩٣ قد حفلت بأنشطة مكثفة من جانب الجمعيات الأهلية المصرية لدراسة أوضاع المرأة في القانون وإبراز حالات

عدم المساواة بين الرجل والمرأة سواء فى التشريعات أو فى الممارسة القانونية والدعوة إلى إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة وحمايتها من الممارسات غير العادلة.

وقد أكدت كافة الدراسات التى أجريت فى هذا الخصوص على أن مبدأ المساواة بين الجنسين هو للمبدأ الحاكم لكافة التشريعات على الرغم من وجود بعض الاستثناءات على هذه القاعدة ، فالدمتور المصرى الصادر فى ١٩٧١ ينص على المساواة بين المواطنين جميعاً على ما سبق ذكره.

وقد صدقت مصر فى عام ١٩٨١ على الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وإن تحفظت على بعض موادها ومنها المادة (٩) الخاصة بإكتساب الأطفال جنسية الأم ، والمادة (١٦) لتعارضها مع أحكام القانون المصرى للأحوال الشخصية.

وبينت الدراسات أن مبدأ المساواة هو المبدأ الأساسى الذى تستند إليه كافة التشريعات المصرية باستثناء التشريع الخاص بالجنسية وبعض مواد قانون العقوبات وقانون الأحوال الشخصية. فالرجال والنساء يتمتعون بحقوق متساوية فى مزاوله السياسة بما فى ذلك حقهم فى الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس المحلية ومجلس الشعب ومجلس الشورى. ولقد ألزم القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ جميع المواطنين ممن لهم مزاوله الحقوق السياسية سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً بأن يدرجوا فى جداول الانتخابات وتتمتع المرأة أيضاً بحقوق متساوية فى التعليم وفى الرعاية الصحية وفى العمل مع إعطائها عدداً من الحقوق الإضافية للتوفيق بين عملها وبين واجباتها كأم وتختص المرأة لنفس قواعد قانون التأمينات الإجتماعية وتستفيد فضلاً عن ذلك بقانون الضمان الإجتماعى سواء كانت عاملة أو غير عاملة لتوفير حد أدنى من الدخل لها ولأطفالها يقبها شر الحاجة.

ويستند القانون المدنى أيضاً على مبدأ المساواة الكاملة بين الجنسين فمن حق المرأة أن تسير الموقود بكافة أنواعها من بيع وإيجار ووكالة وهبة ورهن وغيرها. وتعتبر المرأة ذات أهلية كاملة مثل الرجل ويكتسب كل من المرأة والرجل الأهلية فى نفس السن وتتحمل المرأة مثل الرجل المسئولية المدنية بأنواعها .

وتخضع المرأة مثلما يخضع الرجل لأحكام القانون التجارى والقوانين المتعلقة به دون أدنى تمييز ، فيجوز للمرأة أن تكتسب صفة التاجر بنفس الشروط التى تسمى على الرجل ومن حقها أن تؤسس للشركات وتشارك فيها وتتعامل فى الأوراق المالية والأوراق التجارية وتصدرها وتقبلها وتظهرها ، وتخضع لنفس قواعد الإفلاس ورد الاعتبار مثلها مثل الرجل .

ويحدد قانون العقوبات الأفعال المؤثمة ويبين العقوبات المقررة لكل فعل منها مع إعطاء السلطة التقديرية للقاضى لتوقيع العقوبة المناسبة دون تفرقة بين النساء والرجال إلا فى حالات جرائم الزنا والدعارة .

فأركان جريمة الزنا تختلف طبقاً للنص القانونى فى حالة الرجل عنها فى حالة المرأة . فعلى حين يكفى لوقوع جريمة الزنا بالنسبة للمرأة إتيان الفعل فى أى مكان ، فإن القانون يشترط لوقوع الجريمة من الرجل أن يحدث الزنا فى منزل للزوجة . وبينما يعاقب الزوج الذى يقتل زوجته عندما يفاجئها متلبسة بالزنا بالحبس فقط ، أى لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ، فإن الزوجة التى تقتل زوجها المتلبس بخيانتها تكون عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وفىما يتعلق بالجرائم المخلة بالأداب العامة والتى تتضمن التعرض لأذى الجنى عليها ، والفصل للفاضح الذى يكون فيه كل من المرأة والرجل جانباً ، والدعارة ، فهناك إختلاف واضح فى تحديد العقوبات . فبينما لا تتجاوز عقوبة للجريمة الأولى الحبس لمدة شهر ، وتصل عقوبة الثانية إلى الحبس لمدة سنة كحد أقصى أو غرامة ٣٠٠ جنيه . فإن المرأة وحدها تعتبر الجانية فى حالة الدعارة ويعتبر الرجل الممارس للدعارة مجرد شاهد على شريكته دون أدنى تعرض لأى عقاب .

ويميز قانون الجنسية بين الرجال والنساء تمييزاً واضحاً فيما يتعلق بكتساب الأبناء الجنسية المصرية . فالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالجنسية يعتبر مصرياً بالمولد كل من ولد لأب مصرى وذلك دون قيد أو شرط ، بينما تثبت الجنسية المصرية لمن يولدون لأم مصرية من أب غير مصرى ، فى حالة ولادتهم فى مصر إذا كان الأب مجهولاً أو عديم الجنسية أو مجهولها .

ويعتبر قانون الأحوال الشخصية للقانون الأهم الذى يحكم علاقات المرأة بالرجل . وكانت قواعد الأحوال الشخصية تخضع لأحكام القانون رقم ٢٠ لسنة

١٩٢٥ والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الذى عدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى تعرض لهجوم شديد لما تضمنه من مبادئ تعطى للمرأة حق طلب الطلاق من زوجها فى حالة إقترانه بامرأة أخرى.

ولقد أدى الهجوم على القانون والظن فى دستوريته إلى إبطاله وصدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ كبدل له. وإشترط القانون الجديد أن يقع على الزوجة السئ يقرن زوجها بأخرى ضرراً مادياً أو معنوياً ليكون لها الحق فى تطليقه بحكم المحكمة.

وتتضمن قوانين الأحوال الشخصية شروط عقد الزواج ، وإلتزام الزوج بالنفقة على زوجته وأولاده وإعداد المسكن اللائق لهم، وإلتزام الزوجة بطاعته، كما توضح أنواع الطلاق، وحقوق المرأة فى حالة الطلاق، وحضانة الأطفال، والحالات التى يمنح فيها القانون للمرأة حق التطليق، والزواج العرفى وما يترتب عليه من آثار.

لذلك كانت قواعد الأحوال الشخصية هى الأكثر أهمية بالنسبة للحياة اليومية للمرأة وبالنسبة لدورها كزوجة ومسئولة عن أولادها. لأنه وفقاً لهذه القواعد يحق للرجل، طبقاً للشرعية الإسلامية التى تستند إليها قوانين الأحوال الشخصية أن يطلق زوجته متى شاء، وعلى العكس من ذلك فإن حق الزوجة فى الانفصال عن زوجها قضائياً يتطلب شروطاً معينة تشمل عنة الزوج أو غيبته أو عدم إنفاقه على الزوجة أو الضرر الذى قد يثبت بمجرد الإقتران بأخرى كما كان الحال فى القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أو يتطلب إثباته شهادة شهود أو غيرها من طرق الإثبات كما هو الحال فى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥.

المرأة فى نظام العاملين المدنيين بالدولة :

وتنظم أحكام العمل ورعاية العاملين فى مصر ثلاثة قوانين رئيسية هى :

١- القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون العمل فى القطاع الخاص .

٢- القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار قانون العاملين المدنيين بالدولة .

٣- قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

وليس فى تطبيق أحكام هذه القوانين الثلاثة ثمة تمييز بين الرجل والمرأة ، وإذا كانت الأحكام الواردة بهذه القوانين تسرى فى شأن الرجال والنساء على حد سواء إلا أن المشرع قد نص على بعض الأحكام الخاصة بتشغيل النساء

والتي تستهدف رعايتها - فى المقام الأول - صحياً واجتماعياً وأخلاقياً .
ووضع لها الضوابط والحقوق بما يتفق وطبيعة المرأة تحقياً للمبدأ الدستورى
الذى يدعو إلى أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وحققها
المشروع فى العمل ، ومساواتها بالرجل فى كافة ميادين الحياة السياسية
والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ولقد حرص المشرع المصرى على أن
تأتى الأحكام الخاصة بتشغيل ورعاية النساء متمشية مع للمواثيق والإنفاقيات
الدولية التى صدقت عليها جمهورية مصر العربية وبما يتفق مع أحكام
التشريعة الإسلامية ، وبما يساهم فى حماية الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة
وبناء المجتمع السليم .

وسوف نتناول فيما يلى الأحكام الخاصة بإستخدام ورعاية المرأة العاملة فى
التشريعات الثلاثة .

أولاً : استخدام ورعاية للمرأة العاملة فى لفقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ :
لنورد قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فصلاً خاصاً بتشغيل النساء فى
المواد (١٥١ - ١٥٩) وقد إستهلكت أولى هذه المواد للنص على أنه " مع عدم
الإخلال بأحكام هذا الفصل تسمى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة
لتشغيل العمال دون تمييز فى العمل الواحد بينهم " .

فالأصل سريان الأحكام الواردة فى قانون العمل على الذكور والإناث. إلا أن
المشرع قد حرص على حظر تشغيل المرأة فى الأعمال الشاقة والأعمال الضارة بها
صحياً أو فى الأعمال الضارة بها خلقياً وإقتضى الأمر عدم تشغيلها ليلاً ، وهو ما
نصت عليه المادتان ١٥٢ ، ١٥٣ من عدم جواز تشغيل النساء فى الفترة من الساعة
الثامنة مساءً والسابعة صباحاً إلا فى الأحوال والأعمال والمناصب التى يصدر
بتحديددها قرار من وزير القوى العاملة ، كذلك عدم جواز تشغيل النساء فى الأعمال
الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً ، وكذلك فى الأعمال الشاقة وغيرها من الأعمال التى
تحدد بقرار من وزير القوى العاملة. وتنفيذاً لأحكام المادتين (١٥٢ ، ١٥٣) أصدر
وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ الذى لا يجيز تشغيل النساء
فى الأعمال الآتية:

- ١- العمل فى السبارات ونودى القمار والشقق المفروشة والبنسيونات التى لا تخضع لإشراف وزارة السياحة والعمل فى الملاهى وصلالات الرقص إلا إذا كن من الراقصات أو الفنانات الراشحات سنأ.
- ٢- صنع الكحول والبطولة وكافة المشروبات الروحية.
- ٣- العمل تحت سطح الأرض فى المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة بإستخراج المعادن والأحجار.
- ٤- العمل فى الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنضاجها .
- ٥- صناعة المفروقات والأعمال المتعلقة بها .
- ٦- إذابة الزجاج أو إنضاجه .
- ٧- عمليات المزج والمغن فى صناعة وإصلاح البطاريات الكهربائية.
- ٨- معالجة أو تهيئة أو لستزال الرماد المحتوى على الرصاص وإستخلاص الفضة من الرصاص.
- ٩- صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من ١٠% من الرصاص.
- ١٠- صنع أول أكسيد الرصاص " المرنك الذهبى " وأكسيد الرصاص الأصفر وثانى أكسيد الرصاص السلقون وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالى وسلفات وكرومات وسيلكات الرصاص .
- ١١- تنظيف الورش التى تزاول بها الأعمال المشار إليها فى ٧ ، ٨ ، ١٠ .
- ١٢- إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة.
- ١٣- تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة أثناء إدارتها.
- ١٤- صناعة الأسفلت.
- ١٥- العمل فى دبح الجلود.
- ١٦- العمل فى مستودعات السماد المستخرج من المواد البرازية أو روث البهائم أو العظام أو الدماء.
- ١٧- سلخ وتقطيع الحيوانات وإذابة شحومها.
- ١٨- صناعة الكاوتشوك .
- ١٩- شحن وتفريغ البضائع فى الأحواض والأرصفة والموانئ ومخازن الإستيداع وكذلك أعمال العبالة بصفة عامة.
- ٢٠- أعمال تسييف البضائع فى عابى السفن.

- ٢١- صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها.
- ٢٢- اللحام بالإكسجين والإستلين وبالكهرباء.
- ٢٣- تقطيع المرأيا بالزئبق.
- كما أصدر وزير القوى العاملة والتدريب القرار رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٢ الذى يسمح بتشغيل النساء فى الفترة ما بين الثامنة مساءً والسابعة صباحاً فى الأحوال والأعمال والمناسبات الآتية :
- ١- العمل فى الفنادق والمطاعم والبنسيونات والكافيتريات والبقعيات الخاضعة لإشراف وزارة السياحة والمسارح ودور السينما وصلات الموسيقى والغناء وكافة المحلات المماثلة لها.
 - ٢- العمل فى المحال التجارية التى تفتح ليلاً بالموتى بمناسبة وصول البواخر لوفى موسم الحج.
 - ٣- العمل فى المستشفيات والمصحات ودور العلاج الأخرى .
 - ٤- العمل فى الصناعات ووسائل أجهزة الإعلام.
 - ٥- العمل فى المشروعات المشتركة المنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والعمل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ والتى تقتضى ظروف العمل فيها ذلك.
 - ٦- العمل فى المطارات ومكاتب السياحة والطيران وفى مشروعات ومنشآت نقل الأشخاص والبضائع بالطرق البرية أو الجوية أو المائية الداخلية.
 - ٧- العمل فى عمليات تشييد وفرز الخضراوات والفواكه والزهرة والورود المجهزة للتصدير.
 - ٨- العمل فى جمع الدم بالمجازر.
 - ٩- العاملات اللواتى يشغلن وظائف رئيسية أو وظائف تتطلب درجة عالية من الثقة.
 - ١٠- العاملات اللواتى يعملن كمندوبات بيع أو وكيلات المحال التجارية ، عند قيامهن بأعمال خارج المحال.
 - ١١- العمل فى الأعياد والمواسم والمناسبات الأخرى والأعمال الموسمية المشار إليها فى المادة ١٣٩ من قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١.
 - ١٢- إذا كان العمل لتلقى خسارة محققة لمواد قابلة للتلف بشرط إبلاغ مكتب التفتيش العمالى الواقع فى دائرة اختصاصه محل العمل فى ظرف ٢٤ ساعة

لببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لإتمام العمل والحصول على موافقة كتابية منه ، ويجوز أن تكون هذه الموافقة لاحقة .

ونص القرار على أنه يجوز في شركات ومصانع الغزل والنسيج عند عدم توافر العمالة من الذكور وكذلك في مكاتب المحامين والمحاسبين والمعارض والأسواق الدولية تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة الثامنة والعاشرة مساءً.

وإشترط القرار للترخيص لتشغيل النساء في أى من الأحوال أو المناسبات أو الأعمال المنصوص عليها في المادة السابقة أن يوفر صاحب العمل كافة ضمانات العناية والرعاية والانتقال والأمن للنساء للعاملات ، ويصدر هذا الترخيص من مديرية القوى العاملة المختصة بعد التحقق من توافر الضمانات والشروط سالفة الذكر .

ورعاية من المشرع للأمومة والطفولة ، وحتى تتمكن المرأة العاملة من التوفيق بين عملها وواجبها تجاه أطفالها فقد أعطى لقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ للعاملة التي أمضت ستة شهور في خدمة صاحب العمل الحق في إجازة وضع مدتها خمسون يوماً بأجر كامل تشمل المدة التي تسبق للوضع والتي تليها بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة بها التاريخ الذي يرجح حصول الوضع فيه ، ولا تستحق العاملة هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات خلال مدة خدمتها ، ولا يجوز تشغيل العاملة خلال الأربعين يوماً التالية للوضع حفاظاً على صحة العاملة ورعاية طفلها.

وفى خلال الثمانية عشر شهراً التالية لتاريخ الوضع يكون للعاملة التي ترضع طفلها فضلاً عن مدة الراحة المقررة - الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يترتب عليها أى تخفيض في الأجر .

وحتى يتاح للمرأة العاملة للفترة الكافية لرعاية طفلها فقد نص المشرع على حق المرأة العاملة في المنشأة التي تستخدم خمسين عاملاً فأكثر في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ولا تستحق هذه الإجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها .

وقد ألزم المشرع صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ أو يعهد إلى دار للحضانة لإيواء الأطفال بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار

وزير القوى العاملة . وتنفيذاً لذلك صدر القرار رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٢ بشأن دور الحضائنة لإيواء أطفال العائلات الذين لا يبلغون من السابعة ويحدد صاحب العمل المكان الذي يختاره لإنشاء الدار ويشترط أن يكون قريباً من مكان العمل بقدر الإمكان وألا يكون موقعه لاصفاً لأي جزء من مكان العمل توجد به أو تتولد عنه مواد تسبب تلوث الجو كالأبخرة والدخان والغبار وغير ذلك من المخلفات السائلة أو الصلبة أو تجرى فيه عمليات ينتج عنها ضوضاء.

ويجب أن يتوفر في المكان الذي يتخذ مقراً للدار للموصفات العامة لدار الحضائنة من حيث الموقع والمبنى والسعة والمرافق والتجهيزات والإشتراطات الصحية طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دور الحضائنة والقرارات المنفذة له.

أما المنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة في منطقة واحدة لا يزيد نصف قطرها على ٥٠٠ متر فعليها أن تشترك في إنشاء دار الحضائنة لإيواء أطفال العائلات بهذه المنشآت أو أن تعهد بذلك إلى دار حضائنة قائمة وذلك بالشروط الواردة في هذا القرار.

وللعاملة التي ترغب في الانتفاع بخدمات الدار أن تؤدي اشتراكاً شهرياً بواقع ٥ % من الأجر عن الطفل الأول بحد أدنى جنيهان ، ٤% عن الطفل الثاني إن وجد في نفس الوقت مع الطفل الأول بحد أدنى ثلاثة جنيها ونصف شهرياً للطفلين ، ٣% عن الثالث إذ وجد في نفس الوقت مع أخويه بحد أدنى خمسة جنيهاً للثلاثة . ويتحمل صاحب العمل باقى النفقات وإذا زاد عدد الأولاد على ثلاثة تتحمل العاملة تكاليف الإيواء الفعلية عن العدد الزائد ، وحتى تكون المرأة العاملة على بينة من حقوقها التي كفلها لها القانون ، فقد نصت المادة ١٥٧ من القانون ١٣٧ المشار إليه على أنه على صاحب العمل الذي يستخدم عاملة أو أكثر أن يعلق في مكانه العمل نسخة من نظام تشغيل النساء " للفصل الثالث من الباب السادس من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بتشغيل النساء".

ثانياً: حقوق المرأة العاملة في القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة :

تتمتع المرأة العاملة بالحكومة بنفس الحقوق والامتيازات التي ينظمها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة ذكوراً أم إناثاً سواء تعلق

ذلك بالعلاقات الوظيفية أو انتهائها أو فى للتعيين فى الوظائف والترقية والأجور والعلاوات والبدلات والمزايا العينية والحوافز والرعاية الصحية والأجازات الرسمية والإعتيادية والمرضية والعارضة أو لأداء فريضة الحج.

وفضلا عما تقدم أولى المشرع عناية خاصة بالمرأة العاملة فى بعض الحالات التى تتصل برعاية الطفل فالعاملة الحق فى أجازة وضع لمدة ثلاثة شهور بعد الوضع وذلك لثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية ، كما أعطيت المرأة العاملة الحق فى أجازة بدون أجر لرعاية الطفل وذلك بعد أقصى عامان فى المرة الواحدة ولثلاث مرات طوال مدة حياتها الوظيفية . وتتحمل جهة العمل بإشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة ، أو تمنح العاملة تمويضاً عن أجرها يساوى ٢٥% من المرتب الذى كانت تستحقه فى تاريخ بدء مدة الإجازة .

ويمنح الزوج أو الزوجة إذا رخص لأحدهما بالسفر إلى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل أجازة بدون مرتب ولا يجوز أن تجاوز هذه الأجازة مدة بقاء الزوج فى الخارج ويتعين على الجهة الإدارية أن تستجيب لطلب الزوج أو للزوجة فى جميع الأحوال .

ونصت المادة ٧٢ من القانون المشار إليه على أنه يجوز للسلطة المختصة لترخيص للعاملة بأن تعمل نصف الوقت أيام العمل الرسمية وذلك مقابل نصف الأجر المستحق لها حتى تتمكن العاملة من التوفيق بين عملها وإلتزاماتها الأسرية تجاه بيتها ورعاية أطفالها وتستحق العاملة فى هذه الحالة نصف الأجازات الإعتيادية والمرضية المقررة لها ، ومع ذلك تؤدى الإشتراكات للمستحقة وفق أحكام قانون التأمين الإجتماعى على أساس الأجر الكامل ، وهذه ميزة حيث تدخل للمدة بالكامل ضمن مدة إشتراكها فى نظام التأمين الإجتماعى.

ثالثاً : الأحكام الخاصة برعاية المرأة العاملة فى قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦

:

تضمن قانون الطفل في الفصل الثاني من بابه الخامس الأحكام الخاصة برعاية المرأة العاملة فيما يتعلق بأجازة الوضع وفترات الرضاعة والأجازة بدون مرتب والتزام صاحب العمل بإنشاء دار حضانة.

* أجازة الوضع :

تنص المادة (٧٠) على أن للعاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص الحق في أجازة وضع مدتها ثلاثة أشهر بعد الوضع بأجر كامل ، وفي جميع الأحوال لا تستحق العاملة هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها.

* فترات الرضاعة :

تنص المادة ٧١ على أنه " يكون للعاملة التي ترضع طفلها خلال المنتين التاليتين لتاريخ الوضع - فضلاً عن مدة الراحة المقررة - الحق في فترتين أخريين لهذا الغرض لا تقل كل منهما عن نصف ساعة ، وللعاملة الحق في ضم هاتين الفترتين وتحسب هاتان الفترتان من ساعات العمل ولا يترتب على ذلك أى تخفيض في الأجر.

* أجازة بدون أجر لرعاية الأطفال :

تنص المادة (٧٢) على أن للعاملة في الدولة والقطاع العام وقطاع الأعمال الحصول على أجازة بدون أجر لمدة سنتين لرعاية طفلها وتستحق ثلاث مرات طوال مدة خدمتها. واستثناء من أحكام القانون الإجتماعي تتحمل الجهة التابعة لها المرأة باشتراكات التأمين المستحقة عليها وعلى العاملة وفق أحكام هذا القانون ، أو أن تمنح العاملة تعويضاً عن أجرها بماوى ٢٥% من المرتب الذى كانت تستحقه في تاريخ بدء فترة الأجازة وذلك وفقاً لإختيارها أو في القطاع الخاص يكون للعاملة في المنشأة التى تستخدم ٥٠ عاملة فأكثر الحق في الحصول على أجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ، ولا تستحق هذه الأجازة لأكثر من ثلاث مرات طوال مدة خدمتها.

* دار الحضانة :

تنص المادة (٧٣) على أنه على صاحب العمل الذى يستخدم مائة عاملة فأكثر فى مكان واحد أن ينشئ داراً للحضانة أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية وتلتزم المنشآت التى تقع فى منطقة واحدة تستخدم كل منها أقل من مائة عاملة أن تشترك فى تنفيذ الإلتزام المنصوص عليه فى الفقرة السابقة بالشروط والأوضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية.

• العقوبة :

تنص المادة (٧٤) على أنه يعاقب كل من يخالف أحكام الباب الخامس من هذا القانون بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه وتتعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت فى شأنهم المخالفة وفى حالة العود تزداد العقوبة بمقدار المثل ، ولا يجوز وقف تنفيذها^(١).

(١) ومن الجدير بالذكر أنه قد ورد بمشروع قانون العمل الموحد الأحكام الخاصة بتشغيل النساء فى الفصل الثانى من الباب السادس (المواد ٨٨ - ٩٧) على النحو التالى : -
١- تسرى على النساء العاملات جميع النصوص المنظمة لتشغيل العمال دون تمييز فى العمل الواحد بينهم (م / ٨٨) .

٢- خول مشروع القانون وزير القوى العاملة والهجرة سلطة إصدار قرار بتحديد الأعمال والمناسبات التى لا يجوز فيها تشغيل النساء فى الفترة ما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً (م / ٨٨) .

٣- خول مشروع القانون وزير القوى العاملة والهجرة سلطة إصدار قرار بتحديد الأعمال الضارة صحياً أو خلقياً ، وكذلك الأعمال الشاقة أو غيرها من الأعمال التى لا يجوز تشغيل النساء فيها (م / ٩٠) .
٤- منح مشروع القانون للعاملة التى أمضت عشرة أشهر فى خدمة صاحب العمل أو أكثر الحق فى إجازة وضع مدتها تسعون يوماً بتعويض مساو للأجر تشمل المدة التى تسبق الوضع وللتى تليه ، بشرط أن تقدم شهادة طبية مبينة بها التاريخ الذى يرجح حصول الوضع فيه ، ولا يجوز تشغيل للعاملة خلال الخمسة والأربعين يوماً التالية للوضع ، ولا تستحق للعاملة هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها (م / ٩١) .

٥- حظر مشروع القانون على صاحب العمل فصل للعاملة أثناء إجازة الوضع المبينة بالمادة (٩١) ولصاحب العمل أن يجرمها من أجرها فى مدة الإجازة أو أن يسترد ما أداه من أجر عليها إذا ثبت اشتغالها لدى صاحب عمل آخر مع عدم الإخلال بالأجزاء التكميلية (م / ٩٢) .

٦- بالصيغة لفترة الرضاعة - منح مشروع القانون للعاملة التى ترضع طفلها خلال الشهرين الأولين من شهر لتالية لتاريخ الوضع الحق فى فترتين لارضاع طفلها لا تقل كل منهما عن نصف ساعة - فضلاً عن مدة الراحة المقررة وتصب هاتان الفترتان الإضافيتان من ساعات العمل ولا يرتقب عليها أى تخفيض فى الأجر (م / ٩٣) .

٧- منح مشروع القانون للعاملة فى المنشأة التى تستخدم خمسين عاملاً فأكثر الحق فى الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ، ولا تستحق هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها (م / ٩٤) .

خاتمة

- ٨- يجب على صاحب العمل في حالة تشغيله خمس عاملات فأكثر أن يعلق في مكانة العمل أو تجمع العمال نسخة من نظام تشغيل النساء (م / ٩٥) .
- ٩- أقرم القانون صاحب العمل الذي يستخدم مائة عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ داراً للحضنة أو يعهد إلى دار للحضنة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من وزير القوى العاملة والهجرة ، كما تلزم المنشآت التي تستخدم أقل من مائة عاملة في منطقة واحدة أن تشترك في تنفيذ الأستراتيجية المنصوص عليه في الفترة السابقة بالشروط والأوضاع التي يحددها قرار من وزير القوى العاملة والهجرة (م / ٩٦) .
- ١٠- أجاز القانون للعائلة أن تنهى عقد العمل سواء كان محدد المدة أو غير محدد المدة بسبب زواجها أو حملها أو إجابتها دون أن يؤثر ذلك على الحقوق المقررة لها وفقاً لأحكام هذا القانون أو لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ويجب على العائلة التي ترغب في إنهاء العقد بسبب الزواج أو الحمل أو الإكراه أن تعلن رغبتها في ذلك كتابة إلى صاحب العمل خلال ثلاثة أشهر من تاريخ عقد الزواج أو بثبوت الحمل أو من تاريخ الوضع بحسب الأحوال (م / ٩٧) .
- ١١- من هذا من جانب ومن جانب آخر فقد كومت منظمة العمل الدولية اهتماماً خاصة بالمرأة العاملة حيث تبنت العديد من الاتفاقيات والتوصيات التي صدرت عن مؤتمر العمل الدولي ومن أهمها :
- الاتفاقية رقم ٣ لسنة ١٩١٩ بشأن استخدام النساء قبل الوضع ، والتي تقرر لحكامها حول عدم تشغيل المرأة خلال السنة لاسابيع التالية للوضع وملح المرأة الحق في أن تتفقد من العمل قبل الوضع بسنة لاسابيع والمرأة التي ترضع طفلها الحق في إترتين للراحة لا تقل كل منهما عن نصف ساعة يومياً " لم يتم التصديق عليها " .
 - الاتفاقية رقم ٤ لسنة ١٩١٩ بشأن تشغيل النساء أثناء الليل " لم يتم التصديق عليها " .
 - الاتفاقية رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ بشأن استخدام النساء في العمل تحت سطح الأرض في المناجم بمختلف أنواعها " تم التصديق عليها في ١١/٧/١٩٤٧ " .
 - الاتفاقية رقم ٤١ لسنة ١٩٣٤ معجلة بشأن تشغيل النساء أثناء الليل " تم التصديق عليها في ١١/٧/١٩٤٧ " .
 - الاتفاقية رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٨ بشأن تشغيل النساء في الصناعة ليلاً " تم التصديق عليها في ٢٦/٧/١٩٦٠ " .
 - الاتفاقية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بشأن تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل " تم التصديق عليها في ٢٦/٧/١٩٦٠ " .
 - الاتفاقية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢ بشأن حماية الأمومة معجلة " لم يتم التصديق عليها " .
 - الاتفاقية رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ بشأن التفرقة الحصرية في المال والمهن تم التصديق عليها في ١٠/٧/١٩٦٠ " .
 - الاتفاقية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١ بشأن المال ذوي المسؤوليات العائلية " لم يتم التصديق عليها " .
 - الاتفاقية رقم ١٧١ لسنة ١٩٩٠ (بشأن العمل الليلي) .

وقد صدقت مصر على الاتفاقيات أرقام ٤١ ، ٤٥ ، ٨٩ ، ١٠٠ ، ١١١ .

راجع في كل ما سبق:

عز عتيل - المرجع السابق - ص ٦-١٤

المرأة في مصر - المرجع السابق - ص ٤٧-٤٣

حاولنا فى العطور - القليلة - الماضية لقاء الضوء سريعاً على موضوع (المرأة بين إهتمام الأمم المتحدة ورعاية مصر) فتحدثنا عنه من خلال فصلين يستعرضنا فى الفصل الأول "مظاهر اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة" حيث تناولنا من خلال ثلاثة مباحث ، لمحة عن أوضاع المرأة على المستوى الدولى فى مبحث أول ، وأشارنا إلى أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة " المبحث الثانى " والمؤتمرات الدولية التى عقبتها الأمم المتحدة للمرأة وأهم نتائجها وقراراتها "المبحث الثالث" وتناولنا فى الفصل الثانى "صور الاهتمام بالمرأة فى جمهورية مصر العربية" عبر ثلاثة مباحث تحدثنا فى المبحث الأول عن "لمحة عن أوضاع المرأة فى جمهورية مصر العربية وأشارنا فى المبحث الثانى إلى الأجهزة المعنية بالمرأة فى جمهورية مصر العربية "ونكرنا فى المبحث الثالث" أهم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة رعاية المرأة وما يرتبط بها من تشريعات فى مصر" وذلك من خلال مطلبين نكلمنا فى المطلب الأول عن أهم الأنشطة التى تقوم بها أجهزة رعاية المرأة فى مصر ونكلمنا فى المطلب الثانى عن أهم التشريعات المرتبطة برعاية المرأة فى مصر ، وقد خلصت للدراسة إلى عدة نتائج نرى أن أهمها :

- ١- تحظى المرأة بإهتمام كبير على الساحة الدولية ، على الأكل فى الآونة الأخيرة.
 - ٢- سبقت الشريعة الإسلامية كافة الحضارات والمشرائع والتشريعات والحضارات فى إبراز مكانة المرأة وتكريمها ومساواتها بالرجل فى كثير من التكاليف والامتيازات.
 - ٣- أبدت جمهورية مصر العربية رعاية خاصة بالمرأة فى الأعوام الماضية تمثل ذلك فى عدة مظاهر أهمها عقد المؤتمرات الدولية المعنية ذات الصلة بالمرأة والمشاركة فى المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وانضمامها إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الشأن بالمرأة . ورصد أجهزة ذات شأن للإهتمام بالمرأة وعلى رأسها المجلس القومى للمرأة .
 - ٤- حدوث إنقلاب تشريعى فى أغلب دول العالم من أجل التلغام مع أحكام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمرأة .
 - ٥- ضيق الفجوة الفعليّة بين المرأة والرجل فى أغلب أوساط الحياة وحدث تقارب ملحوظ.
- وفى النهاية يوصى للباحث(١) بما يأتى :

١- أنه انطلاقاً من أن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإنه لا يجوز الإنتقاص من هذه الحقوق تحت أى ظرف من الظروف أو لأى مبرر من المبررات^(١).

٢- ضرورة العمل على تحقيق ما سبق أن دعى إليه المجلس الإقتصادى والإجتماعى فى مرفق قراره ١٩٩٠/ ١٥ من مشاركة المرأة فى هيكلك السلطة ومواقع صنع القرار والعمل على تعبئة المجتمع رجالاً ونساء ، وتوعيته للقيام بتغيير المواقف المجتمعية السلبية المتحيزة ضد المرأة ودورها فى صنع القرار وتبنى آليات وإجراءات تمكنها من إنجاز ذلك.

٣- تمثيل أو إقامة الآليات التي تعنى بقضايا المرأة بما فى ذلك اللجان الوطنية لشؤون المرأة بحيث تتخذ صفة الإستمرار.

٤- مراجعة كافة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة بهدف تطويرها وتعديلها لتراكم التغيير الإقتصادى والإجتماعى والثقافى المتسارع ، والعمل على تضيق

-
- (١) كما يزيد الباحث للتوصيات التي تبناها المنتدى الثالث للمجلس القومى للمرأة - فى مصر- هي:
- وضع إستراتيجية لتمكين المرأة من تلبية احتياجات سوق العمل وتضمينها فى الإستراتيجية القومية للدولة بما يكتل معظم مساهمتها فى نمو الإقتصاد القومى.
 - توفير البيانات والمعلومات التي تساعد على دراسة أحوال المرأة العاملة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى ، والتعرف على حجم مساهمتها فى الإقتصاد المصرى.
 - ضرورة تضاعف الجهود الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلى فى توفير البرامج للتدريبية بكل مكوناتها ، وعلى إختلاف مستوياتها ، بما يكتل دعم قدرات المرأة ومهاراتها.
 - تشجيع الفتيات على الإنخراط فى التخصصات العلمية والتكنولوجية فى كل مراحل التعليم لمواكبة إحتياجات سوق العمل وتطوراتها فى المستقبل.
 - دعم مفهوم المشروعات الصغيرة كأسلوب مناسب لتمكين المرأة إقتصادياً وتعزيز مشاركتها فى تنمية الإقتصاد القومى.
 - إنشاء آلية لتوفير مصادر التمويل اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة فى التنمية الإقتصادية من خلال نظم جديدة أضافات القروض والتوسع فى الإقراض الجماعى.
 - إعادة النظر فى السياسات التي تمكن نظرة سلبية عن القطاع غير الرسمى ، ويحث مشاكل هذا القطاع وحلها ، عند رسم سياسات للتنمية ، بإعتباره يمثل مجالاً هماً يسهم فى حل مشكلة البطالة وفى توليد الدخل.
 - تبنى الأسلوب الأمثل لإنتاج بيانات سوق العمل غير الرسمى فى الإحصاءات الرسمية.
 - إعادة النظر فى نظم الإعفاءات الضريبية بما يسمح بتمتع المرأة العاملة بالمميزات الممنوحة للرجل.
 - مد مظلة التأمين الإجتماعى والصحة لتشمل العاملات فى الإقتصاد غير الرسمى على النحو المطبق فى الحيد من الدول النامية.
- (راجع النشرة الاعلامية - الصادرة من المجلس القومى للمرأة - العدد ٦، يوليو - أغسطس ٢٠٠١ ، ص ٧)

الفجوة القائمة بين نصوصها وتطبيقها وذلك بإستخدام آلية خاصة لرصدها ومتابعة تنفيذها.

٥- إتخاذ الإجراءات للكفيلة بتشجيع المرأة على المشاركة فى الحياة العامة ، وتوفير الخدمات المعانة لها وتمكينها من التوفيق بين مسؤولياتها الإسرية ومسؤولياتها العملية ونشاطها فى الحياة العامة.

٦- تقديم العون اللازم من قبل المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية إلى المنظمات والهيئات الوطنية المعنية بشؤون المرأة ورفع كفاءتها لتتمكن من مساعدة المرأة فى ممارسة حقوقها السياسية والمشاركة فى صنع القرار.

٧- قيام منظمة الأمم المتحدة بزيادة نسبة تمثيل المرأة العربية فى الوظائف العامة وفى الوظائف العليا ومناصب إتخاذ القرار خاصة ، وذلك عن طريق التوظيف التفضيلى والترقية وغير ذلك من التدابير الخاصة.

٨- زيادة إسهام الجمعيات والهيئات الشعبية فى تقديم الخدمات الصحية للمرأة ، خاصة المرأة الفقيرة وللأجأة والنازحة والمعتقلة والمحاصرة ، وتطوير الطب الشعبى والمفاهيم الصحية التقليدية بما يكفل القضاء على الممارسات الضارة بصحة المرأة ، وكذا دعم دور المجتمع المدنى ومؤسساته ومنظماته غير الحكومية والقيادات النسائية المحلية فى هذا الاتجاه.

٩- إيلاء منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات العربية المختصة عناية خاصة للنساء اللواتى يتعرضن للعنف الجسدى والنفسى والإغتصاب فى ظروف العدوان والإحتلال والنزاعات المسلحة والعقوبات الإقتصادية.

١٠- تقديم المساعدات المالية من قبل المنظمات الدولية المتخصصة للحكومات والمنظمات غير الحكومية لتدريب العاملين والعاملات فى وسائل الإعلام على إنتاج المواد الإعلامية التى تتعلق بتعزيز دور المرأة فى التنمية وفى المساعدة الإنسانية وفى حفظ السلم والأمن الدوليين.

١١- دعم المنظمات غير الحكومية للتنمية التى تعنى بالنهوض بالمرأة العربية ودعوتها لإقامة شبكة عربية تجمعها بهدف تفعيل وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات وتنسيق الجهود الرامية إلى رفع مكانة المرأة والنهوض بها فى كافة المجالات ، والتنسيق فيما بينها ومع المنظمات واللجان العربية المتخصصة والمعنية بقضايا المرأة ، ومع الشبكات الإقليمية والدولية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة.

١٢- دعم أليات البحوث والتدريب فى المنظمات العربية والدولية ، مثل دائرة المرأة فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وقسم للمرأة والتنمية فى اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا) ، ومركز المرأة العربية للتدريب والبحوث (كوثر) فى تونس ، وكافة المؤسسات البحثية العاملة فى قضايا المرأة العربية ، بإعتبارها أليات للمتابعة ولرصد تنفيذ التقدم المحرز فى تنفيذ خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٥ ، وذلك بتعزيز وبناء كفاءتها المؤسسية والبحثية ، وتمكينها من خلال التنسيق والتعاون فيما بينها من إنشاء بنك إقليمي للمعلومات المتعلقة بالمرأة العربية وتحديد المؤشرات الخاصة بالمرأة وبأوضاعها فى العالم العربى فى شتى المجالات.

١٣- إحياء الفكرة التى طرحت من الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر الثالث للمرأة المصرية (تنمية المرأة الريفية ٢٤ - ١٦ مارس ١٩٩٨) . ولتى تدعو إلى .

أ - دراسة فكرة إنشاء منتدى للمرأة العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية للحوار حول مشاكل وقضايا وطموحات المرأة العربية وتكون المشاركة فيه إختيارياً من الهيئات الحكومية وغير الحكومية والشخصيات العامة .

ب - دراسة إمكانية إنشاء شبكة معلومات خاصة بالمنتدى لتزويده بالبيانات والخبرات والتجارب الخاصة بشئون المرأة ، من الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشئون المرأة وذلك بالتنسيق مع جامعة الدول العربية .

١٤- طرح فترة إنشاء مجلس عربى للمرأة يتبع جامعة الدول العربية ويختص بشئون المرأة العربية من وضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج للنهوض بالمرأة العربية التى هى نصف المجتمع.

قائمة المراجع

- ١- د . أحمد أبو الوفا - الحماية الدولية لحقوق الانسان فى إطار منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة - الطبعة الأولى ٢٠٠٠ .
- ٢- إقبال بركة ، مقالة عن " مكانة للمرأة فى الإسلام " ، جريدة الاهرام ، ١٥ / ٢٠٠١ / ١١ .
- ٣- الأمم المتحدة بإيجاز ، نشرة صادرة عن إدارة شؤون الإعلام فى الأمم المتحدة، خدمات الأنباء والتحرير ، سبتمبر ٢٠٠٠ .
- ٤- التقرير الختامى للجزء رفيع المستوى ، الاجتماع العربى الاقليمى التحضرى للمؤتمر العالمى الرابع للمرأة بيجينغ ١٩٩٥ ، الأمم المتحدة / نيويورك ١٩٩٥ .
- ٥- الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، خمسة عشر ورشة عمل (٢٠٠٠-٢٠٠١) صادر عن المجلس القومى للمرأة ، ثلاثة أجزاء.
- ٦- اللائحة الداخلية للمجلس القومى للمرأة الصادرة بالقرار رقم ٥٠ بتاريخ ٧/٩ / ٢٠٠١ م.
- ٧- القرارات والمقررات التى إتخذتها الجمعية العامة فى دورتها الرابعة والخمسين، المجلد الأول ١٤ أيلول / سبتمبر ٢٣ - كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٩ ، الملحق رقم ٤٩ ، الأمم المتحدة / نيويورك ٢٠٠٠ .
- ٨- المرأة فى مصر ، الإدارة العامة للنشاط الثقافى والعلمى ، وزارة للتعليم العالى سنة ١٩٧٥ .
- ٩- النشرة الإعلامية ، الصادرة عن المجلس القومى للمرأة ، جمهورية مصر العربية ، العدد ٦ ، يوليو - أغسطس ٢٠٠١ .

- ١٠- بعض الإعلانات والمواثيق الدولية وأهمها ميثاق الأمم المتحدة الصادر سنة ١٩٤٥ والاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر سنة ١٩٤٨ والعهد الدوليين لحقوق الانسان الصادرين سنة ١٩٦٦ .
- ١١-تقرير المؤتمر العالمي المعنى بالمرأة ، بيجين ٤ - ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٩٥ .
الأمم المتحدة / نيويورك ١٩٩٦ .
- ١٢-تقرير اللجنة الثالثة - للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدولة الرابعة والخمسين - عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي للرابيع المعنى بالمرأة ، ١٢ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ١٣-حقوق المرأة من حقوق الإنسان ، صادر عن منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى مارس / آذار سنة ١٩٩٥ .
- ١٤-د. عادل أبو زهرة - المرأة وحقوق الإنسان ، صادر عن المجلس القومى للمرأة سنة ٢٠٠١ .
- ١٥- د . عائشة راتب - التنظيم الدولى - الطبعة الأولى ١٩٨٩ .
- ١٦- د . عبد الحميد الشواربى ، الحقوق السياسية للمرأة فى الإسلام مع المقارنة بالأنظمة الدستورية الحديثة ، طبعة ١٩٨٧ .
- ١٧- عزة عقيل ، كتاب العمل ، العدد ٤٨١ أكتوبر ٢٠٠٠ .
- ١٨-محمد الغزالى ، قضايا المرأة بين للتقاليد للراكدة وللواحدة ، الطبعة السادسة ، مارس ١٩٩٦ .
- ١٩-د. محمد سيد طنطاوى - من مظاهر تكريم الإسلام للمرأة - صادر عن المجلس القومى للمرأة سنة ٢٠٠١ .
- ٢٠-ملخص التقرير الأول للمجلس القومى للمرأة (المرأة فى مصر) الصادر سنة ٢٠٠١ (الموضح به وضع المرأة المصرية من المشاركة فى التنمية الشاملة).

٢١-نادية حامد قورة - تاريخ المرأة في الحياة النيابية في مصر من ١٩٥٧ إلى
١٩٩٥ - طبعة سنة ١٩٩٦.

ملحق (١)

إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة

صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٦٣ (د - ٢٢)

المؤرخ في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧

إن الجمعية العامة

إذ تأخذ بعين الاعتبار أن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت من جديد ، في الميثاق، إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وقيمتة ، ويتساوى الرجل والمرأة في الحقوق.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم التمييز ويعلن أن البشر جميعاً يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق ، وأن لكل إنسان جميع الحقوق والحريات المقررة فيه ، دون أي تمييز ، بما في ذلك أي تمييز بسبب الجنس.

وإذ تأخذ بعين الاعتبار القرارات والإعلانات والإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والرامية إلى القضاء على التمييز بكافة أشكاله وإلى تعزيز تساوى حقوق الرجل والمرأة .

وإذ يثقها باستمرار وجود قدر كبير من التمييز ضد المرأة ، رغم ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان وغير ذلك من صكوك الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ورغم التقدم المحرز في ميدان المساواة في الحقوق.

وإذ ترى أن التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان وخير الأسرة والمجتمع ، ويحول دون إشترك المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ، في حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ويمثل عقبة تعترض الإنماء التام لطاقت المرأة على خدمة بلادها وخدمة الإنسانية.

وإذ تضع نصب عينيها أهمية إسهام المرأة في الحياة الاجتماعية والمهنية والاقتصادية والثقافية، والدور الذي تلعبه داخل الأسرة، ولا سيما في تربية الأولاد.

وإيماناً منها بأن إسهام النساء والرجال على السواء أقصى إسهام ممكن في جميع الميادين مطلب لا بد منه للتنمية الكاملة لكل بلد في جميع الميادين ، ولخير العالم ولقضية السلم.

وإذ نرى أن من الضروري كفالة الاعتراف العالمي في القانون ، وفي الواقع بمبدأ تساوى الرجل والمرأة.

تعلن رسمياً الإعلان التالي :

المادة ١

إن التمييز ضد المرأة ، بإتكاره أو تقييده تماويها في الحقوق مع الرجل ، يمثل إجحافاً أساسياً ويكون إهانة للكرامة الإنسانية.

المادة ٢

تتخذ جميع التدابير المناسبة لإلغاء القوانين والأعراف والأنظمة والممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة ، ولتقرير الحماية القانونية الكافية لتساوى الرجل والمرأة في الحقوق وخصوصاً :

(أ) يلص على مبدأ تساوى الحقوق في الدستور أو يكفل قانوناً على أية صورة أخرى.

(ب) يضار ، في أسرع وقت ممكن ، إلى تصديق الصكوك الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة ، أو الإلتزام إليها ، وإلى تنفيذها على وجه التمام.

المادة ٣

تتخذ جميع التدابير المناسبة لتوعية الرأي العام وإثارة التطلعات في كل بلد نحو القضاء على الثغرات وإلغاء جميع الممارسات العرفية ، وغير العرفية ، القائمة على فكرة نقص للمرأة.

المادة ٤

تتخذ جميع التدابير المناسبة التي تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل ودون أي تمييز ، الحقوق التالية :

(أ) حقها في التصويت في جميع الانتخابات وفي ترشيح نفسها لجميع الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة .

- (ب) حقها فى التصويت فى جميع الإستفتاءات العامة.
- (جـ) حقها فى تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة.

وتكفل هذه الحقوق عن طريق التشريع

المادة ٥

تكون للمرأة ذات الحقوق التى للرجل فيما يتعلق بإكتساب الجنسية أو تغييرها أو الإحتفاظ بها. ولا يترتب على الزواج من أجنبى أى مساس ألى بجنسية الزوجة يجعلها بلا جنسية أو يفرض عليها جنسية زوجها.

المادة ٦

١- مع عدم الإخلال بصيانة وحدة وإنسجام الأسرة ، التى تظل الوحدة الأساسية فى أى مجتمع ، تتخذ جميع التدابير المنامية ، ولا سيما التشريعية منها لكفالة تمتع المرأة ، متزوجة كانت أو غير متزوجة ، بحقوق مساوية لحقوق الرجل فى ميدان القانون المدنى ، ولا سيما الحقوق التالية :

- (أ) حق التملك وإدارة للممتلكات والتمتع بها والتصرف بها ووراثتها بما فى ذلك الأموال التى تمت حيازتها أثناء قيام الزواج.
- (ب) حق التمتع بالأهلية القانونية وممارستها على قدم المساواة.
- (ج) ذات الحقوق التى يتمتع بها الرجل فيما يتعلق بالتشريع للناظم لتتنقل الأشخاص.

٢- تتخذ جميع التدابير المناسبة لتأمين مبدأ تساوى الزوجين فى المركز ، ولا سيما ما يلى :

- (أ) يكون للمرأة ، سواء بسواء مع الرجل ، حق إختيار الزوج بملء حريتها وعدم التزوج إلا بمحض رضاها الحز التام.
- (ب) تتساوى المرأة مع الرجل فى الحقوق أثناء قيام الزواج وعند حله ، ويكون لمصلحة الأولاد فى جميع الحالات الإعتبار الأول.
- (ج) يترتب للوالدين وعليهما حقوق وواجبات متساوية فى الشؤون المتعلقة بأولادهم ، ويكون لمصلحة الأولاد فى جميع الحالات الإعتبار الأول.

٣- يحظر زواج الصغار وعقد خطوبة الفتيات غير البالغات ، وتتخذ التدابير الفعالة المناسبة، بما فى ذلك التدابير التشريعية ، لتحديد حد أدنى لسن الزواج ولجعل تسجيل عقود الزواج فى السجلات الرسمية إجبارياً.

المادة ٧

تلغى جميع أحكام قوانين العقوبات التى تنطوى على تمييز ضد المرأة .

المادة ٨

تتخذ جميع التدابير المناسبة بما فى ذلك التدابير الشرعية لمكافحة جميع أنواع الإلتجار بالمرأة وإستغلال بغائها.

المادة ٩

تتخذ جميع التدابير المناسبة من أجل كفالة تمتع الفتيات والنساء ، متزوجات أو غير متزوجات ، بحقوق مساوية لحقوق الرجال فى ميدان التعليم على جميع مستوياته، ولا سيما ما يلى :

(أ) التساوى فى شروط الإلتحاق بالمؤسسات التعليمية بجميع أنواعها بما فى ذلك الجامعات والمدارس الحرفية والتقنية والمهنية والدراسة فيها.

(ب) التساوى فى المناهج الدراسية المختارة ، وفى الإمتحانات ، وفى مستويات مؤهلات المدرسين وفى نوعية المرافق والمعدات المدرسية ، سواء كان التدريس فى المؤسسات المعنية مختلطاً أو غير مختلط.

(ج) التساوى فى فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

(د) التساوى فى فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم ، بما فى ذلك برامج تعليم الكبار للقراءة والكتابة.

(هـ) إمكانية الحصول على المعلومات للتربوية التى تساعد على كفالة صحة الأسرة ورفاهيتها.

المادة ١٠

١- تتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تمتع المرأة ، متزوجة أو غير متزوجة ، بحقوق مساوية لحقوق الرجل فى ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولاسيما:

(أ) الحق ، دون تمييز بسبب الحالة الاجتماعية أو أى سبب آخر ، فى تلقى التدريب المهنى وفى العمل وفى حرية إختيار المهنة ونوع العمل وفى نيل الترقيّة فى المهنة والعمل.

(ب) حق نقاضى مكافأة مساوية لمكافأة الرجل ، وللتمتع بمعاملة متساوية عن العمل ذى القيمة المساوية.

(ج) حق التمتع بالأجازات المدفوعة الأجر والإستحقاقات التقاعدية والضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو غير ذلك من أسباب للعجز عن العمل.

(د) حق نقاضى التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل.

٢- بغية منع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الحمل ، وكفالة حقها الفعلى فى

العمل ، تتخذ التدابير اللازمة لمنع فصلها فى حالة الزواج أو الحمل ، والإعطائها أجازة أمومة مأجورة مع ضمان عودتها إلى عملها السابق ، ولتوفير الخدمات الاجتماعية اللازمة لها بما فى ذلك خدمات الحضانه.

٣- لا تعتبر تدابير تمييزية تلك التدابير التى تتخذ لحماية المرأة فى بعض أنواع الأعمال ، لأسباب تتعلق بصميم تكوينها الجسمى.

المادة ١١

١ - يتوجب وضع مبدأ تساوى حقوق الرجل والمرأة موضع التنفيذ فى جميع الدول وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

٢ - تحقيقاً لذلك ، تحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد على بذل أقصى الوسع للعمل على تنفيذ المبادئ الواردة فى هذا الإعلان.

ملحق (٢)

إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

إعتمدها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع

والتصديق والإضمام بقرارها ٣٤ / ١٨٠ المؤرخ

فى ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩

تاريخ بدء النفاذ : ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨١ ، طبقاً لأحكام المادة (١/٢٧).

إن الدول الأطراف فى هذه الإتفاقية.

إن تلحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد من جديد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقرره وبسلاوى الرجل والمرأة فى الحقوق.

وإن تلحظ أن الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يؤكد مبدأ عدم جواز التمييز ،
ويعلن أن جميع الناس يولدون أحراراً ومتساوين فى الكرامة والحقوق ، وأن لكل
إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة فى الإعلان المذكور ، دون أى
تمييز ، بما فى ذلك التمييز القائم على الجنس.

وإن تلحظ أن على الدول الأطراف فى للمهدين الدوليين الخاصين بحقوق
الإنسان واجب ضمان مساواة الرجل والمرأة فى حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

وإن تأخذ بعين الاعتبار الإتفاقيات الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة
والوكالات المتخصصة ، التى تشجع مساواة الرجل والمرأة فى الحقوق.

وإن تلحظ أيضاً القرارات والإعلانات والتوصيات التى إعتمدها الأمم المتحدة
والوكالات المتخصصة للذهوض بمساواة الرجل والمرأة فى الحقوق.

وإن تشير إلى أن التمييز ضد المرأة يشكل إنتهاكاً لمبدأى المساواة فى الحقوق
وإحترام كرامة الإنسان ويعد عقبة أمام مشاركة المرأة ، على قدم المساواة مع الرجل
فى حياة بلدهما السياسية والاجتماعية والإقتصادية والثقافية ، ويعوق نمو رخاء
المجتمع والأسرة ويزيد من صعوبة للتنمية الكاملة لإمكانات المرأة فى خدمة بلدها
والبشرية.

وإذ يساورها القلق ، وهى ترى النساء فى حالات الفقر لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى.

وإذ تؤمن بأن إقامة النظام الإقتصادى الدولى الجديد القائم على الإنصاف والعدل سيسهم إسهاماً بارزاً فى النهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة.

وإذ تنوه بأنه لا بد من إستئصال شأفة الفصل العنصرى وجميع أشكال العنصرية والتمييز العنصرى والإستعمار الجديد والعنوان والإحتلال الأجنبى والسيطرة الأجنبية والتدخل فى الشؤون الداخلية للدول إذا أريد للرجال والنساء أن يتمتعوا بحقوقهم تمتعاً كاملاً.

وإذ تجزم بأن من شأن تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وتخفيف حدة التوتر الدولى ، وتبادل للتعاون فيما بين جميع الدول بغض النظر عن نظمها الإجتماعية والإقتصادية ونزع السلاح العالم ولاسيما نزع السلاح النووى فى ظل رقابة دولية صارمة وفعالة وتثبيت مبادئ العدل والمساواة والمنفعة المتبادلة فى العلاقات بين البلدان ، وإعمال حق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية والإستعمارية والإحتلال الأجنبى فى تقرير المصير والإستقلال ، وكذلك من شأن إحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية النهوض بالتقدم الإجتماعى والتنمية والإسهام نتيجة لذلك فى تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة.

وإيماناً منها بأن التنمية للتامة والكاملة لأى بلد ، ورفاهية العالم ، وقضية السلم ، تتطلب جميعاً مشاركة للمرأة ، على قدم المساواة مع الرجل أقصى مشاركة ممكنة فى جميع الميادين.

وإذ تضع نصب عينيها دور المرأة العظيم فى رفاهية الأسرة وفى تنمية المجتمع الذى لم يعترف به حتى الآن على نحو كامل ، والأهمية الإجتماعية للأمومة ولدور الوالدين كليهما فى الأسرة وفى تنشئة الأطفال ، وإذ تدرك أن دور المرأة فى الإنجاب لا يجوز أن يكون أساساً للتمييز بل أن تنشئة الأطفال تتطلب بدلاً من ذلك تقاسم المسؤولية بين الرجل والمرأة والمجتمع ككل.

وإذ تدرك أن تحقيق المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة يتطلب إحداث تغيير فى الدور التقليدى للرجل وكذلك فى دور المرأة فى المجتمع والأسرة.

وقد عيّنت العزم على تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة، وعلى أن تتخذ لهذا الغرض التدابير التي يتطلبها القضاء على هذا التمييز بجميع أشكاله ومظاهره قد إتفقت على ما يلي :

الجزء الأول

المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح "التمييز ضد المرأة" أى تفرقة أو إستبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه ، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية فى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو فى أى ميدان آخر ، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها ، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

المادة ٢

تشجب الدول الأطراف جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتفق على أن تتنهج بكل الوسائل المناسبة ودون إبطاء سياسة تستهدف القضاء على التمييز ضد المرأة وتحقيقاً لذلك تتعهد بالقيام بما يلى :

(أ) إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فى سياساتها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى ، إذا لم يكن هذا المبدأ قد أدمج فيها حتى الآن ، وكفالة التحقيق العملى لهذا المبدأ من خلال التشريع وغيره من الوسائل المناسبة.

(ب) إتخاذ المناسب من التدابير ، تشريعية ، وغير تشريعية بما فى ذلك ما يناسب من جزاءات ، لحظر كل تمييز ضد المرأة.

(ج) فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل ، وضمان الحماية الفعالة للمرأة ، عن طريق المحاكم ذات الاختصاص والمؤسسات العامة الأخرى فى البلد ، من أى عمل تمييزى.

(د) الإمتناع عن مباشرة أى عمل تمييزى أو ممارسة تمييزية ضد المرأة ، وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الإلتزام.

(هـ) اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أى شخص أو منظمة أو مؤسسة.

(و) اتخاذ جميع التدابير المناسبة ، بما فى ذلك التشريعى منها ، لتغيير أو إبطال القائم من القوانين والأنظمة والأعراف والممارسات التى تشكل تمييزاً ضد المرأة.

(ز) إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التى تشكل تمييزاً ضد المرأة.

المادة ٣

تتخذ الدول الأطراف فى جميع الميادين ، ولا سيما الميادين السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية ، كل التدابير المناسبة ، بما فى ذلك التشريعى منها ، لكفالة تطور المرأة، وتقديمها للكاملين وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان ، والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.

المادة ٤

١ - لايعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذى تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع ، على أى نحو ، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة ، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ فى الفرص والمعاملة.

٢ - لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة تستهدف حماية الأمومة ، بما فى ذلك تلك التدابير الواردة فى هذه الاتفاقية ، إجراء تمييزياً.

المادة ٥

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق مايلى :

(أ) تغيير الأنماط الإجتماعية والثقافية لملوك الرجل والمرأة بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أى من الجنسين أنثى أو أعلى من الآخر ، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

(ب) كفالة تضمين التربية العائلية فهما سليماً للأمومة بوصفها وظيفة إجتماعية ، والإعتراف بكون تنشئة الأطفال وتربيتهم مسئولية مشتركة بين

الأبوين على أن يكون مفهوماً أن مصلحة الأطفال هي الاعتبار الأساسي
في جميع الحالات.

المادة ٦

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة بما في ذلك التشريعي منها ،
لمكافحة جميع أشكال الإتجار بالمرأة وإستغلال بغاء المرأة.

الجزء الثاني

المادة ٧

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة
في الحياة السياسية والعامة للبلد ، وبوجه خاص تكفل للمرأة ، على قدم المساواة مع
الرجل ، الحق في :

(أ) للتصويت في جميع الانتخابات والإستفتاءات العامة ، والأهلية للإنتخاب

لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالإقتراع العام.

(ب) للمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي تنفيذ هذه السياسة وفي مثل

الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات

الحكومية.

(ج) المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة

والسياسية للبلد.

المادة ٨

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتكفل للمرأة على قدم المساواة مع

الرجل، ودون أي تمييز ، فرصة تمثيل حكومتها على المستوى الدولي والإشتراك في
أعمال للمنظمات الدولية.

المادة ٩

١ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في إكتساب جنسيتها

أو تغييرها أو الإحتفاظ بها وتضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من

أجنبي أو على تغيير الزوج لجنسيته أثناء الزواج أن تتغير تلقائياً جنسية الزوجة،

أو تصبح بلا جنسية أو أن تفرض عليها جنسية للزوج.

٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالهما.

الجزء الثالث

المادة ١٠

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة لكي تكفل لها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في ميدان التربية ، وبوجه خاص لكي تكفل على أساس المساواة بين الرجل والمرأة :

(أ) شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني ، والإلتحاق بالدراسات

والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على إختلاف

فئاتها في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، وتكون هذه المساواة

مكفولة في مرحلة الحضانه وفي التعليم العام والثقني والمهني والتعليم

الثقني العالي ، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

(ب) التساوى في المناهج الدراسية وفي الإمتحانات وفي مستويات مؤهلات

المدرسين وفي نوعية المرافق والمعدات الدراسية.

(ج) القضاء على أى مفهوم نمطى عن دور الرجل ودور المرأة في جميع

مراحل التعليم بجميع أشكاله ، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيره

من أنواع التعليم التى تساعد في تحقيق هذا الهدف ولاسيما عن طريق

تفقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.

(د) التساوى في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

(هـ) التساوى في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم ، بما في ذلك

برامج تعليم الكبار ومحو الأمية للوظيفي ولاسيما للبرامج التى تهدف إلى

التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أى فجوة في التعليم قائمة بين الرجل

والمرأة.

(و) خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة ، وتنظيم برامج للفتيات والنساء

اللاتى تركن المدرسة قبل الأوان.

(ز) التساوى فى فرص المشاركة النشطة فى الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

(ح) إمكانية الحصول على معلومات تربية محندة تساعد على كفاءة صحة الأسر ورفاهيتها ، بما فى ذلك المعلومات والإرشادات التى تتناول تنظيم الأسرة.

المادة ١١

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى ميدان العمل لكى تكفل لها ، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة ، نفس الحقوق ولا سيما :

(أ) الحق فى العمل بوصفه حقاً ثابتاً لجميع البشر.

(ب) الحق فى التمتع بنفس فرص العمالة بما فى ذلك تطبيق معايير إختيار واحدة فى شئون الإستهدام.

(ج) الحق فى حرية إختيار المهنة ونوع العمل ، والحق فى الترقية والأمن على العمل وفى جميع مزايا وشروط الخدمة والحق فى تلقى التدريب وإعادة التدريب المهنى بما فى ذلك للتلمذة الحرفية والتدريب المهنى المتقدم والتدريب المتكرر.

(د) للحق فى المساواة فى الأجر بما فى ذلك الإستحقاقات ، والحق فى المساواة فى المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذى القيمة المساوية وكذلك المساواة فى المعاملة فى تقييم نوعية العمل.

(هـ) الحق فى الضمان الإجتماعى ولا سيما فى حالات التقاعد والبطالة والمرضى والعجز والشيخوخة وغير ذلك من حالات عدم الأهلية للعمل ، وكذلك الحق فى أجازة مدفوعة الأجر.

(و) الحق فى الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل ، بما فى ذلك حماية وظيفة الإنجاب.

٢- توجباً لمنع التمييز ضد المرأة بسبب الزواج أو الأمومة ، ضماناً لحقها الفعلى فى العمل تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة :

(أ) لحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو إجازة الأمومة والتميز في الفصل من العمل على أساس الحالة الزوجية ، مع فرض جزاءات على المخالفين.

(ب) لإدخال نظام إجازة الأمومة المدفوعة الأجر أو المشفوعة بمزايا إجتماعية مماثلة دون فقدان للعمل السابق أو للأقمية أو للعلاوات الإجتماعية.

(ج) لتشجيع توفير الخدمات الإجتماعية المساندة اللازمة لتمكين للوالدين من الجمع بين الإلتزامات العائلية وبين مسئولية العمل والمشاركة فى الحياة العامة ولاسيما عن طريق تشجيع إنشاء وتنمية شبكة من مرافق رعاية الأطفال.

(د) لتوفير حماية خاصة للمرأة أثناء فترة الحمل فى الأعمال التى يثبت أنها مؤذية لها.

٣- يجب أن تستعرض التشريعات الوقائية المتصلة بالمسائل المشمولة بهذه المادة إستعراضاً دورياً فى ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية وأن يتم تنقيحها أو إلغاؤها أو توسيع نطاقها حسب الإقتضاء.

المادة ١٢

١- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى ميدان الرعاية الصحية من أجل أن تضمن لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة الحصول على خدمات الرعاية الصحية ، بما فى ذلك الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٣- بالرغم من أحكام الفقرة ١ من هذه المادة تكفل الدول الأطراف للمرأة خدمات مناسبة فيما يتعلق بالحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة موفرة لها خدمات مجانية عند الإقتضاء وكذلك تغذية كافية أثناء الحمل والرضاعة.

المادة ١٣

تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في المجالات الأخرى للحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة نفس الحقوق ، ولاسيما :

(أ) الحق في الإستحقاقات العائلية.

(ب) الحق في الحصول على القروض المصرفية ، والرهون العقارية ، وغير ذلك من أشكال الإئتمان المالى.

(ج) الحق في الإشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية وفي جوانب الحياة الثقافية.

المادة ١٤

١ - تضع الدول الأطراف في إعتبارها المشاكل الخاصة التى تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التى تؤديها فى توفير أسباب البقاء إقتصادياً لأسرتها بما فى ذلك عملها فى قطاعات الإقتصاد غير النقدية ، وتتخذ جميع التدابير المناسبة لكفالة تطبيق أحكام هذه الإتفاقية على المرأة فى المناطق الريفية.

٢- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى المناطق الريفية لكي تكفل لها على أساس المساواة بين الرجل والمرأة أن تشارك فى للتنمية الريفية وتستفيد منها ، وتكفل للريفية بوجه خاص الحق فى :-

(أ) المشاركة فى وضع وتنفيذ التخطيط الإئتمائى على جميع المستويات.

(ب) الوصول إلى تيسيلات العناية الصحية الملائمة ، بما فى ذلك المعلومات والنصائح والخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

(ج) الإستفادة بصورة مباشرة من برامج الضمان الإجتماعى.

(د) الحصول على جميع أنواع للتدريب والتعليم الرسمى وغير الرسمى بما فى ذلك ما يتصل منه بمحو الأمية الوظيفى ، وكذلك التمتع خصوصاً

بكافة للخدمات المجتمعية والإرشادية وذلك لتحقيق زيادة كفاءتها التقنية.

(هـ) تنظيم جماعات المساعدة الذاتية والتعاونيات من أجل الحصول على

فرص إقتصادية مكافئة لفرص الرجل عن طريق العمل لدى الغير أو

العمل لحسابهن الخاص.

- (و) المشاركة فى جميع الأنشطة المجتمعية.
- (ز) فرصة الحصول على الإئتمانات والقروض الزراعية وتسهيلات التسويق والتكنولوجيا المناسبة والمساواة فى المعاملة فى مشاريع إصلاح الأراضي والإصلاح الزراعى وكذلك فى مشاريع التوطين الريفى.
- (ح) التمتع بظروف معيشية ملائمة ولاسيما فيما يتعلق بالإسكان والمرافق الصحية والإمداد بالكهرباء والماء والنقل والمواصلات.

الجزء الرابع

المادة ١٥

- ١ - تعترف الدول الأطراف للمرأة بالمساواة مع الرجل أمام القانون.
- ٢ - تمنح الدول الأطراف المرأة فى الشؤون المدنية أهلية قانونية معادلة لأهلية الرجل وتساوى بينها وبينه فى فرص ممارسة تلك الأهلية وتكفل للمرأة بوجه خاص حقوقاً مساوية لحقوق الرجل فى إبرام العقود وإدارة الممتلكات وتعاملها على قدم المساواة فى جميع مراحل الإجراءات القضائية.
- ٣ - تتفق الدول الأطراف على اعتبار جميع العقود وسائر أنواع الصكوك الخاصة التى يكون لها أثر قانونى يستهدف للحد من الإهانة القانونية للمرأة باطلة ولاغية.
- ٤ - تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالتشريع المتصل بحركة الأشخاص وحرية اختيار محل سكنهم وإقامتهم.

المادة ١٦

- ١ - تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة فى كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة :
- (أ) نفس الحق فى عقد الزواج.
- (ب) نفس الحق فى حرية اختيار الزوج وفى عدم عقد الزواج إلا برضاها الحر الكامل.
- (ج) نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعنده انحلاله.

(د) نفس الحقوق والمسئوليات بوصفهما أبوين بغض النظر عن حالتهما الزوجية في الأمور المتعلقة بأطفالهما ، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(هـ) نفس الحقوق في أن تقرر بحرية وإدراك للنتائج عدد أطفالها والفصل بين الطفل والذي يليه وفي الحصول على المعلومات والتنظيف والوسائل الكفيلة بمكينها من ممارسة هذه الحقوق.

(و) نفس الحقوق والمسئوليات فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم أو ما شابه ذلك من الأعراف حين توجد هذه المفاهيم في التشريع الوطني، وفي جميع الأحوال يكون لمصلحة الأطفال الاعتبار الأول.

(ز) نفس الحقوق الشخصية للزوج والزوجة بما في ذلك الحق في اختيار أسم الأسرة والمهنة ونوع العمل.

(ح) نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها سواء بلا مقابل أو مقابل عوض.

٢- لا يكون لخطوبة الطفل أو زواجه أى أثر قانوني ، وتتخذ جميع الإجراءات الضرورية ، بما في ذلك التشريعي منها لتحديد من أدنى للزواج ولجمل تسجيل للزواج في سجل رسمي أمراً إلزامياً.

الجزء الخامس

المادة ١٢

١ - من أجل دراسة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاتفاقية تنشأ لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة (يشار إليها فيما يلي بإسم اللجنة) تتألف عند بدء نفاذ الاتفاقية ، من ثمانية عشر خبيراً وبعد تصديق الدولة للطرف الخامسة والثلاثين عليها أو إنضمامها إليها من ثلاثة وعشرين خبيراً من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة العالية في الميدان الذي تنطبق عليه هذه الاتفاقية ، تنتخبهم الدول الأطراف من بين مواطنيها ويعملون بصفقتهم الشخصية مع إيلاء الاعتبار لمبدأ

التوزيع الجغرافي العادل وتمثيل مختلف الأشكال الحضارية وكذلك النظم القانونية الرئيسية.

٢ - ينتخب أعضاء اللجنة بالإقتراع السرى من قائمة أشخاص ترشحهم للدول الأطراف ولكل دولة طرف أن ترشح شخصاً واحداً من بين مواطنيها.

٣ - يجرى الانتخاب الأول بعد ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية. وقبل ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ كل إنتخاب ، يوجه الأمين العام للأمم المتحدة رسالة إلى الدول الأطراف يدعوها فيها إلى تقديم ترشيحاتهم فى غضون فترة شهرين. ويعد الأمين العام قائمة لقيائية بجميع الأشخاص المرشحين على هذا النحو ، مع ذكر للدولة الطرف التى رشحت كلا منهم ، ويبلغها إلى الدول الأطراف.

٤ - تجرى إنتخابات أعضاء اللجنة فى إجتماع للدول الأطراف يدعو إليه الأمين العام فى مقر الأمم المتحدة. وفى ذلك الإجتماع ، الذى يشكل إشترك ثلثى الدول الأطراف فيه نصيباً قانونياً له ، يكون الأشخاص المنتخبون لعصوية اللجنة هم المرشحون الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أكثرية مطلقة من أصوات ممثلى الدول الأطراف الحاضرين والمصوتين.

٥ - ينتخب أعضاء اللجنة لفترة مدتها أربع سنوات. غير أن فترة تسعة من الأعضاء المنتخبين فى الانتخاب الأول تنقضى فى نهاية فترة سنتين ، ويقوم رئيس اللجنة ، بعد الانتخاب الأول فوراً ، بإختيار أسماء هؤلاء الأعضاء التسعة بالقرعة.

٦ - يجرى إنتخاب أعضاء اللجنة الإضافيين الخمسة وفقاً لأحكام الفقرات ٢ و٣ و٤ من هذه المادة بعد التصديق أو الإنضمام الخامس والثلاثين. وتنتهى ولاية اثنين من الأعضاء الإضافيين المنتخبين بهذه المناسبة فى نهاية فترة سنتين. ويتم إختيار إسميهما بالقرعة من قبل رئيس اللجنة.

٧ - لملء الشواغر الطارئة تقوم الدولة الطرف التى كف خبرها عن العمل كعضو فى اللجنة بتعيين خبير آخر من بين مواطنيها رهنا بموافقة اللجنة.

٨ - يتلقى أعضاء اللجنة بموافقة الجمعية العامة مكافأة تدفع من موارد الأمم المتحدة بالأحكام والشروط التي تحددها الجمعية مع إيلاء الاعتبار لأهمية المسؤوليات المنوطة باللجنة.

٩ - يوفر الأمين العام للأمم المتحدة ما يلزم للجنة من موظفين ومرافق للإضطلاع بصورة فعالة بالوظائف المنوطة بها بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ١٨

١ - تستعبد الدول الأطراف بأن تقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً عما اتخذته من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية وغيرها من أجل إنفاذ أحكام هذه الاتفاقية وعن التقدم المحرز في هذا الصدد كما تنظر اللجنة في هذا التقرير وذلك :

(أ) في غضون سنة واحدة من بدء النفاذ بالنسبة للدولة المعنية.

(ب) وبعد ذلك كل أربع سنوات على الأقل ، وكذلك كلما طلبت اللجنة ذلك.

٢- يجوز أن تبين التقارير العوامل والصعاب التي تؤثر على مدى الوفاء بالالتزامات المقررة في هذه الاتفاقية.

المادة ١٩

١ - تعتمد اللجنة للنظام الدخلى الخاص بها.

٢ - تنتخب اللجنة أعضاء مكتبها لفترة سنتين.

المادة ٢٠

١ - تجتمع عادة مدى فترة لا تزيد على أسبوعين سنوياً للنظر في التقارير المقدمة وفقاً للمادة ١٨ من هذه الاتفاقية.

٢ - تعقد إجتماعات للجنة عادة في مقر الأمم المتحدة أو في أى مكان مناسب آخر تحدده اللجنة.

المادة ٢١

١ - تقدم اللجنة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بواسطة المجلس الإقتصادي والإجتماعي ولها أن تقدم مقترحات وتوصيات عامة مبنية على دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وتدرج تلك

المقترحات والتوصيات العامة فى تقرير اللجنة مشفوعة بتعليقات الدول الأطراف ، إن وجدت.

٢ - يحيل الأمين العام تقارير اللجنة إلى لجنة مركز المرأة لغرض إعلامها.

المادة ٢٢

يحق للوكالات المتخصصة أن توفد من يمثلها لدى النظر فى تنفيذ ما يقع فى نطاق أعمالها من أحكام هذه الاتفاقية. واللجنة أن تدعو الوكالات المتخصصة إلى تقديم تقارير عن تنفيذ الاتفاقية فى المجالات التى تقع فى نطاق أعمالها.

الجزء السادس

المادة ٢٣

ليس فى هذه الاتفاقية ما يمس أية أحكام تكون أكثر مواتاة لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة تكون واردة :

(أ) فى تشريعات دولة طرف ما.

(ب) أو فى أية إتفاقية أو معاهدة أو إتفاق دولى آخر نافذ إزاء تلك الدولة.

المادة ٢٤

تستهدف الدول الأطراف بإتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطنى تستهدف تحقيق الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها فى هذه الاتفاقية.

المادة ٢٥

- ١- يكون التوقيع على هذه الاتفاقية متاحاً لجميع الدول.
- ٢- يسمى الأمين العام للأمم المتحدة وديعاً لهذه الاتفاقية.
- ٣- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

- ٤- يكون الإنضمام إلى هذه الاتفاقية متاحاً لجميع الدول. ويقع الإنضمام بإيداع صك إنضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٢٦

- ١ - لأية دولة طرف فى أى وقت أن تطلب إعادة النظر فى هذه الإتفاقية وذلك عن طريق إشعار خطى يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - تقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة الخطوات التى تتخذ عند اللزوم إزاء مثل هذا الطلب.

المادة ٢٧

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الإتفاقية فى اليوم الثلاثين الذى يلى تاريخ إيداع صك التصديق أو الإلتزام للعشرين لدى الأمين العام للأمم المتحدة.
- ٢ - أما الدول التى تصدق على هذه الإتفاقية أو تنضم إليها بعد إيداع صك التصديق أو الإلتزام العشرين فيبدأ نفاذ الإتفاقية إزاءها فى اليوم الثلاثين الذى يلى تاريخ إيداع هذه الدولة صك تصديقها أو إلتزامها.

المادة ٢٨

- ١ - يتلقى الأمين العام للأمم المتحدة نص التحفظات التى تبديها الدول وقت التصديق أو الإلتزام ويقوم بتعميمها على جميع الدول.
- ٢ - لا يجوز إيداع أى تحفظ يكون منقياً لموضوع هذه الإتفاقية وغرضها.
- ٣ - يجوز سحب التحفظات فى أى وقت بتوجيه إشعار بهذا المعنى إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، الذى يقوم عندئذ بإبلاغ جميع الدول به. ويصبح هذا الإشعار نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تلقيه.

المادة ٢٩

- ١ - يعرض للتحكيم أى خلاف بين دولتين أو أكثر من الدول الأطراف حول تفسير أو تطبيق هذه الإتفاقية لا يسوى عن طريق المفاوضات ، وذلك بناء على طلب واحد من هذه الدول ، فإذا لم يتمكن إتفاق على تنظيم أمر التحكيم جاز لأى من أولئك الأطراف إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية بطلب يقدم وفقاً للنظام الأساسى للمحكمة.
- ٢ - لأية دولة طرف أن تعلن لدى توقيع هذه الإتفاقية أو تصديقها أو الإلتزام إليها أنها لا تعتبر نفسها ملزمة بالفقرة ١ من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف

الأخرى ملزمة بتلك الفقرة من هذه المادة. ولا تكون الدول الأطراف الأخرى ملزمة بتلك الفقرة إزاء أية دولة طرف أبدت تحفظاً من هذا القبيل.

٣ - لأية دولة طرف أبدت تحفظاً وفقاً لفقرة ٢ من هذه المادة أن تسحب هذا التحفظ متى شاعت بإشعار توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة ٣٠

تودع هذه الاتفاقية التي تتساوى في الحجية نصوصها بالأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

وإثباتاً لذلك ، قام الموقعون أدناه المفوضون حسب الأصول بإمضاء هذه الاتفاقية.

ملحق (٣)

اتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة

عرضتها الجمعية العامة للتوقيع والتصديق بقرارها

٦٤٠ (د-٧) المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٥٢

تاريخ بدء النفاذ : ٧ تموز / يولية ١٩٥٤ وفقا للمادة السادسة.

إن الأطراف المتعاقدة ، رغبة منها في إعمال مبدأ تساوي الرجال والنساء في الحقوق الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

وإعترافا منها بأن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، سواء بصورة مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية ، والحق في أن تتأخر له على قدم المساواة مع سواء فرصة تقلد المناصب العامة في بلده ، ورغبة منها في جعل الرجال والنساء يتساوون في التمتع بالحقوق السياسية وفي ممارستها طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد قررت عقد إتفاقية على هذا المقصد.

وقد اتفقت على الأحكام التالية :

المادة الأولى

للنساء حق التصويت في جميع الانتخابات، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال، دون أي تمييز.

المادة الثانية

للنساء الأهلية في أن ينتخبن لجميع الهيئات المنتخبة بالإقراع العام ، المنشأة بمقتضى التشريع الوطني بشروط تساوي بينهن وبين الرجال دون أي تمييز.

المادة الثالثة

للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني ، بشروط تساوي بينهن وبين الرجال ، دون أي تمييز.

المادة الرابعة

- ١ - يفتح باب توقيع هذه الإتفاقية بالنيابة عن أى عضو فى الأمم المتحدة ، وكذلك بالنسبة عن أية دولة أخرى وجهت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة فى هذا الشأن.
- ٢ - تخضع هذه الإتفاقية للتصديق. وتودع صكوك التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة الخامسة

- ١ - يتاح الانضمام إلى هذه الإتفاقية لجميع الدول المشار إليها فى الفقرة (١) من المادة الرابعة.
- ٢ - يقع الانضمام بإيداع صك لإنضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

المادة السادسة

- ١ - يبدأ نفاذ هذه الإتفاقية فى اليوم التسعين الذى يلى إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس.
- ٢ - أما الدول التى تصدق الإتفاقية أن تتضمن إليها بعد إيداع صك التصديق أو الانضمام السادس فيبدأ نفاذ الإتفاقية إزاءها فى اليوم التسعين الذى يلى إيداعها صك التصديق أو الانضمام.

المادة السابعة

إذا حدث أن قدمت أية دولة تحفظاً على أى من مواد هذه الإتفاقية لدى توقيعها الإتفاقية أو تصديقها إياها أو إنضمامها إليها ، يقوم الأمين العام بإبلاغ نص التحفظ إلى جميع الدول التى تكون أو يجوز أن تصبح أطرافاً فى هذه الإتفاقية. ولاية دولة تستعرض على للتحفظ أن تقوم خلال تسعين يوماً من تاريخ الإبلاغ المذكور (أو على أثر اليوم الذى تصبح فيه طرفاً فى الإتفاقية) أن تشعر الأمين العام بأنها لا تقبل هذا التحفظ . وفى هذه الحالة ، لا يبدأ نفاذ الإتفاقية فيما بين هذه الدولة والدولة التى وضعت التحفظ.

المادة الثامنة

- ١ - لأية دولة أن تتسحب من هذه الإتفاقية بإشعار خطى توجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ويبدأ مفعول هذا الإنسحاب لدى إنقضاء سنة على تاريخ تلقى الأمين العام للإشعار المذكور.
- ٢- يبطل نفاذ هذه الإتفاقية إعتباراً من التاريخ الذى يبدأ فيه مفعول الإنسحاب الذى يهبط بعدد الأطراف فيها إلى أقل من ستة.

المادة التاسعة

أى نزاع ينشأ بين دولتين متعاقبتين أو أكثر حول تسيير هذه الإتفاقية أو تطبيقها ثم لا يسوى عن طريق المفاوضات يحال بناء على طلب أى طرف فى النزاع إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه ما لم تتفق الأطراف على طريقة أخرى للتسوية.

المادة العاشرة

يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بإشعار جميع أعضاء الأمم المتحدة وجميع الدول غير الأعضاء للمشار إليها فى الفقرة ١ من المادة الرابعة من هذه الإتفاقية، بما يلى :

- (أ) للتوقيعات الحاصلة وصكوك التصديق الواردة وفقاً للمادة الرابعة.
 - (ب) صكوك الإنضمام الواردة وفقاً للمادة الخامسة.
 - (ج) التاريخ الذى يبدأ فيه نفاذ هذه الإتفاقية وفقاً للمادة السادسة.
 - (د) التبليغات والإشعارات الواردة وفقاً للمادة السابعة.
 - (هـ) إشعارات الإنسحاب الواردة وفقاً للفقرة ١ من المادة الثامنة.
- (XXVII) بطلان الإتفاقية وفقاً للفقرة ٢ من المادة الثامنة.

المادة الحادية عشرة

- ١ - تودع هذه الوثيقة ، التى تتساوى فى الحجية نصوصها بالأسبانية والإنجليزية والروسية والصينية والفرنسية ، فى محفوظات الأمم المتحدة.
- ٢ - يرسل الأمين العام للأمم المتحدة صورة مصدقة إلى جميع أعضاء الأمم المتحدة وإلى الدول غير الأعضاء المشار إليها فى الفقرة ١ من المادة الرابعة.

ملحق (٤)

إعلان بشأن حماية النساء والأطفال حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة

صدر رسمياً بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣١٨ (د-٢٩)

المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في توصية المجلس الإقتصادي والإجتماعي الواردة في قراره

١٨٦١ (د-٥٦) المؤرخ في ١٦ أيار / مايو ١٩٧٤ .

وإعترافاً بأن عصق قتلها للآلام التي يعانيها النساء والأطفال من السكان

المدنيين ، الذين يقعون في ظروف مفرطة للكثرة في حالات الطوارئ والمنازعات

المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والإستقلال ،

ضحايا لأفعال لا إنسانية فيصيبهم منها أذى شديد.

وإدراكاً منها لما يعانيه النساء والأطفال من الآلام في كثير من مناطق العالم

وخصوصاً في المناطق المعرضة للقمع والعدوان والإستعمار والعنصرية والسيطرة

والتسلط الأجبيين.

وإذ يساورها القلق الشديد لإستمرار قوى الإستعمار والعنصرية والسيطرة

الخارجية الأجنبية رغم الإدانة العامة القاطعة في إخضاع كثير من الشعوب لنيرها

وفي قمع حركات للتحرر القومي بوحشية وفي إلحاق الخسائر الكبيرة والآلام التي لا

تحصى بالسكان الخاضعين لسيطرتها وخصوصاً للنساء والأطفال.

وإذ تأسف لإستمرار إرتكاب اعتداءات خطيرة على الحريات الأساسية

وكرامة الشخص البشري وإستمرار الأنظمة الإستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية

المتسلطة في إنتهاك القانون الإنساني الدولي.

وإذ تشير إلى الأحكام المتصلة بالموضوع في صكوك القانون الإنساني الدولي

المتعلقة بحماية النساء والأطفال في أيام السلم وأيام الحرب.

وإذ تشير في جملة وثائق هامة أخرى ، إلى قرارها ٢٤٤٤ (د-٢٣) المؤرخ

في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٨ ، وقرارها ٢٥٩٧ (د-٢٤) المؤرخ في ١٦

كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩ وقرارها ٢٦٧٤ (د-٢٥) و٢٦٧٥ (د-٢٥) للمؤرخين

فى ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ ، بشأن إحترام حقوق الإنسان وبشأن المبادئ الأساسية لحماية السكان المدنيين أثناء المنازعات المسلحة ، وكذلك إلى قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعى ١٥١٥ (د-٤٨) المؤرخ فى ٢٨ أيار / مايو ١٩٧٠ والذى يرجو فيه المجلس من الجمعية العامة أن تنتظر فى إمكانية صياغة إعلان بشأن حماية النساء والأطفال فى حالات الطوارئ أو فى وقت الحرب.

وإدراكاً لمسئوليتها إزاء مصير الجبل الصاعد وإزاء مصير الأمهات ، اللاتي يؤدين دوراً عاماً فى المجتمع وفى الأسرة وخاصة فى تنشئة الأطفال.

وإذ تضع فى اعتبارها ضرورة توفير حماية خاصة للنساء والأطفال من بين السكان المدنيين.

تصدر رسمياً هذا الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال فى حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى إلزام الإعلان إلزاماً دقيقاً.

١ - يحظر الإعتداء على المدنيين وقصفهم بالقنابل ، الأمر الذى يلحق ألاماً لا تحصى بهم وخاصة بالنساء والأطفال الذين هم أقل أفراد المجتمع مداعة ، وتدان هذه الأعمال.

٢- بشكل إستعمال الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية أثناء العمليات العسكرية واحداً من أفدح الإستهكاكات لبروتوكول جنيف لعام ١٩٥٢ ، وإتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، ومبادئ القانون الدولى الإنسانى وينزل خسائر جسيمة بالسكان المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال للحرل من وسائل الدفاع عن النفس ويكون محل إدانة شديدة.

٣- يتعين على جميع الدول الوفاء الكامل بالإلتزامات المترتبة عليها طبقاً لبروتوكول جنيف لعام ١٩٥٢ وإتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وكذلك صكوك القانون الدولى الأخرى المتصلة بإحترام حقوق الإنسان أثناء المنازعات المسلحة ، والتي تتيج ضمانات هامة لحماية النساء والأطفال.

٤ - يتعين على جميع الدول المشتركة فى منازعات مسلحة أو فى عمليات عسكرية فى أقاليم أجنبية أو فى أقاليم لا تزال تحت السيطرة الإستعمارية أن تبذل كل ما فى وسعها لتجنيب النساء والأطفال ويلات الحرب. ويتعين إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حظر إتخاذ تدابير كالإضطهاد والتعذيب والتكذيب

والمعاملة المهنية والعنف ، وخاصة ما كان منها موجهاً ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال.

٥ - تعتبر أعمالاً إجرامية جميع أشكال القمع والمعاملة القاسية واللاإنسانية للنساء والأطفال بما في ذلك الحبس والتعذيب والإعدام رمياً بالرصاص والإعتقال بالجملة والعقاب الجماعية وتدمير المساكن والطرده قسراً ، التي يرتكبها المتحاربون أثناء العمليات العسكرية أو في الأقاليم المحتلة.

٦- لا يجوز حرمان النساء والأطفال ، من بين السكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والاستقلال القومي والأمن أو الذين يعيشون في أقاليم محتلة ، من المأوى أو الغذاء أو المعونة الطبية أو غير ذلك من الحقوق الثابتة. وفقاً لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإعلان حقوق الطفل ، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي.

رقم الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة
٧	الفصل الأول مظاهر اهتمام الأمم المتحدة بالمرأة
٨	المبحث الأول : لمحة عن أوضاع المرأة على المستوى الدولي
١٧	المبحث الثاني : أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالمرأة
٢٥	المبحث الثالث : المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة للمرأة وأهم نتائجها وقراراتها
٢١	الفصل الثاني صور الاهتمام بالمرأة في جمهورية مصر العربية
٤٢	المبحث الأول : لمحة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية
٤٨	المبحث الثاني : الأجهزة المعنية بالمرأة في جمهورية مصر العربية
٥٢	المبحث الثالث : أهم الأنشطة التي تقوم بها أجهزة رعاية المرأة وما يرتبط بها من تشريعات في جمهورية مصر العربية
٥٧	المطلب الأول : أهم الأنشطة التي تقوم بها أجهزة رعاية المرأة في جمهورية مصر العربية
٧٤	المطلب الثاني : أهم التشريعات المرتبطة برعاية المرأة في جمهورية مصر العربية
٩١	خاتمة
٩٦	قائمة بأهم المراجع
٩٩	الملاحق
٦٩	ملحق رقم (١)
١٠٤	ملحق رقم (٢)
١٢٠	ملحق رقم (٣)
١٢٢	ملحق رقم (٤)
١٢٦	فهرس البحث

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٠٢/٧١٤٤



١٠ ش سوتر عمارة (٥) مدخل (٧) شقة (١١) أمام سيرا ميكا
كليبوتر تليفاكس : ٠٣/٤٨٦٥٧٧٧ موبايل : ٠١٠٣٩٣٩٥٨٥